التقرير السنوي
٢٠٠٩

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

التقرير السنوي ٢٠٠٩

مجلس التنمية الصناعية،
الدورة السابعة والثلاثون

لجنة البرنامج والميزانية،
الدورة السادسة والعشرون

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
فيينا، ٢٠١٠

هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي من جانب الأمم المتحدة. ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض المادة التي تتضمّنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها، أو نظامها الاقتصادي أو درجة تنميتها. والتسميات من قبيل "متقدّمة"، أو "صناعية"، أو "نامية" يُقصد منها اليُسر الإحصائي ولا تعبّر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة ما في مسيرة التنمية. وذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية لا يعني أنها تحظى بتأييد اليونيدو.

والورق المستخدَم في طباعة النص الداخلي لم يُصنع من مواد حرجية كما إنه غير مطلي. وهو معتمد من معهد الإدارة البيئية والتقييم البيئي ومجلس رعاية الغابات (بترتيب المسؤولية الإشرافية) وبرنامج اعتماد الشهادات الحرجية (بترتيب المسؤولية الإشرافية).

ISSN 1020-7708

Distr.
GENERAL

IDB.37/2-PBC.26/2
2010

ARABIC
Original: ENGLISH

المحتويات

الصفحة

رسالة من المدير العام ٢

الفصل ١- استعراض أحداث السنة ٥
ألف- الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ٥
باء- إدارة التعاون التقني ٧
جيم- حشد الأموال ٩
دال- إدارة الموارد البشرية ١٢
هاء- مكاتب اليونيدو ١٦
واو- الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة والشراكات من أجل التنمية .. ٢٠
زاي- إبلاغ الرسالة ٣٢
حاء- أنشطة التخضير في اليونيدو ومركز فيينا الدولي ٣٣

الفصل ٢- تعزيز قدرة اليونيدو على الاستجابة الاستراتيجية ٣٧
ألف- التحدّيات ٣٧
باء- الاستجابات ٣٨
جيم- الخطوات المقبلة ٣٩
دال- الجهود الموازية ٤٠

الفصل ٣- الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية ٤٥
ألف- تنمية تجمّعات الصناعات ٤٥
باء- تطوير قدرات تنظيم المشاريع في المناطق الريفية ولدى النساء ٤٦
جيم- الصناعات الزراعية ٤٩
دال- دعم الصناعات الصيدلانية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٥٥
هاء- الاستثمار والتكنولوجيا ٥٧

الفصل ٤- بناء القدرات التجارية ٦١
ألف- التحسين والقدرة التنافسية ٦١
باء- البنية التحتية الخاصة بالنوعية والمطابقة للمواصفات ٦٣
جيم- المعونة لصالح التجارة ٦٨
دال- اتحادات التصدير ٦٩
هاء- المسؤولية الاجتماعية للشركات ٧٠

الفصل ٥- البيئة والطاقة ٧٣
ألف- فصل استخدام الموارد الطبيعية عن النمو الاقتصادي ٧٣

الصفحة

باء- العمل على بناء عالم أنظف يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد..... ٧٤
جيم- الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة ٧٩
دال- بروتوكول مونتريال ٨٣

الفصل ٦- البرامج الجامعة..... ٨٧
ألف- التعاون بين بلدان الجنوب ٨٧
باء- أقل البلدان نموا..... ٨٨
جيم- التنسيق في مجال الأمن البشري..... ٩٠
دال- البحوث الصناعية..... ٩٣
هاء- الإحصاءات الصناعية ٩٥

الفصل ٧- إحداث أثر حميد..... ٩٩
باقة من مشاريع اليونيدو

معلومات عامة عن اليونيدو..... ١١٩
ألف- حجم المنظمة وهيكلها..... ١١٩
باء- هدف اليونيدو الرئيسي ١١٩
جيم- أجهزة تقرير السياسات..... ١١٩
دال- معالم بارزة في السياسات ١٢١
هاء- اليونيدو حول العالم..... ١٢٢

الدول الأعضاء في اليونيدو..... ١٢٤

هيكل اليونيدو التنظيمي ١٢٥

قائمة المختصرات..... ١٢٦

التذييلات على القرص المدمج (سي دي-روم)

التذييلات على القرص المدمج (سي دي–روم)

المحتويات

ألف– الإحصاءات التشغيلية

باء– المشاريع الموافَق على تمويلها من التبرّعات

جيم– المساعدة التقنية المقدَّمة إلى أقل البلدان نموا

دال– البرنامج العادي للتعاون التقني

هاء– تعيين الخبراء حسب قوائم الدول

واو– الأنشطة التدريبية

زاي– الاتفاقات والترتيبات الأخرى المبرمة في عام ٢٠٠٩

حاء– العروض الإيضاحية/الحلقات الدراسية الترويجية التي نظّمتها مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بشأن بلدان معيّنة

طاء– المشتريات

ياء– التمثيل الميداني

كاف– تركيبة الأمانة والمعلومات ذات الصلة بالعاملين

لام– تنمية قدرات الموظفين

ميم– مختارات من المنشورات الصادرة

نون– اجتماعات أفرقة الخبراء والندوات والحلقات الدراسية والاجتماعات الأخرى

سين– الإحصاءات الصناعية

عين– قائمة أنشطة التعاون التقني

رسالة من المدير العام

كان عام ٢٠٠٩ مليئاً بالتحدّيات للجهود الإنمائية العالمية. فقد تَضَافَرَ عددٌ من الاتجاهات الكبرى القائمة والناشئة – منها أزمة الغذاء والوقود والمال الراهنة، وتزايُد عدد السكان في البلدان النامية، وتوسُّع الاقتصاد غير المشروع، والعولمة غير المتكافئة، وشحّ الطاقة – فأحدثت معا الدمار في أشدّ البلدان فقرا، التي يعيش فيها أفقر مليار إنسان. وأدّى تغيّر المناخ، الذي وصفه السير نيكولاس ستيرن بأنه "أكبر إخفاق للسوق شهده العالم على الإطلاق"، إلى مضاعفة المخاطر الناجمة عن هذه الاتجاهات الكبرى.

ومع ذلك فقد كانت هناك أيضا تطوّرات إيجابية واعدة. فقد تمّ التوصّل إلى اتفاق في كوبنهاغن، شكّل تقدّماً صوب اتفاق واسع النطاق وشامل للجميع. وعلى الرغم من التعقيدات التي تتّسم بها العملية الجارية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، لا تزال تلك العملية أكثر السبل شمولاً وتشاركيةً وشفافيةً للتقدّم إلى الأمام. وكان هناك مؤشر إيجابي آخر، ألا وهو استمرار الاتجاه نحو تحسّن كفاءة استخدام الطاقة وتقليل النفايات إلى الحدّ الأدنى ومنع التلوّث. فبحلول عام ٢٠٠٩ كانت كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي أقل بنسبة ٣٣ في المائة ممّا كانت عليه في عام ١٩٧٠، في حين اتّسم نحو ١٥ في المائة من حِزَم تدابير التحفيز العالمية بطابع 'أخضر' قوي. ومن حسن الحظ أن هذه الاتجاهات ستتواصل.

لقد اتخذت اليونيدو نهجا استباقيا في مواجهة هذه التطوّرات. فبصفتنا وكالة الأمم المتحدة المتخصّصة التي أُنشئت لربط التنمية بصناعات القطاع الخاص، أولينا اهتماماً خاصاً في عام ٢٠٠٩ لتحقيق النمو عن طريق تخضير الصناعة، والطاقة المتجدّدة، والتحوّل إلى اقتصاد متّسم بقلّة انبعاثات الكربون. ويحتوي التقرير

السنوي ٢٠٠٩ على معلومات مفصّلة عن الأحداث الرئيسية التي نظّمناها كجزء من مبادرتنا المسمّاة مبادرة الصناعة الخضراء، مثل مؤتمر فيينا للطاقة، والمؤتمر الدولي بشأن الصناعة الخضراء في آسيا، المعقود في مانيلا، والمنتدى العالمي بشأن الطاقة المتجدّدة، المعقود في ليون بالمكسيك. ويبيّن التقرير أيضا خدمات التعاون التقني التي قدّمتها المنظمة لمساعدة الدول الأعضاء على تخضير صناعاتها.

ويبيّن هذا التقرير أيضاً النمو المستمر في تنفيذ أنشطة اليونيدو في مجال التعاون التقني. وقد كان الحجم الفعلي لما قُدِّم من خدمات للمشاريع في عام ٢٠٠٩ أكثر من ١٣٩ مليون دولار، وهذه زيادة كبيرة مقارنة بالرقم البالغ ١٢٤ مليون دولار الذي تحقّق في السنة السابقة. كما تجاوز المبلغ المتاح للتنفيذ في المستقبل ٣٥٥ مليون دولار بنهاية العام، وهو أعلى مستوى سُجِّل على الإطلاق.

إننا لنشعر بالفخر لهذا النمو المطَّرد في التنفيذ، لكننا نعلم أيضا أنه ليس سوى واحد من مقاييس النجاح. وقد سعيتُ على مدار السنة، بصفتي المدير العام، إلى مواصلة تعزيز نوعية الخدمات التي تقدّمها اليونيدو لمساعدة البلدان على انتشال نفسها من هوّة الفقر. ويتطلّب تحقيق ذلك إحداث تغيير في ثقافة المنظمة وفي عملياتها على السواء. وبفضل استثمارات الدول الأعضاء، زُرعت البذور في عام ٢٠٠٩ لبلوغ هذه الغاية، وذلك في برنامجنا الجديد المسمّى 'برنامج التغيير والتجديد في المنظمة'. وترد في الفصل ٢ معلومات مفصّلة عن عملية إدارة التغيير الجارية.

يحدوني الأمل في أن يقدّم هذا التقرير للقارئ صورةً واضحةً لإنجازات اليونيدو الداعمة لرسالتها المتمثّلة في التنمية الصناعية الشاملة والمنصفة والمستدامة التي تبشّر بالرخاء للجميع.

AL CONFERENCE
th Session, 7-11 December

New jobs
Higher market share and greater market access
Higher resource efficiency and lower carbon footprint
Higher production efficiency
Green Industry
Less waste and pollution
Better occupational and community health
The way forward

١ استعراض أحداث السنة

ألف– الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

كان الموضوع المحوري للدورة الثالثة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو التي عُقِدت بفيينا في أوائل كانون الأول/ديسمبر هو تخضير الصناعة من أجل تحقيق انتعاش ونمو عالميين. واجتذب المؤتمر العام أكثر من ٨٠٠ مشارك من أنحاء العالم كافة، يمثّلون أكثر من ١٥٠ دولة عضوا ومراقبا، ومن بينهم رئيس دولة واحد وثلاثة رؤساء حكومات وأكثر من ٥٠ وزيرا. وأبرز حضور الرؤساء التنفيذيين للعديد من المنظمات الرئيسية الشريكة – الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا – الأهمية التي توليها اليونيدو للاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع الوكالات التي تضطلع بأنشطة تكمّل أنشطتها.

المدير العام مع كبار الشخصيات في الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر العام

وافتتح المؤتمر العام رسميا وزير الدولة في وزارة المالية الاتحادية للبلد المضيف، النمسا، الذي وصف اليونيدو بأنها منظمة تتطلّع إلى المستقبل وقد تكيّفت مع التغيير وأخذت بمفهوم الاستدامة بوصفه جزءا لا غنى عنه من التنمية الصناعية. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي–مون، في بيان أُلقِي بالنيابة عنه، إلى أن اليونيدو دأبت على التأكيد على أن الثورة الصناعية المقبلة ستكون خضراء وعالمية على حد سواء. ورحّب بتركيز المؤتمر على السبل التي يمكن بها أن تكون الصناعة وسيلة لتحقيق نمو أخضر مستدام.

وكان الحدث الرئيسي للمؤتمر العام ملتقى رفيع المستوى بشأن التنمية الصناعية، أداره السيد بنيامين تود منسق البرامج السابق في مؤسسة سي ان ان. وكان المشاركون في الملتقى متخصصين بارزين من الحكومات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمصارف والمنظمات الدولية. وبحثت جلسة الملتقى الأولى التباطؤ الاقتصادي العالمي وأثره على قطاع الصناعات التحويلية، بينما تناولت جلسة ثانية للملتقى آفاق الانتعاش الاقتصادي والفرص التي يتيحها لتحقيق صناعات خضراء. وأولى الملتقى أيضا اهتماما خاصا لاحتمال انخراط البلدان النامية في الصناعات التي تتسم بكفاءة استخدام الموارد وقلّة انبعاثات الكربون وفي الخدمات المرتبطة بها. وأظهرت المناقشات التي تلت ذلك أن الفرص متاحة في الواقع لفصل التنمية الاقتصادية عن استهلاك الموارد والتأثير السلبي على البيئة.

المدير العام يجتمع مع متكلمين في اجتماع المائدة المستديرة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

واتّساقا مع موضوع الصناعة الخضراء، ساعد عقد عدد من الجلسات التقنية واجتماعات المائدة المستديرة على تجميع المعلومات والمعارف معا في إطار مختلف المناطق. وتناول اجتماع المائدة المستديرة لأفريقيا إمكانات القارة في مجال تطوير صناعات الوقود الحيوي المستدامة، والتحديات المختلفة التي ينطوي عليها ذلك. وتناول اجتماع المائدة المستديرة لآسيا والمحيط الهادئ فرص إيجاد أعمال ووظائف خضراء، في حين تركّزت المناقشات التي دارت في اجتماع المائدة المستديرة الإقليمي للمنطقة العربية على توظيف الاستثمار في الصناعات الخضراء. وانصبَّ تركيز بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أساسا على ترويج استخدام الطاقة المتجدّدة، بينما بحث اجتماع المائدة المستديرة لأوروبا والدول المستقلة حديثا دور معايير الاستدامة في التجارة الدولية.

وخلال الجلسات العامة واجتماعات اللجنة الرئيسية، اعتمدت الدول الأعضاء عددا من المقررات والقرارات الهامة ذات الصلة الجوهرية بالأنشطة التنفيذية للمنظمة، بما في ذلك قرار يتناول أنشطة اليونيدو في قطاع البيئة والطاقة. وأشار القرار إلى ما للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة من أهمية لمستقبل العالم، وشدّد على أهمية أنشطة اليونيدو، وخصوصا في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، والإنتاج الأنظف، والصناعات الخضراء، والصناعات المتّسمة بقلّة انبعاثات الكربون على نحو مستدام.

وأُجريت انتخابات بهدف اختيار الدول الأعضاء التي ستشغل مقاعد جهازي تقرير السياسات الآخرين في المنظمة وهما مجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية. وأُعِيد تعيين المراجع العام لحسابات باكستان مراجعا خارجيا لحسابات اليونيدو لمدة سنتين أخريين ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

وأعاد المؤتمر العام تعيين المدير العام لفترة ثانية قدرها أربع سنوات. وأشار المدير العام في بيانه الختامي الذي ألقاه أمام المؤتمر إلى أن الأخضر ليس لونا أو شعارا بل هو أسلوب حياة؛ وهو يعني الأمل في أن تكون الثورة الخضراء الجديدة وثورة الطاقة الخضراء الجديدة شاملتين للجميع وتخلّصان المزيد من سكان العالم من براثن الفقر بطريقة مستدامة. وطمأن المدير العام الدول الأعضاء إلى أنه وموظفيه سيكرسون أنفسهم على مدى السنوات الأربع المقبلة لتنفيذ بعض الأفكار التي بلورتها الوفود خلال مناقشات المؤتمر الموضوعية. وشكر الدول الأعضاء على ثقتها فيه وفي إدارة اليونيدو، وعلى إتاحة الفرصة له لقيادة المنظمة في السنوات الأربع المقبلة.

باء– إدارة التعاون التقني

تمّ في عام ٢٠٠٩ استعراض إجراءات اليونيدو في مجال التعاون التقني، وأُعِدّت خطة عمل لتحسين دورة إدارة المشاريع القائمة، من أجل تحقيق الامتثال الكامل للمعايير الائتمانية للتقييم والرصد التي وضعها مرفق البيئة العالمية. وأدى إدراج رصد المشاريع المعرضة للخطر ورصد حافظة المشاريع إلى تمهيد السبيل أمام تطبيق نظام للنوعية الشاملة من بداية المشروع إلى إنجازه.

ضمان النوعية

تقع مسؤولية الاستعراض الداخلي لأنشطة التعاون التقني على عاتق هيئتين مشتركتين بين وحدات المنظمة تعملان بنظام التناوب في العضوية، وهما: لجنة الموافقة على البرامج والفريق الاستشاري المعني بالنوعية. وتدعم وحدة ضمان النوعية الوحدتين كلتيهما.

ومهمة الفريق الاستشاري المعني بالنوعية هي تقييم مقترحات المشاريع وإسداء المشورة إلى موظفي اليونيدو بشأن سبل تحسين نوعية المقترحات قبل تقديمها للموافقة عليها. أما لجنة الموافقة على البرامج فهي مسؤولة عن المراجعة والموافقة النهائيتين على البرامج والمشاريع، فضلا عن تخصيص موارد اليونيدو القابلة للبرمجة في حدود البارامترات التي يقررها المجلس التنفيذي. وتقوم وحدة ضمان النوعية بتنسيق جميع الأنشطة دعما للجنة الموافقة على البرامج والفريق الاستشاري المعني بالنوعية وبتوفير إرشادات بشأن التطبيق المتسق لمبادئ التعاون التقني التوجيهية ورصد تنفيذها على صعيد المنظمة ككل.

لجنة الموافقة على البرامج

اتباعا للممارسة الراسخة، دأبت لجنة الموافقة على البرامج على الاجتماع مرة كل أسبوعين، وعقدت عدة دورات إضافية، لاستعراض كشوف ملخصات الخدمات ومفاهيم المشاريع ووثائق المشاريع الكاملة

والبرامج المتكاملة والبرامج المشتركة وفئات معينة من تنقيحات المشاريع/الميزانية، وكذلك لمناقشة السياسات والاستراتيجيات. وطُلِب أيضا إلى اللجنة أن تقيّم جميع المقترحات المقدمة بشأن تنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء والأنشطة المتصلة بها قبل تقديمها إلى المجلس التنفيذي. وعُقِد ما مجموعه ٣٤ اجتماعا لاستعراض ٣٨٥ عرضا جديدا بلغت النسبة الإجمالية للموافقة عليها ٨٢ في المائة، فضلا عن استعراض ٢٥٢ تنقيحا للمشاريع/الميزانية. ويبين الجدول ١ تصنيف قرارات اللجنة:

الجدول ١– الإجراءات التي اتخذتها لجنة الموافقة على البرامج بشأن المقترحات والتنقيحات المقدّمة خلال عام ٢٠٠٩

	العدد	النسبة المئوية
المقترحات الجديدة	٣٨٥	١٠٠
الموافَق عليها كما قُدِّمت	١٥٩	٤١,٠
الموافَق عليها رهنا بتنقيحها	١٥٧	٤١,٠
المطلوب إعادة تقديمها	٦٢	١٦,٠
المرجأ اتخاذ قرار بشأنها	٥	١,٥
غير الموافَق عليها	٢	٠,٥
تنقيحات المشاريع/الميزانية	٢٥٢	١٠٠
الموافَق عليها	٢٤٧	٩٨
غير الموافَق عليها	٥	٢

الفريق الاستشاري المعني بالنوعية

واصل الفريق الاستشاري المعني بالنوعية عقد اجتماعاته أسبوعيا، وأجرى تقييما لـ٢٤٠ عرضا (١٠٢ من مفاهيم المشاريع و١٣٨ وثيقة من وثائق البرامج/المشاريع)، وقدّم بشأن كل مقترح ملاحظات أو توصيات خطية إلى الوحدة المقدِّمة. ووجد الفريق ١٨ في المائة من مجموع العروض متماشيا مع معايير النوعية المعمول بها في اليونيدو، بينما اقتضت الحاجة إدخال تغييرات طفيفة نسبيا على ٥٣ في المائة من العروض. أما الحالات المتبقية البالغة نسبتها ٢٩ في المائة فقد اتسمت القضايا المحددة فيها بطابع فني أكثر واستدعت توضيحها من جانب مقدميها قبل إحالتها إلى لجنة الموافقة على البرامج وإلى الجهات المانحة.

وتم خلال العام تعزيز تشكيل الفريق مجددا بتعيين مستشار مناوب معني بشؤون مرفق البيئة العالمية، الأمر الذي مكّن الفريق من التعامل بفعالية أكبر مع العدد المتزايد من المقترحات التي يجري وضعها من أجل تمويلها من المرفق المذكور.

ويؤكد معدل الموافقة الذي حققه الفريق الاستشاري المعني بالنوعية أن الفريق لا يزال يؤدي دورا كبيرا في التحسين المستمر لأنشطة المنظمة في مجال التعاون التقني، مع إيلاء اهتمام خاص لتصميم المشاريع وطرائق التنفيذ وإدراج آليات الرصد والإبلاغ والتقييم فيها.

جيم– حشد الأموال

التعاون التقني – صافي قيمة المشاريع الموافَق عليها

استمر في عام ٢٠٠٩ الاتجاه الإيجابي في حجم التمويل الجديد لأنشطة التعاون التقني. وبلغ صافي قيمة مشاريع وبرامج التعاون التقني الموافق على تمويلها من جميع مصادر التمويل ما مجموعه ١٨٣,٤ مليون دولار، ويمثّل ذلك زيادة بنسبة تقرب من ٢٠ في المائة على ما كان عليه هذا الرقم في عام ٢٠٠٨، وهي بسهولة أعلى نسبة سُجِّلت في تاريخ اليونيدو.

ويتكوّن هذا المجموع القياسي من صافي الزيادات في المخصصات المرصودة حاليا للمشاريع والبالغة ١٥٨,٧ مليون دولار، بزيادة صافية في حجم المدفوعات المستحقة في المستقبل بموجب الاتفاقات المبرمة فعلا قدرها ٢٣,٨ مليون دولار، ومن زيادة في المساهمات القابلة للبرمجة المقدّمة من الجهات المانحة والمتوفّرة لدى اليونيدو قدرها ٠,٩ مليون دولار. ونظرا أيضا إلى الحجم الحالي لما قُدِّم من خدمات المشاريع خلال العام والبالغ ١٣٩,٧ مليون دولار فقد زادت حافظة المشاريع والبرامج "قيد النظر" بمقدار كبير، من ٤٣,٢ مليون دولار إلى ٣٥٥,٤ مليون دولار. ومن المتوقّع أن يفضي هذا المستوى القياسي إلى استمرار الزيادة خلال عام ٢٠١٠ في حجم خدمات التعاون التقني التي تقدّمها اليونيدو فعليا لعملائها.

الشكل ١– الأموال المتاحة لليونيدو للتنفيذ في المستقبل

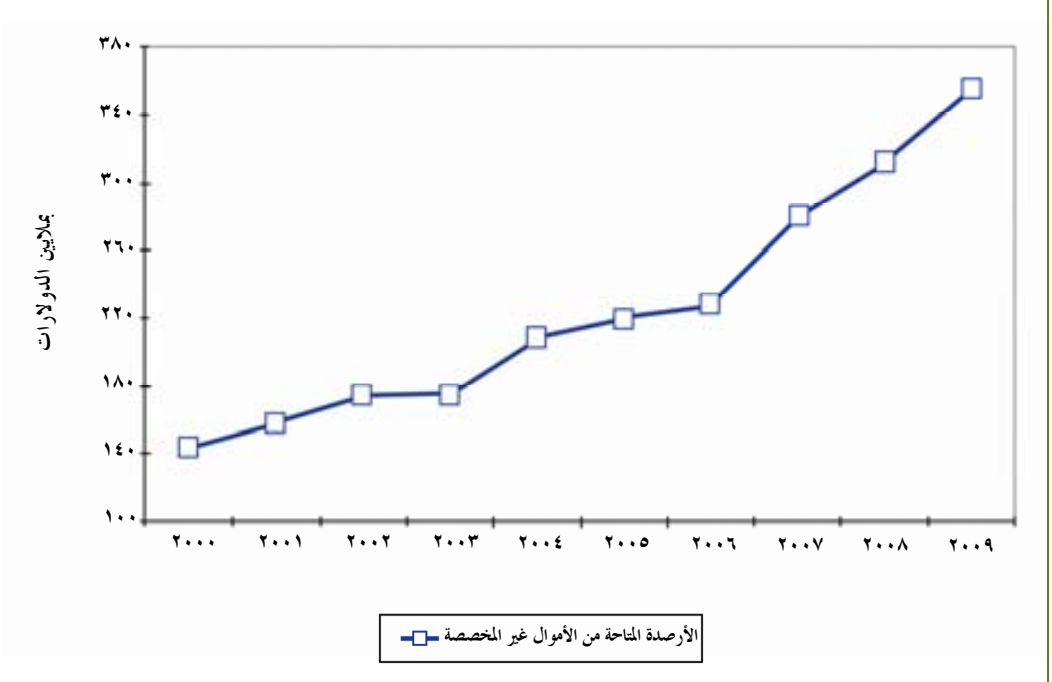

الشكل ١ ألف– أنشطة اليونيدو المنفّذة في مجال التعاون التقني

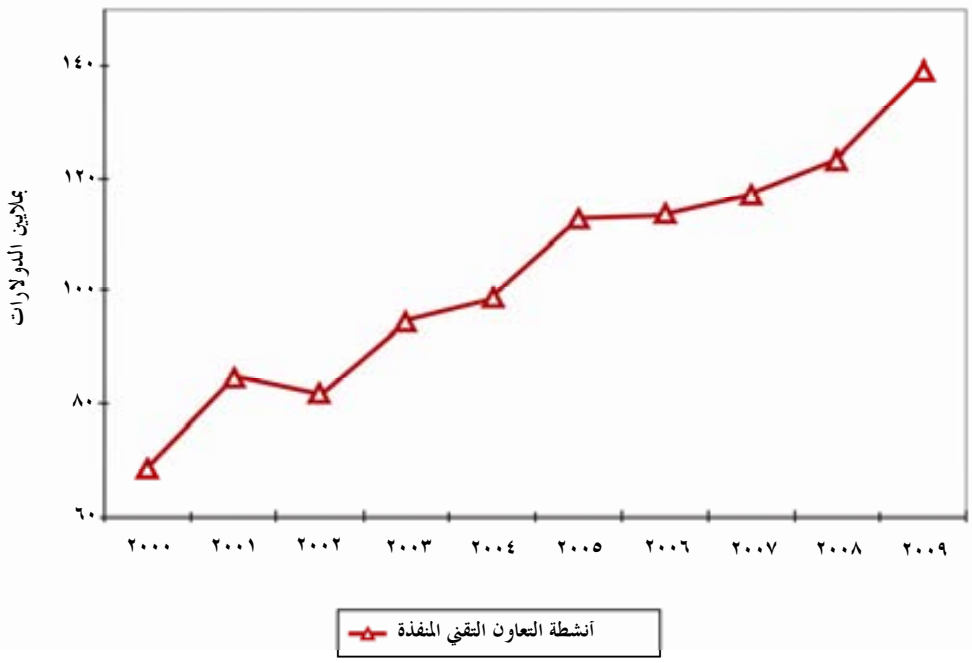

حشد الأموال

إلى جانب الزيادة في الحجم الإجمالي للتمويل، حدث تنوّع يستحق الترحيب في مصادر التمويل، يتجلى فيه التقدير الدائم التزايد لولاية اليونيدو ولنوعية الخدمات التي تقدمها. وفي حين أن حصة التمويل المقدمة من الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية معا وصلت خلال الأعوام الثمانية المنصرمة إلى ٥٠ في المائة تقريبا فقد انخفضت حصتهما في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٢ في المائة برغم حدوث زيادة في

المدير العام يهنّئ موظفي اليونيدو على نجاح المنظمة خلال السنة

مستوى التمويل المقدم منهما. وازدادت أيضا المساهمات المقدمة من كل من البلدان المانحة عل حدة، وزادت مساهمة كل من ١٦ بلدا متبرعا على المليون دولار. وباتت المفوضية الأوروبية من كبريات الجهات المتبرعة. وأخيرا أصبح العدد المتزايد من الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين مصدرا هاما من مصادر التمويل، حيث زاد مبلغها على ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، ومنها الصناديق التي أنشئت لأحوال ما بعد الصراعات أو للبلدان الرائدة لمبادرة توحيد الأداء أو الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن بين أولويات اليونيدو المواضيعية الثلاث، حظي مجال البيئة والطاقة بأكبر حصة، وقدرها ٨٢,٣ مليون دولار، ورد من مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف ما يقرب من ثلثيها. أما الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية فقد حصل على ٤٢,٦ مليون دولار، بينما اجتذب بناء القدرات التجارية ٣٠,٢ مليون دولار.

ووصل التمويل الذي حصلت عليه اليونيدو من المصادر الحكومية (بما في ذلك عن طريق مختلف الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين) إلى ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار (تشمل تكاليف الدعم)، ما يدل على حدوث زيادة تدريجية لكنها مستمرة. وكانت المفوضية الأوروبية أكبر مساهم في عام ٢٠٠٩، بزيادة صافية (باستبعاد تكاليف الدعم) في ميزانيات المشاريع بلغت ١٢,٧ مليون دولار، تلتها إيطاليا بزيادة قدرها ٨,١ ملايين دولار. أما سائر كبار المساهمين الذين زاد صافي مساهماتهم على المليون دولار فهم فرنسا بمبلغ ٧,٥ ملايين دولار والنرويج بمقدار ٦,٥ ملايين دولار وتركيا بمقدار ٥,٣ ملايين دولار واليابان وسويسرا بمبلغ ٢,٦ مليون دولار لكل منهما، ونيجيريا بمبلغ ٢,٤ مليون دولار، والاتحاد الروسي وإسبانيا وألمانيا والبحرين وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والصين والنمسا والهند، التي تراوحت مساهمة كل منها بين مليون دولار ومليوني دولار. ويبيّن التذييل باء توزّع المشاريع الموافق على تمويلها من صندوق التنمية الصناعية والصناديق الاستئمانية بحسب المنطقة والأولوية المواضيعية.

وارتفع إلى ٢٢,٧ مليون دولار مقدار التمويل المقدم لأنشطة اليونيدو في مجال التعاون التقني من الحكومات عن طريق مختلف صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية المتعددة المانحين. وظل العنصر الأكبر من التمويل مرتبطا بالصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين المخصصة لحالات ما بعد الأزمات، حيث بلغ صافي الزيادات في الميزانية ٩,٣ ملايين دولار. وفي عام ٢٠٠٨، ساهم الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي تموّله إسبانيا من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمبلغ قدره ٦ ملايين دولار في ميزانيات المشاريع، فيما ساهمت الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين المخصصة لتوحيد الأداء بمبلغ ٥ ملايين دولار، وساهم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، الذي تموله اليابان، بمبلغ ٢,٤ مليون دولار.

وفي مجال البيئة، وصل التمويل المقدم من الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال إلى ١٦,٧ مليون دولار. ومثلما كان متوقعا منذ العام الماضي، حدثت زيادة كبيرة قدرها ٤٣,٣ مليون دولار في المشاريع الموافق على تمويلها في إطار مرفق البيئة العالمية، مع الموافقة على تمويل عدة مشاريع كبيرة تندرج أساسا في مجال الملوثات العضوية العصية التحلل. ونظرا لأن هناك عددا كبيرا من المشاريع الكبيرة لا يزال قيد التطوير أو النظر، ولا سيما في مجال تغير المناخ ومجال الطاقة، فمن المُتوقّع حصول زيادة أخرى في عام ٢٠١٠. وثمة تحدٍ هام في هذا السياق سبقت الإشارة إليه يتعلق بالتمويل المشترك الذي يشترطه مرفق البيئة العالمية، سواء بالنسبة لمشاريع المساعدة التحضيرية أم للمشروع الرئيسي. ويُتوقّع أن يكون الوفاء بشرط

التمويل المشترك صعبا، وخصوصا فيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة المضطلع بها لأقل البلدان نموا، وسيُسعى للحصول على تمويل مشترك من الحكومات المانحة. وفي عام ٢٠٠٩، سهّلت إيطاليا كثيرا تطوير حافظة المشاريع، من خلال توفير نحو مليون دولار للتمويل المشترك لثمانية من مشاريع المساعدة التحضيرية.

وبدأ عام ٢٠١٠ بعدد جيد من المشاريع التي هي قيد التنفيذ والمتوقع أن يُوافق على تمويلها خلال العام، ومن المحتمل جدا أن تتجاوز أرقام عام ٢٠١٠ مرة أخرى الأرقام الخاصة بعام ٢٠٠٩ المبيّنة أعلاه. ومن المتوقع ورود مساهمات كبرى من مرفق البيئة العالمية في مجال الطاقة وتغير المناخ، وكذلك من المفوضية الأوروبية وغيرها من الجهات المانحة الحكومية في إطار موضوع بناء القدرات التجارية. وعلى أرجح الاحتمالات ستواصل الأولوية المواضيعية الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية الاستفادة من الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين.

وكما أشير إليه في السنوات السابقة، سيظل هناك تحد كبير يتمثل في مدى قدرة اليونيدو على توفير أو حشد الأموال اللازمة لتقاسم التكاليف الذي تشترطه جهاتها المانحة وتتطلبه برامجها المختلفة.

دال– إدارة الموارد البشرية

التوظيف

تمت الموافقة في عام ٢٠٠٩ على عدد من المبادرات الرامية إلى تيسير التوظيف وتخطيط شؤون الموظفين. وشملت هذه المبادرات ما يلي: '١' عقد اجتماعات هيئات التعيين والترقية بالوسائل الإلكترونية من أجل الإسراع في عملية التوظيف؛ '٢' الاحتفاظ بقائمة بأسماء المرشحين الجيدين الذين لم يتم اختيارهم خلال عملية التوظيف للنظر في تعيينهم في وظائف أخرى تستلزم المؤهلات نفسها؛ '٣' الموافقة المسبقة على الشروع في عملية التوظيف. وقد ساعدت الموافقة في بداية العام على إجراءات التوظيف المتعلقة بالوظائف التي تشغر خلال العام على التخطيط لتعاقب الموظفين خلال عام ٢٠٠٩.

الشكل ٢– توزُّع الموظفين الفنيين حسب نوع الجنس للفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩

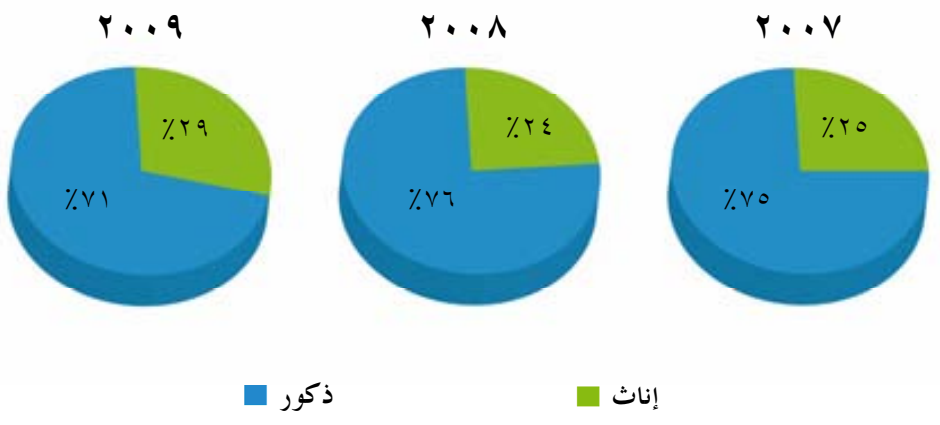

واستُكمِل ما مجموعه ١٠٦ من إجراءات التوظيف، أسفرت عن تعيين ٨٣ موظفا جديدا في الأمانة، منهم ٣٥ موظفا في الفئة الفنية شملوا ١٥ موظفا من البلدان المدرجة في القائمة ألف و١٠ موظفين من البلدان المدرجة في القائمة باء و٦ موظفين من البلدان المدرجة في القائمة جيم و٤ موظفين من البلدان المدرجة في القائمة دال.[١] وبلغت نسبة الموظفات الجديدات المعيّنات في الفئة الفنية ٤٦ في المائة مقارنة بنسبتي ٣٦ و٢٥ في المائة على التوالي في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ويبلغ الآن التوزيع العام للموظفين بين الجنسين في الفئة الفنية بالأمانة ٧١ في المائة للذكور و٢٩ في المائة للإناث، مقارنة بنسبتي ٧٦ في المائة للذكور و٢٤ في المائة للإناث في عام ٢٠٠٨ و٧٥ في المائة للذكور و٢٥ في المائة للإناث في عام ٢٠٠٧.

وأسهم برنامج الموظفين الفنيين الشباب، الذي استُهِلّ في عام ٢٠٠٩ وبلغ عدد الموظفات المعينات في إطاره سبع موظفات من عشرة موظفين، في تحسين مستوى التوازن بين الجنسين، ولكن من الواضح أنه يتعين القيام بالمزيد من أجل زيادة نسبة الموظفات في الفئة الفنية في اليونيدو. وقد واصلت المنظمة جهودها خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتعيين الموظفين على نطاق واسع وعلى أساس التوزيع الجغرافي العادل. وإضافة إلى الإعلان عن الوظائف في المجلات والدوريات الدولية، وفي الإقليمية منها حيثما كان ذلك ممكنا، اتخذت المنظمة خطوات تهدف إلى توظيف النساء عن طريق إحالة إعلانات الوظائف الشاغرة إلى عدد من المنظمات المعنية بقضايا المرأة.

وازداد عدد الموظفين من الفئة الفنية في الميدان من ٣٦ إلى ٦٠ موظفا في عام ٢٠٠٩، منهم ٣٧ موظفا دوليا و٢٣ موظفا محليا، ما يمثّل زيادة نسبتها ٦٧ في المائة في الوجود الميداني منذ بدء تطبيق سياسة التنقل الميداني في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وخضع الموظفون العشرة الذين عُيِّنوا بموجب برنامج الموظفين الفنيين الشباب لبرنامج توجيهي مصمّم خصيصا يتناول جميع جوانب اليونيدو.

تلقّى المعيّنون حديثا في برنامج الموظفين الفنيين الشباب في اليونيدو إحاطة من فرع إدارة الموارد البشرية

(١) انظر التذييل كاف.

العلاقات بالموظفين

يخضع الكثير من السياسات الخاصة بشؤون الموظفين للمشاورات بين الموظفين والإدارة قبل أن يصدره المدير العام. وشهدت السنة قيد الاستعراض تكثيفا للمشاورات بين الموظفين والإدارة، وخصوصا في إطار اللجنة الاستشارية المشتركة. وكان بعض التوصيات المشتركة المقدمة إلى المدير العام متعلقا بما يلي:

(أ) إدارة شؤون الموظفين المعينين في مكاتب اليونيدو الميدانية كموظفين مسؤولين عن التنمية الصناعية

الهدف من الترتيبات الجديدة فيما يتعلق بالموظفين المعينين في الميدان هو التنفيذ الفعلي لمفهوم توحيد الأداء في اليونيدو (أي تكامل الخدمات الإنمائية التي تقدّمها المنظمة على كامل نطاق المنظمة) والعمل على إقامة روابط برنامجية وعملياتية أكثر فاعلية، في حدود موارد المنظمة، بين المقر والميدان.

(ب) تعميم مراعاة المنظور الجنساني

تتضمّن نشرة المدير العام بشأن المنظور الجنساني بياناً لسياسات اليونيدو بشأن تعميم المنظور الجنساني في برامج المنظمة للتعاون التقني وإدارة الموارد البشرية.

(ج) تصنيف الوظائف

توجد سياسة شاملة بشأن تصنيف الوظائف تحدد إطار التصنيف وتبين الإجراءات الخاصة به.

(د) الإبلاغ عن سوء السلوك

استُحدثت إجراءات لحماية موظفي اليونيدو الذين يبلغون عن سوء سلوك مزعوم، أو يقدمون معلومات بحسن نية عن مخالفات مزعومة، أو يتعاونون في إحدى عمليات مراجعة الحسابات أو التحقيق.

(هـ) السلوك الأخلاقي

توجد مدونة جديدة لقواعد السلوك تحدد وتؤكد المبادئ والقيم الأخلاقية التوجيهية للمنظمة، وكذلك معايير السلوك لمختلف فئات العاملين، ومن بينهم الموظفون والخبراء الاستشاريون والخبراء والمتدرّبون وغيرهم. وتمت الموافقة أيضا على وظيفة الأخلاقيات اللازمة لتسهيل هذه الأحكام وتنفيذها.

(و) الإقرار المالي

ستؤدي السياسة المتعلقة بالإقرار المالي، التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من معايير اليونيدو الائتمانية، إلى مساعدة المنظمة وموظفيها على تحديد وحسم الحالات الفعلية والمحتملة لتضارب المصالح.

اللجنة الاستشارية المشتركة تصوغ توصياتها لتقديمها إلى المدير العام

التعلّم والتطوير الوظيفي

أُتيحت للموظفين خلال عام ٢٠٠٩ فرصة لرفع مستوى كفاءاتهم بالاستفادة من التسهيلات الداخلية والخارجية على السواء (انظر التذييل لام). ونُظِّم برنامج لتطوير قدرات الموظفين الفنيين من الرتب ف-١ إلى ف-٤، وكذلك موظفي البرامج الوطنيين؛ وشارك ١٠٤ موظفين في البرامج النمطية الثلاث التي ركّزت على تنمية المهارات والكفاءات الإدارية، وتحقيق النتائج من خلال الفعالية الشخصية، ومهارات العمل الجماعي، والمهارات القيادية.

ووافقت اللجنة الاستشارية المشتركة على سياسة تعلّم منقحة تؤكد مجددا على أن أهم مورد من موارد اليونيدو هو موظفوها والمعارف والخبرات التقنية التي يجسدونها. وتراعي السياسة تحديات وديناميات بيئة العمل التي تزاول اليونيدو عملها في ظلها وضرورة الاضطلاع بعملية تعلّم مستمرة. وتستحدث السياسة أيضا تدابير ترمي إلى تشجيع التدفق المستمر للمعارف والأفكار بين المنظمة والبيئة الخارجية من خلال إقامة شراكات وعلاقات تبادل مع المؤسسات التعليمية والبحثية، وكذلك مع منظمات أخرى. وقامت المنظمة، تسليما منها بأن أسلوب التعلّم الإلكتروني يمكن أن يكون أداة قوية تتيح أقصى قدر من الوصول إلى المستفيدين، بإجراء مناقصة لاختيار جهة مورّدة تقوم بإعداد دورات تعلّم عبر الإنترنت في مجالات مواضيع تهم موظفي المقر والميدان. وجرى توفير تدريب واسع النطاق لتعريف الموظفين الجدد، ولا سيما الموظفون الفنيون الشباب المعيّنون حديثا، بالمنظمة، ولتعريف الموظفين الحاليين بإجراءات الاشتراء وبالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونُظم تدريب لكبار الموظفين في إطار مبادرة إدارة التغيّر.

تقدير الموظفين

أفضت عملية الترقية بالجدارة في عام ٢٠٠٩ إلى ترقية ٣٢ موظفا، منهم ١٩ في فئة الخدمات العامة و١٢ في الفئة الفنية وموظف وطني واحد.

هاء- مكاتب اليونيدو

بروكسل

قام المدير العام في آذار/مارس بزيارة رسمية إلى مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل، حيث التقى بالمفوضين المعنيين بالعلاقات الخارجية والطاقة، فضلا عن غيرهم من كبار المسؤولين. ومهّد ذلك السبيلَ أمام توثيق عرى التعاون بين مكتب بروكسل والمديريات العامة للمفوضية التي تتعامل مع شؤون التنمية والعلاقات الخارجية والطاقة والبيئة والتجارة والمعونة الأوروبية والصحة وحماية المستهلك. ورافق ممثل مكتب بروكسل المدير العام في المنتدى الثالث للأعمال، المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، الذي عُقِد في نهاية أيلول/سبتمبر بنيروبي، كينيا. وألقى المدير العام كلمة رئيسية، وعرض ممثل مكتب بروكسل سياسات اليونيدو وأنشطتها. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، مثّل مكتب بروكسل اليونيدو في منتدى الأيام الأوروبية للتنمية في ستوكهولم، السويد.

وبالإضافة إلى دور مكتب بروكسل في مجال الدعوة إلى المناصرة ببروكسل، شارك المكتب في عدد من البعثات الموفدة إلى بلدان تقع في المنطقة العربية ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بهدف وضع برامج مشتركة بين المفوضية الأوروبية واليونيدو. وحضر مكتب بروكسل مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثاني عشر، الذي عُقِد في شباط/فبراير – آذار/مارس بأديس أبابا، إثيوبيا، وحضر كذلك اجتماعا لمكتب مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين (كامي). وتواصل اليونيدو سعيها إلى تحقيق الاتساق بين تعاون اليونيدو والاتحاد الأفريقي والبرمجة في إطار الشراكة الاستراتيجية القائمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. وطوال عام ٢٠٠٩ شارك مكتب اليونيدو في بروكسل مشاركة نشطة في أعمال فريق الأمم المتحدة في بروكسل الذي يضم ٢٤ وكالة وصندوقا وبرنامجا، وخصوصا بشأن الاستراتيجيات المتعلقة باتباع نهج مشترك إزاء مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

جنيف

يوجد في جنيف أكبر تجمع لهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية في العالم، إلى جانب عدد كبير بنفس القدر من المنظمات الدولية غير الحكومية. ويمثل مكتب اليونيدو في جنيف مصالح المنظمة في تلك المدينة من خلال حضور الاجتماعات نيابة عن المقر، والحفاظ على تدفق المعلومات المنتظم في الاتجاهين بين اليونيدو ومكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ من جنيف مقرا لها، وعرض أنشطة اليونيدو في أحداث مختلفة مثل الاستعراض العالمي الثاني لمنظمة التجارة العالمية المعني بالمعونة لصالح التجارة في حزيران/يونيه والاحتفال بيوم التصنيع في أفريقيا الموافق ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

ويواظب المكتب على الاتصال المنتظم بالبعثات الدائمة العشرين لدى اليونيدو التي تتخذ من جنيف مقرا لها، ويزوّد ٢٠٠ بعثة ووفدا غيرها بالمعلومات، وخاصة عن الأنشطة المضطلع بها بالاشتراك مع المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في جنيف. كما يزوّد المكتب الوفود التي لا تتمكّن من حضور الاجتماعات المعقودة في فيينا بمعلومات عن عمل أجهزة تقرير السياسات في اليونيدو. وفي عام ٢٠٠٩، فتحت كمبوديا بعثة دائمة في جنيف، ليصبح بذلك عدد البعثات الدائمة لدى اليونيدو في جنيف التي تمثل أقل البلدان نموا ١١ بعثة؛ وتُجري دول أعضاء أخرى اتصالات مع المكتب بغية إنشاء بعثات دائمة لدى اليونيدو.

المدير العام يخاطب الدورة السادسة والخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف

وقد مَثَّل مكتبُ جنيف اليونيدو في عدد كبير من الاجتماعات والأحداث التي تهدف إلى رفع مستوى وعي المجتمع الدولي بأهمية التنمية الصناعية. كما احتُفِل بيوم التصنيع في أفريقيا بالاشتراك مع الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي ومكتب الاتصال الخاص بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والكائن في جنيف.

نيويورك

حقّق مكتب نيويورك قدرا أكبر من البروز لليونيدو، على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات، من خلال مشاركته في طائفة واسعة من القضايا المتصلة بعمل المنظمة.

وفي مجال الطاقة وتغير المناخ، ساند المكتب المدير العام في دوره بصفته رئيسا للفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغير المناخ، وتعاون على نحو وثيق مع مكتب رئيس الجمعية العامة في الأعمال التحضيرية للحوار الموضوعي التفاعلي للجمعية حول كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ عليها ومصادرها الجديدة والمتجددة.

ولأول مرة منذ عدة سنوات، حضر المكتب اجتماعات الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين ولجنة وضع المرأة – وهو مؤشر واضح على التزام اليونيدو المتجدد بتحقيق المساواة بين الجنسين. وشارك مكتب نيويورك أيضا في الأعمال التحضيرية لمشاركة اليونيدو في الندوة الدولية حول تمكين المرأة وتنمية القدرات القيادية النسائية والسلم والأمن الدوليين، التي عُقِدت في آذار/مارس بمنروفيا، ليبريا. ومثّل المكتب اليونيدو في اجتماع متابعة عُقِد في نيويورك يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر بشأن إنشاء مركز آنجي بروكس الدولي لتمكين المرأة وتنمية القدرات القيادية النسائية والسلم والأمن الدوليين، ووجّه دعوة بالنيابة عن اليونيدو لاستضافة حلقة العمل المشتركة التي تُعقد كل سنتين بين الشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمديرية التعاون الإنمائي بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وسوف تُعقد حلقة العمل في فيينا في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٠، وستركّز على تمكين المرأة اقتصاديا.

وشهد عام ٢٠٠٩ الذكرى السنوية العشرين ليوم التصنيع في أفريقيا الموافق ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. واحتفاء بهذه المناسبة، نظم المكتب حلقة نقاش حول موضوع استراتيجيات وسياسات التصنيع: مفتاح التحول الاقتصادي في أفريقيا. واستُهل الحدث ببيانين أدلى بهما رئيس الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة، تلتهما مناقشة بشأن الحاجة إلى استراتيجيات وسياسات تصنيع جديدة وفعالة في أفريقيا.

وحضر المكتب اجتماعين عن الأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا ستشارك فيهما اليونيدو في المستقبل، ووضع الصيغة النهائية لتقرير يبيّن تفاصيل الدعم المقدم من اليونيدو للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد).

التمثيل الميداني

واصلت اليونيدو العمل على زيادة اللامركزية في أنشطتها، وتمكّنت من توسيع شبكة مكاتبها الميدانية وتعزيز مكاتبها الميدانية القائمة. وبنهاية العام، شُغِلت جميع وظائف ممثلي اليونيدو، باستثناء وظيفة واحدة ستبدأ قريبا إجراءات التعيين فيها. أما سائر الوظائف الفنية في مكاتب اليونيدو الميدانية فهي إما مشغولة أو يجري التعيين لها.

وأنشأت اليونيدو أربعة مكاتب مصغرة تابعة لها في البلدان التي لا يوجد فيها ممثل لها، ليصبح بذلك عدد المكاتب الكلي ١٧ مكتبا. وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تغطية التكاليف غير المتصلة بالموظفين في المكتبين المصغّرين الجديدين لليونيدو في كمبوديا وقيرغيزستان، وذلك في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف المنصوص عليها في اتفاق التعاون المبرم مع البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٤، بينما ستتولى اليونيدو تغطية التكاليف المتصلة بالموظفين وغير المتصلة بالموظفين في المكتبين الموجودين بموزامبيق وأوغندا. وبالنسبة لخمسة بلدان لا يوجد فيها مكتب ميداني أو مكتب مصغر، تحتفظ المنظمة بوجود ميداني فيها عن طريق جهات التنسيق التابعة لها.

ويواصل المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية استخدام خطط عمل المكاتب الميدانية التي تعكس مبادئ الإدارة القائمة على النتائج بوصفها الأداة الرئيسية لبيان الأنشطة التي يُتوقع أن تضطلع بها المكاتب الميدانية خلال السنة في البلدان المشمولة بتغطيتها. وتتولى البرامج الإقليمية المعنية إعداد خطط عمل مماثلة تخص البلدان التي يغطيها المقر الرئيسي مباشرة. وتُنسّق كل خطط العمل تنسيقا دقيقا مع الوثائق الخاصة ببرنامج اليونيدو وميزانيتها.

وقامت اليونيدو طوال العام بتشجيع موظفي المقر الرئيسي على المواظبة على توثيق عرى الاتصال بنظرائهم في المكاتب الإقليمية. ولا يسهم هذا الأمر في رفع مستوى الاتساق على الصعيد القطري فحسب بل أيضا في تحسين إنجاز أنشطة التعاون التقني.

شبكة مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا

شهد عام ٢٠٠٩ وضع رؤية واستراتيجية جديدتين بشأن شبكة مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لليونيدو. وبُنِيت الرؤية الجديدة على أساس النتائج المستمدة من تقييم مستقل أُجري في العام الماضي لبرنامج مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، وكذلك على النتائج المستقاة من اجتماعين هما: الاجتماع الآسيوي لمكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا الذي عُقِد بشنغهاي في أيلول/سبتمبر والاجتماع الأوروبي

لتنسيق مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا الذي عُقِد في روما في تشرين الأول/أكتوبر. وجرى التأكيد طوال السنة على التكامل بين أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو، مع التركيز بوجه خاص على الاستثمارات الخضراء وتوسيع نطاق العمليات المنفذة في منطقة أفريقيا.

وكثّف مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في اليونان جهوده الرامية إلى تعزيز شراكات الأعمال التجارية بين اليونان وأفريقيا، مستهدفا على وجه التحديد إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وسيراليون وموزامبيق. وأدى مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في روما دورا نشطا في منتدى عُقِد بروما في حزيران/يونيه نظمته وزارة التنمية الاقتصادية الإيطالية بعنوان إيطاليا وأفريقيا: شريكان في الأعمال، بينما واصل مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في اليابان إدارة برنامج للمندوبين بالاشتراك مع مركز ترويج الاستثمار في موزامبيق، واختتم مشروعا مشتركا بين المستثمرين في موزامبيق واليابان لتجهيز المحار الملزمي (Clam). ومن المُتوقّع أن يتيح المشروع أكثر من ٢٥٠ فرصة عمل للسكان المحليين.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الخضراء والاستثمارات المتصلة بالطاقة، عمل مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في إيطاليا على تيسير مشاركة اليونيدو لأول مرة في ثلاثة اجتماعات لوزراء الطاقة في مجموعة البلدان الثمانية عُقِدت في عام ٢٠٠٩. ونظّم مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين، مع مقر اليونيدو الرئيسي، أسبوعا لليونيدو بالبحرين في شباط/فبراير تضمن عقد منتدى للتكنولوجيا النظيفة للاحتفال بمناسبة إعلان حكومة البحرين عام ٢٠٠٩ عاماً للصناعة الخضراء. وشارك مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بالمكسيك في منتدى اليونيدو العالمي بشأن الطاقة المتجددة لعام ٢٠٠٩، الذي عُرضت فيه أحدث التكنولوجيات المستخدمة في جميع أنحاء العالم ودَعَم الجهود الوطنية الرامية إلى توسيع نطاق التعاون بين الصناعات المكسيكية والشركاء الأجانب. وأدّى مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في مرسيليا، فرنسا، دورا رائدا في تعاون اليونيدو مع مبادرة الاتحاد من أجل حوض البحر الأبيض المتوسط المسماة مبادرة تطوير الأعمال، مع التركيز على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وبموجب أحكام مذكرة تفاهم، سيكون مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في مرسيليا جهة الاتصال لبلدان حوض المتوسط لكي تستفيد من خبرة اليونيدو في مجالات من قبيل الصناعة الخضراء والبيئة.

افتتاح منتدى التكنولوجيات الأنظف من أجل التنمية الاقتصادية في البحرين

وفي عام ٢٠٠٩، أطلقت اليونيدو مشروع مساعدة تحضيرية لإنشاء شبكة من مكاتب اليونيدو لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية. والغرض من المشروع هو تعزيز تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا داخل بلدان المجموعة المذكورة وتمهيد السبيل أمام تلك البلدان لدخول سوق الاستثمارات العالمية.

واو- الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة والشراكات من أجل التنمية

١- اليونيدو والاتساق على نطاق المنظومة

واصلت اليونيدو طوال العام ترسيخ علاقتها داخل منظومة الأمم المتحدة على صعيد السياسات والصعيدين المعياري والتنفيذي. فعلى مستوى السياسات، أدّت اليونيدو دورا نشطا في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بقيادة الأمين العام، كما كانت من الأعضاء النشطين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأسهمت في تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة وتوحيد الأداء في الميدان. أما على المستوى المعياري، فقد عملت اليونيدو على نحو وثيق مع عدد من المنظمات الشقيقة، بينما تعاونت على المستوى التنفيذي مع عدد من نظيراتها في البلدان الشريكة، ضمن السياق العام لمبادرة توحيد الأداء.

وبعد اعتماد قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، تسارعت وتيرة العمل بشأن خمس مسائل حاسمة، وهي المساواة بين الجنسين والحوكمة وتمويل عمليات التنمية وتوحيد الأداء ومواءمة ممارسات العمل. ومن أحكام هذا القرار الرئيسية أن الاتفاق بشأن جميع المسائل المذكورة أعلاه يجب أن يتم ضمن قرار واحد. وهذا يعني أنه على الرغم من أن الدول الأعضاء اتفقت على إنشاء هيئة معنية بالشؤون الجنسانية وأن العمل جار لتحديد ولاية هذه الهيئة وهيكلها فإن إنشاءها قد لا يتحقق حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأربع الأخرى.

وأدّت اليونيدو، في سياق توحيد الأداء، دورا نشطا في فرق الأمم المتحدة القطرية والأفرقة والمجموعات المواضيعية. ويرد في قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ توجيه جديد بشأن العمل في المستقبل، يدعو إلى إجراء تقييمات تقودها البلدان بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين وبدعم تقني من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق

يتولى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تشجيع ورصد التنسيق والتعاون بشأن القضايا الفنية وشؤون الإدارة. وتتألف عضوية المجلس من الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ويرأسه الأمين العام. وأصبحت اليونيدو منذ أن تحوّلت إلى وكالة متخصصة في عام ١٩٨٦ عضوا في مجلس الرؤساء التنفيذيين، وفي لجنة التنسيق الإدارية التي سبقته.

وخلال السنة قيد الاستعراض، سعت اليونيدو إلى زيادة التركيز على جدول أعمال التنمية الذي وضعه مجلس الرؤساء التنفيذيين، وشدّدت على أن النمو المستدام ضروري لإيجاد الوظائف وإدرار الدخل والحد من الفقر وتمويل البرنامج الاجتماعي الخاص بالتعليم والصحة. وأسهمت اليونيدو أيضا إسهاما كبيرا في المناقشات المتعلقة بتغيّر المناخ. وتسليما من الأمين العام بدور اليونيدو الحيوي داخل منظومة الأمم المتحدة، قبل هو وأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين دعوة موجهة من المدير العام لعقد دورة ربيع عام ٢٠١٠ للمجلس بفيينا في نيسان/أبريل.

وواصلت اليونيدو الاضطلاع بدور نشط في الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بما فيها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وساعدت اليونيدو على تحديد تدابير مناسبة التوقيت للتصدي للأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وعملت مع سائر وكالات الأمم المتحدة على تحديد مجالات العمل التضافري. وأسفر ذلك عن قيام اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بإطلاق تسع مبادرات مشتركة في نيسان/أبريل للتصدي لأثر الأزمات على الاقتصادات النامية وسبل معيشة السكان، وكذلك، بنفس القدر من الأهمية، للعمل على معالجة اختلالات التوازن القائمة سلفا في الاقتصاد العالمي والتي أعاقت تحقيق النمو المنصف والمستدام. وتشترك اليونيدو مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية والاتحاد الدولي للاتصالات في قيادة المبادرة المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار. وواصلت اليونيدو العمل مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في المجموعة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

وشاركت اليونيدو في ما اضطلع به الفريق العامل التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج من أعمال للتحضير للمؤتمر الخامس عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف الخامس عشر)، الذي عُقد في كوبنهاغن بالدانمرك في كانون الأول/ديسمبر، مسهمةً بذلك في المناقشات بشأن تحقيق عولمة أكثر إنصافا واخضرارا واستدامة. وركّزت اليونيدو، في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، على المسائل التنظيمية والإدارية الرئيسية، مثل تبسيط ممارسات العمل ومواءمتها ووضع خطة عمل بهذا الصدد. وواصلت اليونيدو العمل في اللجنة التوجيهية المعنية بسلامة الموظفين وأمنهم، تحت إشراف اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وستقوم اليونيدو بتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في عام ٢٠١٠ لكفالة سلامة الموظفين وأمنهم.

استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وهو يوفّر إرشادات بشأن التوجّهات السياساتية الأساسية في مجال التعاون الإنمائي والأساليب التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وتتجسد إنجازات اليونيدو في المجالات التي يركز عليها الاستعراض الشامل في أنشطتها التعاونية التقنية العديدة، الوارد وصفها في الفصول ٣ إلى ٧ من هذا التقرير. وبناء على ذلك، ينبغي اعتبار التقرير السنوي ٢٠٠٩ بكامله استعراضا لإنجازات المنظمة في سياق ذلك الاستعراض الشامل.

وفي عام ٢٠٠٩ أسهمت اليونيدو في إعداد التقرير الإداري الذي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة، ويرد فيه وصف للأنشطة التي نفّذتها منظومة الأمم المتحدة بناءً على التوجيهات المقدمة في الاستعراض الشامل. وقدَّمت اليونيدو مساهمات هامة في تقارير أخرى تتعلق بأمور منها سير عمل نظام المنسِّق المقيم، والتحديات المتصلة بالموارد البشرية على الصعيد القطري، وتبسيط الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ومواءمتها وتمويلها.

وواصلت اليونيدو الاضطلاع بدور نشط في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما من خلال مشاركتها النشطة في البرامج الرائدة الخاصة بتوحيد الأداء (انظر أدناه). وقد أنشأت المجموعة الإنمائية لجنة سياسات وخمسة أفرقة عاملة، قامت اليونيدو بتعيين موظفين فيها. وتتولى هذه الأفرقة العاملة مسؤولية إعداد العمليات والإجراءات والأدوات الكفيلة بتحقيق قدر أكبر من الاتساق بين الوكالات على مستوى العمل. واليونيدو عضو في المجموعة الإنمائية وفريقها الاستشاري، وقد استضافت في تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعا في فيينا لفريق المجموعة الإنمائية العامل المعني بعمليات أعمال المكاتب القطرية.

وتلبية لدعوة الجمعية العامة الموجهة إلى الوكالات لمواءمة دوراتها التخطيطية مع دورة الاستعراض الشامل للسياسات، عدَّلت اليونيدو إطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وشملت المجالات التي تم تعزيزها التعاون بين بلدان الجنوب، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتعزيز بناء القدرات، وتدابير النهوض بفعالية المعونة. وستسعى اليونيدو إلى تحقيق المواءمة التامة بين إطارها البرنامجي المتوسط الأجل التالي والدورة المخطط لها لاستعراض السياسات الشامل الجديد الذي يجري كل أربع سنوات.

ويعد توافّر نظام معارف يُعوَّل عليه من أهم العوامل التي تحدد الإنتاجية، والروابط الاقتصادية، وإمكانيات النفاذ إلى الأسواق، والاستثمار، في البلدان النامية. وقد طَلَبَ "الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" من اليونيدو أن تعد مشروعا يتيح للمنشآت الخاصة في البلدان النامية الوصول إلى نظم المعارف التي تساعد تلك المنشآت على النمو. وهذا المشروع، المعنون إقامة نظام عالمي لإدارة المعارف وتسخيرها لتنمية القطاع الخاص، مصمم لتحسين الممارسات المحلية وتقرير السياسات في مجال تنمية القطاع الخاص. وفي إيجاز، يهدف النظام المذكور إلى تعزيز القدرات المعرفية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال سياسات تنمية القطاع الخاص، وتحسين قدرتها على تقديم المشورة السياساتية ولا سيما على الصعيد القطري. كما يرمي هذا النظام إلى دعم البلدان النامية في احتياز المعارف المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وتكييف تلك المعارف وفقا لاحتياجاتها الإنمائية المحددة. ويتوقع البدء في تنفيذ المشروع في آذار/مارس ٢٠١٠.

توحيد الأداء

واصلت اليونيدو المساهمة الكاملة في الجهود الرامية إلى الترويج للاتساق على نطاق المنظومة من خلال مبادرة توحيد الأداء، التي دخل تنفيذها سنته الثالثة. وتركَّزَ العمل على دراسة أثر التدابير المبتكرة في إطار هذه المبادرة على التنمية على الصعيد القطري. وواصلت اليونيدو تقديم دعمها للبلدان الرائدة لمبادرة توحيد

الأداء وللبلدان التي اعتمدت هذا النهج طوعا (التي يطلق عليها اسم البلدان المبادِرة ذاتياً). وقد سُجِّل التقدم المحرز على هذا الصعيد في تقرير الأمم المتحدة التجميعي عن توحيد الأداء الذي أعده فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم عن البلدان الرائدة. وتشهد أيضا على نجاح هذا النهج الإنجازات التي أفادت بها في تقارير تقييم الحالة حكومات البلدان الرائدة الثمانية وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية العاملة فيها، وكذلك استنتاجات مختلف المناقشات التي جرت بين الوكالات وبين الحكومات.

وقد أكملت البلدان الرائدة سنة كاملة من العمل بالترتيبات البرنامجية والإدارية الجديدة التي بدأ تنفيذها في أوائل عام ٢٠٠٨. ورغم القدر الكبير من التقدم المحرز، لا تزال هناك عقبات على صعيد تحقيق الاتساق والفعالية والكفاءة يلزم تخطّيها لكي تَمضي عملية إصلاح الأمم المتحدة قُدماً. وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، المعتمد في ١٤ أيلول/سبتمبر، "التعجيل باتخاذ الترتيبات من أجل إجراء تقييم مستقل للدروس المستفادة"، وتقديم نتائج ذلك التقييم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وسيسجل التقييم المستقل نتائج التقييمات التي تُجريها البلدان حاليا، بمشاركة من مختلف أصحاب الشأن وبدعم من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومن الأمين العام للأمم المتحدة.

وواصلت اليونيدو على مدى العام مشاركتها في الجهود التي تبذلها الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المبادِرة ذاتياً لتحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للأولويات الوطنية. وأدّت اليونيدو دورا نشطا في إعداد وثائق "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" الخاصة بالعديد من البلدان التي استُهل فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وكان لهذه المساهمة اللصيقة أثر حتمي على طريقة عمل اليونيدو. فبعد أن شكّلت المنظمة فريق الاستجابة السريعة في إطار مبادرة "توحيد الأداء" في المقر بغية توفير الدعم والتوجيه الحاسمي الأهمية لمكاتبها الميدانية، عزّزت فريقها المعني بالتعاون بين الوحدات التنظيمية بتشكيل فريق غير رسمي معني بمبادرة توحيد الأداء من أجل الإشراف على تنفيذ التزامات اليونيدو في إطار برامج أمم متحدة واحدة المنفّذة في بلدان مبادرة توحيد الأداء. ونُفِّذت سلسلة من البعثات الخاصة باستعراض مبادرة توحيد الأداء ورصدها في البلدان الرائدة والبلدان المبادِرة ذاتياً. وكانت البعثتان اللتان أوفدتا إلى البلدين المبادِرين ذاتياً بوتسوانا وملاوي ترميان أيضا إلى استعراض التقدم المحرز صوب الأخذ طوعا بآليات توحيد الأداء وتقييم آثارها على عمليات اليونيدو الجارية والمستقبلية.

ألبانيا

في ١٧ حزيران/يونيه انضمت اليونيدو إلى برنامج أمم متحدة واحدة في ألبانيا، إثر نجاح الاستعراض الذي أجرته الحكومة للتقدم المحرز خلال السنة الأولى من التنفيذ. وفي ١٨ شباط/فبراير وافقت اللجنة التنفيذية المشتركة لصندوق اتساق مبادرة أمم متحدة واحدة في ألبانيا على مشروع إنشاء مركز اليونيدو الوطني للإنتاج الأنظف، بغية تنفيذه خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويلبّي التركيز على الإنتاج الأنظف حاجة

الحكومة إلى حفز استخدام وسائل الإنتاج المستدامة بيئيا. وقد بدأ تنفيذ البرنامج في أيلول/سبتمبر بعد أن أُرسلت إلى اليونيدو الدفعة الأولى ومقدارها ٠٠٠ ٢١٥ دولار من مخصصات صندوق الاتساق الخاص بمبادرة أمم متحدة واحدة.

نائب رئيس وزراء ألبانيا ومنسّق الأمم المتحدة المقيم يوقّعان على تعديل لبرنامج الأمم المتحدة القُطري الواحد يضم اليونيدو باعتبارها عضوا كامل العضوية

الرأس الأخضر

اشتركت اليونيدو، باعتبارها عضوا في فريق دعم إدارة التغيير العالمي، في البعثة الثانية المشتركة بين الوكالات إلى الرأس الأخضر في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١٨ آذار/مارس. وكان الهدف من هذه البعثة التخطيط لتغييرات تنظيمية ودعم المرحلة الأولى من وضع خطة لإدارة المكتب، من أجل التنفيذ الفعال لمبادرة توحيد الأداء في أول مكتب مشترك للأمم المتحدة. وقامت اليونيدو، بصفتها الوكالة الرائدة في إطار البرنامج الفرعي "النمو والفرص الاقتصادية"، الذي تشارك فيه ١٢ وكالة والعديد من الشركاء الوطنيين، بتنسيق إعداد وثائق العمل، بما فيها خطة العمل وإطار الميزانية، بغية تعبئة موارد الصندوق الانتقالي.

موزامبيق

تلقّت اليونيدو حتى تاريخ إعداد هذا التقرير مخصّصات مقدارها ١,٨٥ مليون دولار من صندوق مبادرة أمم متحدة واحدة من أجل تنفيذ البرامج المشتركة الخاصة بالشباب والعمالة، وتمكين المرأة، والبيئة وتغير المناخ. وقد أُقر في تموز/يوليه تمويل البرنامج المشترك الرابع، بناء القدرات من أجل الكفاءة في وضع السياسات التجارية وإدارتها. وشاركت اليونيدو في عملية استعراض منتصف المدة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي اختُتمت باجتماع رفيع المستوى للوزراء ورؤساء الوكالات في

أيار/مايو. وسيؤدي تمديد الفترة إلى عام ٢٠١١ إلى إتاحة سنة كاملة لفريق الأمم المتحدة القُطري ليواصل فيها التنفيذ قبل بدء المشاورات بشأن الدورة البرنامجية التالية.

باكستان

تم في ٤ شباط/فبراير توقيع وثيقة برنامج أمم متحدة واحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ بحضور الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس وزراء باكستان. وتنص الوثيقة على برامج مشتركة في مجال الزراعة، والتنمية الريفية والحد من الفقر، والصحة والسكان، والبيئة، والتعليم، وإدارة الكوارث، إضافة إلى المسائل الشاملة الأربع وهي المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، ومشاركة المجتمع المدني، واللاجئون. وتمّ إدراج التقديرات المتعلقة بمقترحات اليونيدو بشأن مسألة تمكين المرأة اقتصاديا من خلال تنمية الأنشطة الإنتاجية وقدرات تنظيم المشاريع، وتم تمويلها بالكامل. وإضافة إلى المشاريع القائمة بذاتها في إطار برنامج أمم متحدة واحدة، تعمل اليونيدو مع وكالات الأمم المتحدة المشاركة الأخرى على وضع برامج مشتركة.

رواندا

أثناء بعثة الاستعراض والرصد التي أوفدت إلى رواندا في تموز/يوليه، ناقش كبير المنسِّقين المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة مشاريع اليونيدو، في إطار مبادرة توحيد الأداء، مع السلطات الحكومية ومنسق الأمم المتحدة المقيم والفريق القطري والنظراء المعنيين بالمشاريع ورؤساء عمليات اليونيدو، وزار مواقع المشاريع. وتتعلق مشاريع اليونيدو في إطار البرنامج الموحَّد ببناء القدرات على صوغ السياسات الصناعية، وتنمية قدرات تنظيم المشاريع، وسلاسل القيمة في الصناعات الزراعية، وفرص النفاذ إلى الأسواق، وإدارة النفايات، وإدرار الدخل، والإنتاج الأنظف، وتطوير الطاقة الريفية. وتعمل اليونيدو مع الوكالات المنخرطة في القطاع التجاري والإنتاجي، ومع الحكومات، لتحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري الخاصة بالإطار المتكامل المعزَّز وإدراجها في برنامج "أمم متحدة واحدة".

جمهورية تنزانيا المتحدة

افتُتح رسميا في شباط/فبراير مكتب الأمم المتحدة الموحَّد في جزيرة زنزبار بجمهورية تنزانيا المتحدة. وهذا المكتب، الذي يضم جميع وكالات الأمم المتحدة الممثَّلة في زنزبار، هو أول مكتب أمم متحدة موحَّد يُفتتح في جمهورية تنزانيا المتحدة لريادة الخدمات المشتركة. وفي شباط/فبراير أُدرج في إطار البرنامج الموحَّد برنامجان مشتركان إضافيان يتعلقان بالبيئة والتعليم. وتشارك اليونيدو في البرنامجين، وتركِّز على كفاءة استخدام الطاقة والموارد الطبيعية، وتسخير تكنولوجيا الطاقة المتجددة لتشغيل شبكات كهربائية ريفية مصغَّرة، وكذلك تنمية قدرات الشباب في مستوى التعليم الثانوي على تنظيم المشاريع، وتطوير كفاءاتهم في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار على صعيد التعليم العالي والبحوث.

أوروغواي

يستند البرنامج الموحَّد إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ والمجالات الاستراتيجية وذات الأولوية التي حدَّدها مكتب التخطيط والميزانية. وهو مكوَّن من ١١ مشروعا، وتتولى اليونيدو دور الوكالة الرائدة فيما يخص مشروعين من تلك المشاريع هما: "التعزيز المؤسسي لوضع استراتيجيات التنمية الاقتصادية: الاندماج القُطري على الصعيد الدولي وصوغ سياسات الطاقة الطويلة الأمد" و"المساعدة التقنية لصوغ السياسات العامة التي تعزز الإنتاج المستدام والعمالة". وقد زار المدير الإداري لشعبة العمليات الميدانية وتنسيق البرامج باليونيدو أوروغواي في أيلول/سبتمبر لعقد اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري.

تستفيد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من المساعدة التي تقدمها إليها اليونيدو في أوروغواي

فييت نام

تشتمل مبادرة أمم متحدة واحدة في فييت نام على خمسة عناصر: خطة موحدة، وميزانية موحدة، وقائد واحد، ودار واحدة، ومجموعة موحدة من الممارسات الإدارية. ويجري إنشاء دار خضراء موحَّدة للأمم المتحدة، باستخدام أحدث التصاميم والتكنولوجيات الإيكولوجية، ستكون بعد إنجازها في عام ٢٠١٠ مقرا للوكالات المشاركة الست عشرة جميعها. وقد زار المدير العام فييت نام في أيلول/سبتمبر لمناقشة مسائل الصناعة الخضراء مع ممثلي الحكومة، كما أجرى محادثات مع موظفي الأمم المتحدة ومع مجموعات من الطلاب. وأقرّت الحكومة تشكيل لجنة توجيهية معنية بالخطة الموحدة، ستُمثَّل فيها اليونيدو على أساس التناوب.

٢- المبادرات المتعددة الأطراف في مجال الطاقة

آلية الأمم المتحدة المعنية بالطاقة

آلية الأمم المتحدة المعنية بالطاقة هي الآلية المشتركة بين الوكالات التي تكفل اتساق استجابة منظومة الأمم المتحدة للمسائل المتعلقة بالطاقة. وتهدف الآلية إلى تعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال الطاقة من خلال اتباع نهج تعاوني ومتسق، نظرا لعدم وجود وكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة مكرّسة للاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن الطاقة. والآلية منظَّمة في شكل مجموعات ترأسها منظمات أعضاء مختلفة، وتُعنى بمسائل الحصول على الطاقة، والكفاءة في استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة. وقد اقترح المدير العام لليونيدو، بصفته رئيس الآلية، إجراء استعراض تطلّعي للآلية لتستند إليه أنشطتها المستقبلية ويوفّر لها رؤية مستقبلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر أعلنت اليونيدو عن مناقصة لتوفير الخدمات المتعلقة بتصميم وإقامة شبكة معارف خاصة بآلية الطاقة، بغية تحسين طريقة عمل آلية الطاقة وإنجازاتها. وستوسِّع شبكة المعارف قاعدة المعارف الخاصة بآلية الطاقة، وتيسِّر الانتقال إلى آلية طاقة موحدة وأكثر تلاحماً تحظى بتعاون عدد دائم التزايد من المهنيين من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وتنخرط اليونيدو حاليا، لصالح آلية الطاقة، في تحديد المجالات التي يمكن فيها لوكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص العمل معا للتصدي بالتزامن للتحديات المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.

وعُقد في ١٨ حزيران/يونيه الحوار الذي نظّمته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن كفاءة الطاقة وحفظها ومصادرها الجديدة والمتجددة. وشارك المدير العام، بصفته رئيس آلية الطاقة، في فريق مناقشة ركّز على دور الأمم المتحدة في المساعدة على نشر التكنولوجيات النظيفة على النطاق اللازم.

الفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغير المناخ

في ١٧ حزيران/يونيه، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع لفريق استشاري معني بمسائل الطاقة التي تتسم بأهمية حاسمة في مجال تغيُّر المناخ. ويتألف الفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغير المناخ، الذي يترأسه المدير العام لليونيدو، من أعضاء من وكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومؤسسات الموارد والمجتمع المدني. ويهدف الفريق أساسا إلى مساعدة الأمين العام على ربط مسائل الطاقة، بما في ذلك إمكانية الحصول على الطاقة وكفاءة استخدامها، بالمفاوضات الجارية بشأن تغيُّر المناخ. وعُقد اجتماعان لاحقان في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر. وسيُقدَّم تقرير شامل إلى الأمين العام في أوائل عام ٢٠١٠. وقدَّم الفريق الاستشاري إلى الأمين العام عشر توصيات محدَّدة بشأن السبل الكفيلة بصون كوكب الأرض من آثار تغيُّر المناخ مع توفير خدمات طاقة أنظف تتسم بالاستدامة والتكلفة المعقولة وإمكانية التعويل عليها.

الفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغيّر المناخ، التابع للأمين العام

دور اليونيدو كمشارك في عقد الاجتماعات المتعلقة بنقل التكنولوجيا للأغراض المتصلة بتغيُّر المناخ

في أعقاب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في بالي بإندونيسيا في عام ٢٠٠٧، أعلن مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن نقل التكنولوجيا هو أحد المجالات التي ينصب عليها تركيز عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ. وقرّر مجلس الرؤساء التنفيذيين أن تكون اليونيدو وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هما الجهتين المختصتين، بالتشارك بينهما، بعقد اجتماعات الفريق العامل المعني بنقل التكنولوجيا على صعيد المنظومة، بغية التشجيع على الاتساق على نطاق المنظومة والتعاون الدولي فيما يتصل بتطوير التكنولوجيا المتعلقة بتغيُّر المناخ ونقلها. ويُجري الفريق العامل حاليا دراسة استقصائية للأنشطة التكنولوجية الرئيسية التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتركّز هذه الدراسة على البرامج والأدوات والصكوك التي تيسِّر تطوير التكنولوجيا ونشرها ونقلها.

واستضافت اليونيدو وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، على هامش المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية تغير المناخ الذي عُقد في كوبنهاغن بالدانمرك في كانون الأول/ديسمبر، مناقشة حول دور التعاون الدولي في تعجيل نشر التكنولوجيات المراعية للمناخ، ولا سيما في البلدان النامية. وركّزت المناقشات على الأنشطة والاستراتيجيات المتعلقة بنقل التكنولوجيا النظيفة وترويج تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وتتسم التكنولوجيات المنخفضة الكربون بأهمية جوهرية في التصدي للتحديات التي يمثلها تغيُّر المناخ واستغلال الفرص التي يتيحها.

٣- الأهداف الإنمائية للألفية واستجابة اليونيدو لها

الأهداف الإنمائية للألفية، المنبثقة من إعلان الأمم المتحدة للألفية، تتناول بصورة إجمالية أهم الاحتياجات الأساسية للبشرية، وهي: التحرّر من الفقر والجوع والمرض، والحق في التعليم والعمل والمساواة، والعيش في

بيئة نظيفة وصحية وتوريثها للجيل القادم. وليس من باب الصدفة أن تكون الأولويات المواضيعية الثلاث لليونيدو، وهي الحد من الفقر وبناء القدرات التجارية والبيئة والطاقة، متماشية على نحو وثيق مع هذه الأهداف. وتسهم أنشطة التعاون التقني التي تنفّذها اليونيدو في تحقيق العديد من هذه الأهداف. ولزيادة وضوح هذه المساهمة، نُفِّذت عدة مبادرات في مجال الدعوة إلى المناصرة، شملت استحداث موقع على شبكة الويب وإعداد كتيِّب لإطلاع الدول الأعضاء وعامة الجمهور على التدخلات الناجحة.[٢]

وعلى الرغم من الآثار والنتائج الملحوظة لمشاريع وبرامج التنمية الصناعية، لا توجد في الأهداف الإنمائية للألفية غايات محددة تجسد الدور الهام للتنمية الصناعية في تحقيق تلك الأهداف. وتسعى اليونيدو، في إطار مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، إلى إبراز مساهمة القطاعات الإنتاجية في التحقيق المستدام للأهداف الإنمائية للألفية، وتوفير الإرشادات للحكومات في مجال وضع سياساتها الاقتصادية وتحديد أولوياتها. وقد أيّد مجلس التنمية الصناعية هذه المبادرة في دورته السادسة والثلاثين المعقودة في أيار/مايو.[٣] وبالمثل، أكّد المؤتمر العام في كانون الأول/ديسمبر على الدور الأساسي للقطاعات الإنتاجية في الحد من الفقر ودعم التنمية المستدامة، على النحو الوارد في القرار م ع-١٣/ق-٦. ففي هذا القرار، أحاط المؤتمر العام علما بالمبادرة التي اتخذتها مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية فيما يتعلق بإسهام التنمية الصناعية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وطلب إلى المدير العام أن يقدم إلى مجلس التنمية الصناعية في دورته السابعة والثلاثين تقريرا عن الوسائل المحدَّدة التي يمكن بها لليونيدو أن تقدم مزيدا من المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الفترة المتبقّية حتى انعقاد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، شاركت اليونيدو مشاركة نشطة في عدة مبادرات مشتركة بين الوكالات لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات. وقد أسهمت اليونيدو بدراسات حالة وباستراتيجيات ناجحة في تحقيق الغايات المحدَّدة في إطار الهدف الإنمائي ٧، من خلال فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية والتابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وشاركت في الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء بشأن مؤشِّرات الأهداف الإنمائية للألفية، وقدّمت إرشادات استراتيجية ومساهمات إلى لجنة السياسات التي أنشأها الأمين العام والمعنية بمؤتمر القمة الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيُعقد في عام ٢٠١٠. ويُعترف باليونيدو الآن بصفتها وكالة تساهم في التقرير السنوي عن الأهداف الإنمائية للألفية.

والآن، وقبل خمس سنوات من حلول الأجل المحدَّد لتحقيق الأهداف، تزداد أهمية تجديد الالتزام ومضاعفة الجهود والموارد. وقد أثّرت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة تأثيرا شديدا بوجه خاص على أفقر البلدان، وأدّت إلى تراجع الأسواق العالمية، وهبوط أسعار السلع الأساسية، وتزايد البطالة، وارتفاع أسعار الأغذية، وزيادة التدابير الحمائية. وهذه التحديات، التي تفوق قدرة أي بلد على حدة، تعزّز الحاجة إلى التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف، المتجسّد في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

---

(٢) UNIDO and the Millennium Development Goals، تموز/يوليه ٢٠٠٩.

(٣) المقرّر م ت ص-٣٦/م-١٣.

٤- الشراكات الأخرى

تضم اليونيدو وجامعة بورديو قواهما معا لمساعدة أفريقيا على أن تنتج بنفسها العقاقير الجنيسة التي تكافح الأمراض

أدركت اليونيدو، حتى قبل انطلاق مبادرة تحقيق الاتّساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فوائد تبادل خبراتها وتجاربها مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، والاستفادة بدورها مما لدى شركائها من معارف وتجارب مكملة لما لديها. ويرد في مختلف فصول هذا التقرير وصف للعديد من البرامج والمشاريع التي تتبيَّن فيها القيمة الكبيرة للتعاون والتعاضد مع المؤسسات ضمن منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. وتوخّيا للإيجاز، تُقدَّم في هذا الباب لمحة وجيزة عن الشراكات العديدة التي تقيمها اليونيدو من أجل الاضطلاع بولايتها.

تلتمس اليونيدو بانتظام خدمات منظمات ومؤسسات خارجية لتقديم التدريب المتخصِّص للموظفين. وقد نظّم خبراء من الرابطة الوطنية لسلطات الاختبارات في أستراليا حلقة عمل مدتها نصف يوم في تموز/يوليه في مقر اليونيدو بشأن اعتماد المختبرات وأفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي في مجال الاعتماد. ووافقت المنظمة الدولية لعلم القياس القانوني والمكتب الدولي للمكاييل والمقاييس على تنظيم حلقتي عمل متخصِّصتين بشأن علم القياس الصناعي بالتعاون مع اليونيدو.

والاتحاد الأوروبي شريك تجاري رئيسي في مجال منتجات الصناعات الزراعية في البلدان النامية. وهو مسؤول، من خلال مديريته العامة للصحة وحماية المستهلكين، عن سلامة الأغذية والمنتجات الأخرى وعن حماية حقوق المستهلكين والصحة العامة في الاتحاد الأوروبي. ومنذ بداية العام، تشارك اليونيدو بانتظام في حلقات العمل الإقليمية التي تُنظَّم في إطار مبادرة تحسين التدريب لتعزيز سلامة الأغذية التي تنفّذها المديرية العامة للصحة وحماية المستهلكين، بغية استعراض التدابير الخاصة بالصحة البشرية والصحة النباتية في القارة الأفريقية وتحسين تنفيذ تلك التدابير.

وتوفّر جامعة ولاية ميتشيغان وسائل البحث والتعليم والتوعية وبناء القدرات في البلدان النامية، بغية تعزيز التعاون المستدام في المجالين الاقتصادي والتقني بين جميع أصحاب الشأن في المنظومة الزراعية الغذائية العالمية.

وفي كانون الثاني/يناير تم توقيع اتفاق يحدِّد إطار توثيق التعاون بين اليونيدو وجامعة ميتشيغان. ويتعلق أحد الأنشطة المشتركة المقترحة بالتدريب والبحوث، ويستهدف مقرّري السياسات والقطاع الخاص في مجال بناء القدرات التجارية في البلدان النامية. ويُخطَّط لتنظيم مدرسة صيفية لكبار الموظفين العاملين في مجال سلامة الأغذية في أفريقيا ولتنظيم برامج تدريب مشتركة. وتعمل اليونيدو أيضا مع كلية الصيدلة والعلوم الصيدلانية في جامعة بورديو في الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ برنامج لتشجيع صناعة الأدوية التي لا تحمل أسماء تجارية في أفريقيا. وقُدِّم التدريب إلى طلاب من خمسة بلدان.

ولا تزال اليونيدو تولي أولوية عالية لمسألة تزويد الشباب في البلدان النامية بمهارات تنظيم المشاريع. وبالتعاون مع شركة هيوليت باكارد، أُحرز تقدم في تنفيذ برنامج تنمية مهارات الشباب في مجال تنظيم المشاريع، الذي يستهدف الشباب العاطلين عطالة كلية أو جزئية في أفريقيا والشرق الأوسط. ويركّز مشروع الشراكة بين اليونيدو وشركة هيوليت باكارد على برنامج تدريب الخرّيجين الجامعيين على مهارات تنظيم المشاريع باستخدام تكنولوجيا المعلومات (GET-IT)، الذي يُدرِّس الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ عاما و٢٥ عاما المهارات الأساسية في مجال تنظيم المشاريع ويزودهم بخبرة عملية في مجال استعمال التكنولوجيا الحاسوبية. وخلال عام ٢٠٠٩، أُقيم ٢٠ مركزا جديدا لتدريب الخرّيجين الجامعيين على مهارات تنظيم المشاريع باستخدام تكنولوجيا المعلومات (GET-IT) في الإمارات العربية المتحدة والجزائر وجنوب أفريقيا وكينيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيجيريا، وجُهِّزت جميعها بتكنولوجيا شركة هيوليت باكارد. وقد حصل أكثر من ١٠٠ مدرِّب على شهادة تؤهّلهم لتوفير التدريب على مهارات تنظيم المشاريع باستخدام تكنولوجيا المعلومات (GET-IT)، وحصل أكثر من ١٢ ٠٠٠ طالب على هذا التدريب. ومُنحت جوائز تكنولوجيا هيوليت باكارد، التي تُكافئ أفضل المنجزين في إطار برنامج التدريب المعني، لمركزين في نيجيريا وجنوب أفريقيا.

مجموعة ميترو، خامس أكبر البائعين بالتجزئة في العالم، تساعد مورِّديها على الامتثال للمعايير الدولية لسلامة الأغذية

وفي كانون الأول/ديسمبر، وقّعت اليونيدو اتفاق تعاون مع مجموعة ميترو، وهي من أكبر شركات تجارة التجزئة في العالم، لمساعدة صغار المنتجين على الاستفادة من العولمة بتعزيز معارفهم وتحسين نوعية وسلامة منتجاتهم. وبدأت اليونيدو ومجموعة ميترو تنفيذ برنامج إيضاحي للارتقاء بقدرات المورِّدين وبوفائهم

بالمعايير، وذلك في المركز المصري لتتبع الصادرات الصناعية – الزراعية التابع لليونيدو في مصر. ويستهدف البرنامج صغار المزارعين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويركّز على تعزيز الامتثال للمعايير الدولية في تقنيات الإنتاج، وممارسات ما بعد الحصاد، وسلامة الأغذية. وبالنظر إلى أن مجموعة ميترو تقوم بتنفيذ عمليات جديدة في مصر وأن آلاف المنتجات ستوفّر من المصادر المحلية، يرمي البرنامج إلى بناء قدرات الموظفين والمورّدين على الوفاء بمتطلبات المبادرة العالمية لسلامة الأغذية ومتطلبات مجموعة ميترو. وسيُيسِّر ذلك عملية الاعتراف بالمورِّد المعني كمورِّد لمجموعة ميترو من خلال فرع المبيعات التابع لها "ماكرو كاش آند كاري" في مصر وجميع المؤسسات الأعضاء في المبادرة العالمية لسلامة الأغذية.

زاي– إبلاغ الرسالة

استمر طوال عام ٢٠٠٩ إطلاع وسائط الإعلام على مستجدات أنشطة اليونيدو، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بوظيفتها كمحفل عالمي. واستُخدم أكثر من ٦٠ بيانا صحفيا كأساس للعديد من المقالات عن اليونيدو والإشارات إليها في الصحف والمجلات وغيرها من وسائط الإعلام المطبوعة. وحظي الإصدار الناجح لتقرير اليونيدو عن التنمية الصناعية في جنيف وطوكيو وفيينا ولندن ونيويورك، المعنون "النفاذ إلى الأسواق والارتقاء بالصناعة: التحديات الصناعية الجديدة التي تواجه أفقر مليار إنسان والبلدان المتوسطة الدخل" بتغطية واسعة من جانب الصحافة والعديد من الإذاعات، وأجرت القنوات "بي بي سي" و"سكاي" و"تشانل فور" مقابلات مع المدير العام. ووردت أيضا طلبات للحصول على رأي المدير العام في طائفة من المواضيع، ونُشرت في أهم الصحف، بما في ذلك النيويورك تايمز والإنترناشيونال هيرالد تريبيون والغارديان. وأجرى المدير العام مقابلات مع مراسلين صحفيين من تايمز ونيوزويك ورويترز وأسوشييتد بريس وفرانكفورتر ألغيماينه تسايتونغ.

وحظيت مؤتمرات اليونيدو في عام ٢٠٠٩ بتغطية واسعة في وسائط الإعلام العالمية المطبوعة وكذلك في شبكات تلفزيونية مثل سي إن إن والجزيرة وسي إن بي سي والمحطات الإقليمية. ومن الأمثلة البارزة على هذه المؤتمرات مؤتمر فيينا للطاقة، الذي عُقد في فيينا في حزيران/يونيه، والمؤتمر الدولي بشأن الصناعة الخضراء في آسيا، الذي عُقد في مانيلا بالفلبين في أيلول/سبتمبر، والمنتدى العالمي للطاقة المتجددة، الذي عُقد في لَيون بالمكسيك في تشرين الأول/أكتوبر، والمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا والمؤتمر العام لليونيدو، اللذين عُقدا في فيينا في كانون الأول/ديسمبر.

وشهد عام ٢٠٠٩ تحسين موقع اليونيدو على الإنترنت (www.unido.org) وبدء تشغيل الصيغة الفرنسية منه. وتم توسيع نطاق استخدام الوسائط المتعددة في حساب اليونيدو على اليوتيوب. وتُستخدم حاليا شبكات اجتماعية أخرى لنشر أخبار عن أنشطة اليونيدو، بما فيها فيسبوك وتويتر.

ولليونيدو أن تفخر أيضا بمنشوراتها المتنوعة، التي تتاح عموما بصيغة مطبوعة وإلكترونيا من موقعها على الإنترنت. فاليونيدو، من خلال منشوراتها المتنوعة، من النشرات الإعلامية والكتيبات المتخصصة إلى المجلة الجديدة التي تتناول أحدث المواضيع وعنوانها *Making It: Industry for Development*، تسلّط الأضواء على التنمية الصناعية وسبل إسهامها في تحقيق مستقبل أكثر استدامة.

مجلة اليونيدو الجديدة *Making It: Industry for Development*

حاء– أنشطة التخضير في اليونيدو ومركز فيينا الدولي

وفقاً لتعهّد الأمين العام بجعل الأمم المتحدة مراعية للمناخ ومستدامة بيئيا بقدر أكبر، اتفق مجلس الرؤساء التنفيذيين على أن تتخذ الوكالات بحلول عام ٢٠٠٩ كل التدابير اللازمة للحد من آثار الوكالات على المناخ ولتحليل التكاليف المترتبة على شراء تعويضات الكربون بغية التوصل إلى الحياد المناخي في نهاية المطاف.

واستجابة لقرار مجلس الرؤساء التنفيذيين، شكلت اليونيدو فريقا معنيا بالمناخ لقياس انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عن المنظمة وتخفيضها.

ويُقدَّر حجم الآثار التي سببتها اليونيدو على المناخ في عام ٢٠٠٨ بما يعادل ١٠ ٢٢١ طنا من ثاني أكسيد الكربون أو ما يعادل تقريبا الانبعاثات الصادرة عن ٠٠٠ ٥ سيارة تقطع ٠٠٠ ١٠ كم في السنة. وتشمل هذه التقديرات انبعاثات غازات الدفيئة المتأتية من كل الأنشطة التي تتحمل اليونيدو المسؤولية عنها على صعيد العمليات أو الصعيد المالي، سواء في المقر أو المكاتب الميدانية أو في إطار مشاريعها. ولتحقيق إمكانية المقارنة على نطاق المنظومة في هذا المجال، تستخدم اليونيدو مقياس انبعاثات غازات الدفيئة المعتمد في الأمم المتحدة، وستُعرض المقاييس على مدقّق خارجي للتحقق منها. ويُشجَّع الموظفون على تقديم أفكار بشأن سبل تخفيض الآثار التي تخلفها المنظمة على المناخ. وستُوضع خطة للمكافأة على المساهمات الناجحة، بغية توفير مزيد من الحوافز للموظفين تشجيعا لهم على أداء دور نشط في تخضير اليونيدو. وتُقدَّم في سياق معرضين دائمين في مركز فيينا الدولي وفي موقع على الإنترنت تفاصيل عن حجم الآثار التي تخلفها اليونيدو وعن الجهود المبذولة للحد منها.

ولتقليص ما للرحلات الرسمية لموظفي اليونيدو من آثار على المناخ، تتضمّن استمارة الإذن بالسفر المعتمدة في المنظمة قسما تُبيَّن فيه كمية الانبعاثات بالكيلوغرام، ويُطلب فيه تأكيد بأنه لا يمكن تحقيق الغرض من السفر من خلال استعمال الاتصال بالفيديو أو التداول عن بعد، أو من خلال مشاركة موظف من مكتب

ميداني محلي لليونيدو. وتدرس اليونيدو إمكانية تغيير مورِّد الطاقة الكهربائية بالتعاقد مع مورِّد طاقة كهربائية يكون ذا أثر محايد على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون فيما يخص مركز فيينا الدولي. وستُعدَّل قريبا أحكام المواصفات التقنية الخاصة بشراء المعدات واللوازم المكتبية لتشمل مبادئ توجيهية بشأن التخضير، على نحو يكفل أن تشتري المنظمة معدات تحقّق كفاءة استخدام الطاقة. ويُنظر أيضا في خيار شراء سيارات هجينة في المستقبل. وفي السنوات المقبلة ستتخذ اليونيدو خطوات لإدراج حماية البيئة في جميع جوانب أعمالها اليومية، بما في ذلك استخدام المياه واستهلاك الورق وإدارة النفايات.

وبالنظر إلى أن اليونيدو مسؤولة عن خدمات إدارة المباني في المجمع بأسره فقد اعتمدت برنامجا شاملا لتخضير مركز فيينا الدولي. وتشمل الجهود الرامية إلى تخفيض استهلاك الكهرباء وضع إعلانات على المصاعد لتشجيع الموظفين على استخدام الأدراج عند الانتقال من طابق إلى طابق مجاور. وكان لثلاثة تدابير ابتكارية وقع هام على صعيد حماية البيئة وصعيد السلامة والأمن، وهي:

التدفئة/التبريد: إثر الحملة التي أطلقت في عام ٢٠٠٨ في نيويورك للحد من استخدام المكيّفات (Cool UN)، اقترحت اليونيدو اتباع نهج مماثل في مركز فيينا الدولي. وبعد التشاور مع دائرة الخدمات الطبية في مركز فيينا الدولي وممثلي المنظمات الأخرى القائمة في فيينا، رُفعت درجة الحرارة المستهدفة لهواء التبريد الوارد بدرجتين مئويتين اعتبارا من حزيران/يونيه. وأدّت هذه المبادرة إلى توفير ١٦ في المائة من طاقة التبريد، أي نحو ٣٣ ٠٠٠ يورو وما يعادل ٧٥ طنا من غاز ثاني أكسيد الكربون، للفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر. وخُفّضت درجة حرارة الهواء الوارد خلال فترة التدفئة بدرجتين مئويتين، ويتوقّع أن يفضي ذلك إلى تحقيق وفورات مماثلة.

إضاءة المكاتب: أُعيد في حزيران/يونيه اعتماد نظام التحكم في الإضاءة بواسطة مستشعرات ضوء النهار. وأفضى هذا التدبير إلى وفورات بنسبة ٦٢ في المائة في تكاليف الطاقة الكهربائية فيما يخص إضاءة المكاتب، أي ٤١ ٠٠٠ يورو وما يعادل ٩٣ طنا من ثاني أكسيد الكربون، في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر.

وُضِعت هذه اللافتة في المصاعد في مركز فيينا الدولي لرفع وعي الموظفين بمبادرة تخضير المركز.

مستشعِرات الحركة: تم في مركز فيينا الدولي استبدال جميع المصابيح بأخرى مقتصدة للطاقة. ورُكِّبت مستشعِرات الحركة في دورات المياه وغيرها من المرافق في المبنيين F وG؛ وسيجري قريبا تركيبها في بقية أجزاء مجمع مركز فيينا الدولي. ويُنظر حاليا في تركيب مستشعِرات الحركة في جميع المكاتب، ويمكن توقُّع أن تفضي إلى مزيد من الوفورات.

وواصل مجلس موظفي اليونيدو دعم الأنشطة الرامية إلى صون البيئة وتوعية الموظفين بهذه المسائل. ورحّب المجلس بجميع المبادرات التي تفضي إلى ممارسات رشيدة بيئيا، شريطة ألا تعيق قدرة الموظفين على الأداء بفعالية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وافق مجلس الموظفين على الكف عن توزيع التعميمات الإدارية في شكل مطبوع، إلا في الأماكن التي تكون فيها إمكانية الوصول إلى الحواسيب أو حسابات البريد الإلكتروني محدودة.

٢ تعزيز قدرة اليونيدو على الاستجابة الاستراتيجية

ألف– التحدّيات

شهد العقد الذي انقضى لتوّه تزايد الثقة في اليونيدو بوصفها جهة مهمة ومتخصّصة وكفؤة لتقديم الخدمات الرامية إلى الحد من الفقر من خلال الاضطلاع بالأنشطة الإنتاجية، وتعزيز اندماج البلدان النامية في التجارة العالمية عن طريق بناء القدرات التجارية، وتحسين سبل الحصول على الطاقة، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الاستدامة البيئية في مجال الصناعة. ويبيّن الفصل ١ المنحنى التصاعدي الثابت في تنفيذ اليونيدو لأنشطة التعاون التقني خلال هذه الفترة. وقد تحقّق ذلك برغم القيود المفروضة على الميزانية، وشهد ذلك على تفاني الموظفين في عملهم ونجاح سلسلة من الإصلاحات التنظيمية والبرنامجية والإدارية التي عظّمت مستوى الفعالية من حيث التكلفة ولبّت في الوقت نفسه ما للدول الأعضاء من احتياجات متزايدة إلى التعاون التقني وتنمية القدرات.

ومع أن هذه التدابير عادت دون شك بمنافع كبيرة على اليونيدو وأصحاب المصلحة فيها فقد اضطرت المنظمة بحلول أواخر عام ٢٠٠٨ إلى النظر في تغيير مسارها. فأزمات الغذاء والوقود والمال، وتسارع وتيرة نمو السكان في البلدان النامية، والعولمة غير المتكافئة، وازدهار الاقتصاد غير المشروع، وتغير المناخ، والدعوة إلى اتباع أنماط جديدة للتنمية الصناعية المستدامة تتسم بقلة انبعاثات الكربون وبكفاءة استخدام الموارد، استدعت اتخاذ استجابات استراتيجية متمايزة. كما اضطرت المنظمة، بسبب تباين احتياجات الدول الأعضاء فيها، إلى إعادة النظر في تركيزها خلال العقد الماضي على تقديم التعاون التقني، وإلى إلقاء نظرة جديدة على الطائفة الأوسع نطاقا من الوظائف التنموية المتوخّاة في دستورها. وعلاوة على التعاون التقني وبناء القدرات، تشمل هذه الوظائف أنشطة التحليل وإسداء المشورة السياساتية، ودعم وضع المعايير الدولية المتصلة بالصناعة، وعقد منتديات التعاون الصناعي.

وانطلاقا من هذه الخلفية المعقّدة والسريعة التغيّر، اعتمدت اليونيدو نهجا يتسم بقدر أكبر من التكامل وتعدّد التخصصات. ففي حين أن النهج يستهدف الاستمرار في زيادة إنجاز الأنشطة، فإنه يركّز بقدر أكبر على تصميم وتنفيذ برامج عالية النوعية وعلى تحقيق نتائج ملموسة. وبدعم من نظم وعمليات التشغيل التي تعزّز الكفاءة، يستند النهج إلى إطار لتوثيق عرى التعاون والعمل الجماعي، وهو إطار يستفيد على نحو أكثر فعالية من النطاق الواسع من معارف وخبرات وحدات اليونيدو التنظيمية المختلفة، في المقر الرئيسي وفي الميدان على السواء.

ويعرض هذا الفصل بقدر أكبر من التفصيل التدابير المتخذة لإدخال تغييرات تنظيمية وثقافية على الطريقة التي تتبعها المنظمة لإنجاز عملها، حيث أفضت تلك التدابير في أوائل عام ٢٠١٠ إلى اعتماد برنامج للتغيير

والتجديد في المنظمة. ويصف الفصل أيضا عددا من الجهود المبذولة بالتوازي مع ذلك، مثل المواءمة مع المعايير الائتمانية لمرفق البيئة العالمية، واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومواصلة تطبيق الإدارة القائمة على النتائج، والأخذ بسياسة جديدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

باء– الاستجابات

تعزيزاً لقدرة اليونيدو على الاستجابة الاستراتيجية، تعكف المنظمة على توسيع مجموعة خدماتها، مع تحسين نوعيتها وأثرها، في حدود القيود التي تفرضها الميزانية العادية ذات النمو الحقيقي الصفري. وفي أواخر عام ٢٠٠٨ شرعت اليونيدو في تنفيذ برنامج لإدارة التغيير ينطوي على إجراء استعراض وإصلاح شاملين لنظمها وعملياتها التنظيمية والإدارية والتشغيلية من أجل تعزيز كفاءتها وفعاليتها.

واعتُمِد في استراتيجية النمو المقترن بالجودة التي انبثقت من ذلك نهج مؤلّف من شقّين. فمن ناحية، سعت المنظمة إلى الاستفادة من الطائفة الواسعة من التدابير التي اتخذت بالفعل لتحسين تخصيص الموارد المتاحة وكفاءة الاضطلاع بإجراءات العمل في اليونيدو. ومن ناحية أخرى، هدفت الاستراتيجية إلى حفز زيادة التنسيق والعمل الجماعي الداخليين، اللازمين لتحقيق النمو المنشود في حجم خدمات اليونيدو وأثرها الإنمائي. واستنادا إلى مبادرة الأمم المتحدة لتوحيد الأداء، اعتمدت المنظمة شعار توحيد أداء اليونيدو بوصفه المبدأ الذي تسترشد به.

وعُقِد في منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٩ معتكف للمجلس الإداري الموسّع، تحت شعار توحيد أداء اليونيدو: النمو المقترن بالجودة في الأوقات الصعبة. وتعزيزا لتوجّه هذا المعتكف القائم على تحقيق النتائج، عُقِد اجتماعان تحضيريان للمجلس الإداري الموسّع ناقشا سبل تشجيع العمل الجماعي والمكافأة على تكامل الخدمات. ونظر الاجتماعان أيضا في الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين إدارة ورصد تنفيذ التعاون التقني في المقر الرئيسي وفي الميدان، واستحداث آليات لإدارة التغيير وإعادة تنظيم إجراءات العمل، واعتماد أساليب أكثر فعالية لإدارة المعارف. واستنادا إلى هذه النتائج والتوصيات الأولية التي خرج بها المعتكف، توصلت المنظمة إلى إجماع واسع النطاق بشأن الطريق إلى الأمام.

ووُضِع عدد من التوصيات موضع التنفيذ خلال الأشهر اللاحقة. ومن الأمثلة الهامة على ذلك تقديم المزيد من الدعم اللوجستي للموظفين التقنيين في تنظيم المؤتمرات الرئيسية والأحداث المماثلة. وثمة مثال آخر هو اتخاذ قرار، ما زال قيد المزيد من التطوير، بإنشاء إطار لليونيدو للتعاقد من الباطن مع مؤسسات شريكة مختارة، ومقيّمة مسبقا، للاضطلاع ببعض أنشطة اليونيدو الخاصة بتنفيذ المشاريع.

ولتشكيل فريق أساسي داخل اليونيدو للترويج لمبادرة إدارة التغيير، حضر عدد مختار من كبار الموظفين الإداريين إلى كلية هارفارد لإدارة الأعمال في حزيران/يونيه، حيث عُرِض عليهم نموذج قيادة التغيير والتجديد التنظيمي. ويشدّد هذا النموذج على ضرورة التوفيق بين الرؤية الاستراتيجية والقيادة التنفيذية وإجراءات العمل والموارد البشرية والثقافة المؤسسية والهيكل الرسمي للمنظمة، لكي تؤدي عملها بكفاءة وتحقّق أهدافها المنشودة. واعتُمِد منذ ذلك الحين النموذج المذكور بوصفه أساس مبادرة إدارة التغيير في اليونيدو.

تلقّى أربعة من موظفي اليونيدو تدريبا في كلية هارفارد لإدارة الأعمال في مجال إدارة التغيير

وكانت الجهود الرامية إلى توعية موظفي اليونيدو بضرورات التغيير مقترنة بتدابير مماثلة لزيادة الوعي وحشد الدعم من الدول الأعضاء. ومع أن نطاق هذه المشاورات تناول جميع جوانب برنامج التغيير فقد انصبّ تركيزه أساسا على عنصر إجراءات العمل. وشُدِّد بصفة خاصة على استحداث برنامج شامل لإعادة تصميم إجراءات العمل بهدف تعزيز كفاءة تدفقات العمل في إدارة برامج ومشاريع التعاون التقني، والموارد البشرية، والموارد المالية، وأنشطة المشتريات، وفي احتياز نظام مناسب لتخطيط الموارد المؤسسية للمنظمة.

وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، قُدِّم إلى أجهزة تقرير السياسات عدد من الوثائق التي توفّر معلومات تفصيلية عن استراتيجية إدارة التغيير وفوائدها والنتائج المتوخّاة منها، مع خريطة طريق وخطة مالية. وعملاً بالتكليف الصادر من الدول الأعضاء، طلبت اليونيدو إجراء دراسة جدوى حول الأثر المتوقع لهذه المبادرة في الكفاءة الكلية للمنظمة، مع إيلاء اهتمام خاص لمختلف عناصر التكلفة التي ينطوي عليها تنفيذ نظام لتخطيط الموارد المؤسسية. ووُضِع جدول زمني لتنفيذ المبادرة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وفي كانون الأول/ديسمبر أتاح المؤتمر العام موارد لتنفيذ المبادرة (المقرّر م ع-١٣/م-١٥).

جيم- الخطوات المقبلة

شرعت اليونيدو، بفضل الموارد المتاحة، في تنفيذ برنامج متكامل للتغيير والتجديد في المنظمة تنفيذا كامل النطاق بالاستناد إلى نموذج قيادة التغيير والتجديد في المنظمة. ومن المتوقع أن يتناول البرنامج مختلف لبنات النموذج بطريقة متماسكة ومنسقة، وأن يفضي إلى تحول شامل وكلي في ثقافة المنظمة وهيكلها وإجراءات العمل والإدارة فيها. وسيرد تقرير مرحلي مفصّل عن ذلك في التقرير السنوي لعام ٢٠١٠.

دال– الجهود الموازية

استُكمِلت التدابير التي اتخذتها اليونيدو خلال عام ٢٠٠٩ لاستحداث برنامج للتغيير والتجديد في المنظمة بجهود ترمي إلى تعزيز قدراتها على تلبية متطلبات أصحاب المصلحة فيها وتوقعاتهم. وانطوت هذه الجهود على اتخاذ خطوات للامتثال للمعايير الائتمانية لمرفق البيئة العالمية والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فضلا عن الجهود الرامية إلى تحسين تطبيق الإدارة القائمة على النتائج وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

المعايير الائتمانية لمرفق البيئة العالمية

أوصى مجلس مرفق البيئة العالمية بمعايير ائتمانية دنيا للوكالات التي تنفّذ المشاريع التي يموّلها المرفق. والامتثال لهذه المعايير شرط للحصول المباشر على أموال المرفق. وقد اعتبرت شركة برايس وترهاوس كوبرز، التي تم التعاقد معها على إجراء تحليل مقارن لمستوى الامتثال للمعايير الائتمانية، أن اليونيدو ممتثلة تماما للمعايير المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات وبالاشتراء وبوظيفة التقييم وبوظيفة التقصّي. ورُئِي أن المنظمة حققت درجة امتثال كبيرة (٦٠ إلى ٧٠ في المائة) فيما يخص أربعة معايير أخرى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أقرّ مجلس مرفق البيئة العالمية خطة عمل لتحسين مستوى دورة إدارة المشاريع القائمة، من أجل تحقيق الامتثال الكامل لمعايير المرفق الائتمانية. وتتناول الخطة عددا من المجالات الحاسمة الأهمية، وهي: '١' تعزيز وظيفة التقييم؛ '٢' تطوير الآليات الداخلية الخاصة بفرز المشاريع والموافقة عليها؛ '٣' تنسيق آليات الرصد وتبسيط معايير تقديم التقارير؛ '٤' الأخذ برصد حوافظ المشاريع؛ '٥' إقامة نظام لتتبع المخاطر لأنشطة التعاون التقني؛ '٦' إنشاء وظيفة مركزية للإشراف على عملية الرصد. واعتُمِدت بالفعل تدابير مؤقتة في هذا الصدد، وسيُفرغ من تنفيذها بالكامل بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠.

وبعد إجراء مشاورات بين الموظفين والإدارة وإجراء استعراض أيضا من جانب وحدة الشؤون القانونية ووحدة الرقابة الداخلية التابعتين لليونيدو، قُدِّمت إلى المجلس التنفيذي ورقة حول مدونة قواعد السلوك الأخلاقي لكي يعتمدها في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الباب الخاص بالموارد البشرية). واتُّخِذ في وقت لاحق قرار بإنشاء وظيفة مستقلة خاصة بالأخلاقيات. وفيما يتعلق بالخط الساخن ومسألة حماية المبلغين عن المخالفات، وُضِعت سياسة في هذا المضمار بعد إجراء عدة جولات من المشاورات بين الموظفين والإدارة فضلا عن إجراء استعراض من الناحية القانونية ومن حيث الرقابة الداخلية. ونالت هذه السياسة الموافقة في تشرين الثاني/نوفمبر. وبالإضافة إلى ذلك، خضع مشروع السياسة الخاصة بالإقرار المالي لمشاورات أولية بين الموظفين والإدارة.

وتعمل اليونيدو حاليا على استحداث نظام لإدارة المخاطر المؤسسية على مستوى المنظمة سيُدمج في مبادرة التغيير الجارية. وكخطوة أولية، أُنجز في كانون الأول/ديسمبر تقييم للمخاطر والفرص على نطاق المنظمة. وبحلول نهاية العام أُعدَّت وثيقة شاملة عن إطار الرقابة الداخلية عُرضت فيها، وفقا للمصطلحات المقبولة دوليا، الوثائق الواسعة النطاق المتعلقة بمختلف نواحي الرقابة الداخلية المعمول بها حاليا في اليونيدو.

وأخيرا، أكمل المجلس التنفيذي وأقرّ مجموعة مفصّلة من التوصيات تهدف إلى ضمان الامتثال للمعايير المتعلقة بتقييم المشاريع ورصدها والنظم الخاصة بالمشاريع المعرّضة للخطر. واعتُمِدت بالفعل تدابير مؤقتة وسيُفرغ من تنفيذها بالكامل بحلول شباط/فبراير ٢٠١٠.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

قرّر المؤتمر العام لليونيدو في عام ٢٠٠٧ أن يعتمد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المقرّر م ع-١٢/م-١٤)، التي تركّز على ما للحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية، والوكالات الحكومية ذات الصلة، والأوساط التي تخدمها، من احتياجات في مجال تقارير المحاسبة والشؤون المالية. ويكفل الامتثال للمعايير المحاسبية أن تعرض التقارير المالية للهيئات العامة ما يسمّى "صورة حقيقية ومنصفة" للحالة المالية.

وقد سُوِّيت الآن جميع العقبات المرتبطة بالانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية، وأصبحت اليونيدو مستعدة لتنفيذها بالكامل في عام ٢٠١٠. ووضعت المنظمة سياسات محاسبية جديدة تعكس تأثير المعايير المحاسبية الدولية على عمليات اليونيدو، ويجري في الوقت الراهن وضع إجراءات تفصيلية في هذا الشأن. وتفي العمليات المحاسبية التي وُضعت خصيصا بمتطلبات الإبلاغ المزدوج. وشارك متخصصون من الخارج في تصميم وتنفيذ ما يلزم من النمائط البرنامجية الحاسوبية ومن التغييرات في العمليات. ونُفِّذ بين شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر برنامج تدريبي مكثّف لإطلاع الموظفين العاملين في المقر الرئيسي وفي الميدان على المفاهيم الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية وعلى العمليات الجديدة.

وطلبت اليونيدو رأي مراجعي الحسابات الخارجيين بشأن السياسات والمسائل المحاسبية، وعملت مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى على اتباع نهج مشترك بشأن السياسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية. كما ساعد التشاور مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي نفّذت المعايير المحاسبية الدولية أو شرعت في تنفيذها على إيضاح عدد من المسائل. وسينصبّ التركيز الرئيسي في عام ٢٠١٠ على حساب الأرصدة الافتتاحية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وإعداد وثائق عمليات النظام، وتصميم استمارات البيانات المالية لنهاية السنة، والمذكرات والتقارير، وإجراء اختبارات لها من حيث امتثالها التام للمعايير المحاسبية الدولية. وسيُضطلع أيضا بمزيد من الأعمال بشأن الأحكام الانتقالية المتعلقة بمعايير محددة قبلتها اليونيدو.

الإدارة القائمة على النتائج

شهدت الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ بذل جهود كبيرة من جانب اليونيدو لتعزيز تطبيق الإدارة القائمة على النتائج على كامل نطاق المنظمة. وأجرت لجنة توجيهية شكّلها المدير العام في عام ٢٠٠٧ تقييما ذاتيا للتقدم المحرز صوب تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، ارتكزت إليه اللجنة في وضع خطة عمل بشأن الإدارة القائمة على النتائج. ويجري حاليا تنفيذ الخطة، وقد أعرب مراجعو الحسابات الخارجيون عن ارتياحهم إزاء النهج المتبع والتقدم المحرز على حد سواء. وفي عام ٢٠٠٩ وضعت اللجنة التوجيهية إطارا حاليا من الفجوات يبيّن الأهداف الاستراتيجية للإدارة القائمة على النتائج، وزوَّدت المكاتب الميدانية لليونيدو بخطط عمل مبنية على الإدارة القائمة على النتائج، ووسَّعت نطاق برنامج التدريب الشامل على الإدارة القائمة على النتائج ليشمل موظفي اليونيدو كافة.

السياسة الجنسانية

قامت اليونيدو في نيسان/أبريل بتحديث سياستها الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوسائل منها إنشاء لجنة توجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تكون مسؤولة عن وضع خطة شاملة للتنفيذ. واللجنة الآن في وضع جيد، بفضل مشاركة جميع وحدات المنظمة في عضويتها وتمثيل الموظفين فيها، يمكّنها من ضمان إدراج المنظور الجنساني في جميع البرامج والسياسات والممارسات في المنظمة.

وتمثلت إحدى المهام الأولى للجنة التوجيهية في اقتراح عملية تدريب وتقييم شاملة في مجال القضايا الجنسانية من شأنها أن تشجّع الموظفين في اليونيدو على النظر من منظور جنساني وتطبيقه في مجال عمل كل منهم. ومن المتوقع أن تعزّز هذه العملية التعلّم وبناء القدرات في المنظمة من أجل تمكين اليونيدو من العمل بطريقة تراعي المنظور الجنساني.

وعلى الصعيد التقني، يُتوقع أيضا أن توضع في إطار هذه العملية أدوات لمديري المشاريع من أجل إدراج المنظور الجنساني في العمليات التقنية والميدانية. ومن الخطوات الملموسة الرامية إلى بلوغ هذا الهدف الاستعراض المُزمع إجراؤه للحافظة الكبيرة من مشاريع اليونيدو في فييت نام، وهو بلد يحرز تقدما كبيرا في إدراج المنظور الجنساني في استراتيجيته الوطنية للحد من الفقر وللتنمية الصناعية. وينبغي أن توفّر نتائج هذا الاستعراض دروساً عملية لمديري المشاريع بشأن إدراج المنظور الجنساني على الصعيد الميداني وأن تفضي إلى وضع توصيات محددة بشأن السبل الكفيلة بتمكينهم من إدراج المنظور الجنساني إدراجا فعّالا في عملية صوغ المشاريع وإدارتها. وبعد ذلك يمكن تكرار هذه المبادرة في بلدان ومناطق أخرى.

كما تواصل اليونيدو اضطلاعها بتنظيم أنشطة المحفل العالمي بشأن المساواة بين الجنسين والمشاركة في هذه الأنشطة من أجل تبادل المعارف والخبرات مع سائر الوكالات والشركاء الإنمائيين. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر استضافت اليونيدو في فيينا عملية إطلاق الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية لعام ٢٠٠٩: سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية والحصول على الموارد المالية، بما في ذلك التمويل الأصغر. وهذه الدراسة الاستقصائية العالمية التي أعدّتها شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية

إنشاء التعاونيات الريفية، مثل مصرف الغزل، ساعد المجتمعات الريفية في بوتان على زيادة دخلها زيادة هائلة

والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة تقدّم مساهمة في التوقيت المناسب في سياق الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، فهي تبيّن ضرورة اتخاذ تدابير ملائمة تراعي المنظور الجنساني للتصدي للأزمة تقلل إلى أدنى حد من الأثر السلبي على المرأة وتستفيد من الفرصة المتاحة لاستحداث اتجاهات إيجابية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر شاركت اليونيدو في المؤتمر الدولي للقيادات النسائية الذي عقد في حيفا، إسرائيل، حول موضوع الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على المرأة.

وستستضيف اليونيدو في شباط/فبراير ٢٠١٠ حلقة العمل المشتركة التي تُعقد كل سنتين للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين والشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين – التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية. وستركّز حلقة العمل على موضوع تمكين المرأة اقتصاديا والملكية الوطنية والمساءلة، وستشارك فيها الحكومات والشركاء الإنمائيون والمانحون من أجل تبادل المعارف والخبرات حول كيفية تعزيز الملكية بهدف تمكين المرأة اقتصاديا، بالاستناد إلى دراسات حالات عملية من الميدان.

٣ الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية

تركت الأزمة المالية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٩ أثراً بالغاً على القطاع الخاص، ولا سيما في البلدان النامية. وتدرك اليونيدو منذ زمن بعيد أن نمو القطاع الخاص وتنميته، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في البلدان النامية، هما القوة الدافعة الرئيسية للحد من الفقر. وأظهر التراجع المالي عدداً من أوجه القصور التي تلزم معالجتها. فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يمكن لبيئة الأعمال غير الملائمة أن تترك أثراً بالغ الخطر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي والعمالة على السواء. وتعمل الشكوك بشأن الانتعاش على إحباط قدرة البلدان على وضع استراتيجيات صناعية واقعية وقابلة للتنفيذ. وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، لا تزال القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق وتحويل رؤوس الأموال تلحق الضرر بالمنشآت الصغيرة في الاقتصاد.

ألف– تنمية تجمّعات الصناعات

الحِرَفيون في إثيوبيا ينشئون تجمّع صناعات

كثيراً ما تعاني منشآت الأعمال في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، من نقص في ما يلزم من الموارد والمعارف والحنكة للاعتماد التام على نفسها. وفي إطار التجمّعات، تتعزز قدرة المنشآت على المنافسة من خلال تحقيق وفورات في الحجم والنطاق وتحسين القدرة على الوصول إلى الموارد والأسواق. ويمكن أيضاً للقطاع الخاص المتسم بالقدرة التنافسية أن يساهم في الحد من الفقر عندما يتيح فرصاً أمام الفقراء للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها.

وقد قدّمت اليونيدو الدعم، في إطار برنامجها المتكامل في إثيوبيا، إلى ثلاثة تجمّعات في العاصمة أديس أبابا في قطاعات الغزل اليدوي والملابس الجاهزة والأحذية الجلدية، كما قدّمت الدعم إلى تجمّع رابع لمنشآت تشكيل المعادن والأخشاب في منطقة تيغراي.

أثبتت مبادئ اليونيدو التوجيهية بشأن تطوير تجمّعات الصناعات فائدتها في نيكاراغوا

ووقع الاختيار على هذه التجمّعات لما تتمتع به من قدرة على تهيئة فرص العمل وأيضاً لإعطاء مثال يشجع على تعزيز تجمّعات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أماكن أخرى من البلد. وتتضمن الإنجازات الجديرة بالملاحظة ما يلي: انخفاض التكاليف بفضل الشراء بالجملة والتشارك في أماكن التخزين وصالات العرض؛ وزيادة الكفاءة من خلال التشارك في تقديم العطاءات وإبرام اتفاقيات التعاقد من الباطن مع شركات أكبر والتشارك في التدريب والمعارض التجارية؛ والحصول على قروض بنسب فائدة مخفّضة. وبما أن معظم الشركات في هذه التجمّعات هي منشآت صغرى وصغيرة فإن معظم المستفيدين من هذا المشروع هم أصحاب أعمال وعمال فقراء يعملون لحسابهم.

باء– تطوير قدرات تنظيم المشاريع في المناطق الريفية ولدى النساء

كثير من شباب البلدان النامية يترعرع في بيئات زراعية غالباً ما تعتمد على الزراعة الكفافية ولا تتوفر فيها سبل اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتمكينهم من إقامة مشاريعهم الخاصة. ولكن إذا أراد أي بلد نام أن يولّد الثروة وينتشل سكانه من وهدة الفقر فإن ما يحتاج إليه حقيقة هو قاعدة نشطة من منظّمي المشاريع تغطي كامل أراضيه.

وقد تدخَّلت اليونيدو للمساعدة على سد هذه الثغرة في عدد من البلدان من خلال تدريس أطفال المدارس في المناطق الريفية والحضرية على السواء مهارات تنظيم المشاريع. فبرنامج مناهج تدريس تنظيم المشاريع، المطبَّق في المدارس الثانوية ومعاهد التدريب المهني في أوغندا وتيمور–ليشتي وموزامبيق وناميبيا، يعدّ الشبان والشابات لدخول حياة البالغين مسلحين بأدوات عملية تتيح لهم فرصاً اقتصادية متنوعة. وإضافة للدراسات

الأكاديمية التي تتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشجع البرنامج على تنمية خصال شخصية مثل الإبداع والابتكار والتخطيط والقيادة تجعلهم في موقف جيد في مساراتهم الوظيفية في المستقبل. ومن خلال تعلّم مفاهيم مثل "كيف نقتصد ونبدع ونستثمر وننمو"، يكتسبون فهماً للطريقة التي يعمل بها الاقتصاد. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، تلقى أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ طالب دروساً عن تنظيم المشاريع في مدارس بلغ مجموعها ٣٩٧ ١ مدرسة.

تساعد اليونيدو النساء اللائي يقمن بإعالة أُسرهن في دولة بوليفيا المتعددة القوميات على أن يصبحن عاملات لحسابهن الخاص

وانضمّت مؤخراً بلدان أخرى إلى هذا المخطط. ففي نهاية عام ٢٠٠٩، بدأ تطبيق هذا البرنامج في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا، في إطار برنامج أمم متحدة واحدة. وتم إعداد برنامج تجريبي لمناهج تدريس تنظيم المشاريع خاص بأنغولا، وسيجرَّب في حوالي ٤٠ مدرسة في عام ٢٠١٠. واستناداً إلى نتائج الاختبار التجريبي، ستضع اليونيدو المنهج في صيغته النهائية وتدرِّب مدرسين تحضيراً لتطبيقه في عام ٢٠١٢ في جميع أرجاء البلد، ويتوقع أن يستفيد منه ٠٠٠ ٥٠٠ طالب. ويتمثل أحد جوانب البرنامج الهامة في إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات. وقد اشترك مسؤولون تعليميون من أنغولا والرأس الأخضر في برنامج تدريبي للمدرسين نُظم في موزامبيق. وقام مسؤولون من أنغولا بزيارة إلى أوغندا وموزامبيق وناميبيا للتعرف على كيفية تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بتدريس تنظيم المشاريع.

وتفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن عدد من اضطروا للهجرة بسبب النزاعات أو الاضطهاد بلغ على مستوى العالم ٤٢ مليون شخص بنهاية عام ٢٠٠٨.[1] وتضطلع اليونيدو، من خلال برنامجها الخاص بتنمية مهارات تنظيم المشاريع، بدور محوري في تعزيز قدرة اللاجئين على الحصول على الدخل، من خلال مساعدتهم على اكتساب المهارات التي يحتاجونها لكسب العيش، سواءً في بلد اللجوء أو تحضيراً لعودتهم إلى بلادهم. وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ووكالات

(١) الاتجاهات العالمية لعام ٢٠٠٨: اللاجئون وملتمسو اللجوء والعائدون والمشردون داخلياً والأشخاص عديمو الجنسية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

أخرى، ساعدت اليونيدو خلال العام قيد الاستعراض لاجئين ومشرَّدين داخلياً على اكتساب الكفاءات التقنية ومهارات تنظيم المشاريع. ففي مخيمي اللاجئين في بودوبورام وكريسان في غانا، تلقّى ١ ٢٨٧ لاجئاً، معظمهم من غرب أفريقيا، والسكان المحليون الذين يعيشون حول المخيمين، تدريبات مهنية على مسائل عملية مثل النجارة والأشغال الخشبية، والرسم الهندسي، والبناء، والمعدات الحاسوبية، والتركيبات الكهربائية، والخبازة، والتجميل، وصنع الملابس النسائية، والصباغة "الباتيكية" للملابس وصبغ ربطات العنق، وصناعة الصابون، والتصميم الداخلي. وتم تدريس أكثر من ٥٠٠ لاجئ ما يلزم من مهارات تنظيم المشاريع لبدء أنشطة مُدرَّة للدخل خلال إقامتهم في المخيمات وعند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

بدء رحلة العودة

ولم تقتصر أنشطة اليونيدو في مجال تنمية مهارات تنظيم المشاريع لصالح اللاجئين على أفريقيا. فقد اعْتُمِد مشروع جديد في عام ٢٠٠٩ للمساعدة على الحد من الفقر لدى المشرَّدين داخلياً والأسر المحلية في أرمينيا. وستركِّز اليونيدو، في أرمينيا وغانا على السواء، على تعزيز الأنشطة المُدرَّة للدخل والتدريب وتحسين ظروف المعيشة.

وتتولى اليونيدو، ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص بالسودان، مسؤولية توفير فرص التدريب والتعليم لبعض أضعف فئات المجتمع، ومن بينها الشباب والنساء والمشرَّدون داخلياً. وعلى وجه التحديد، قدمت اليونيدو المساعدة في مجال إعادة تأهيل وتجهيز سبعة مراكز للتدريب المهني في ولاية الخرطوم وفي ولايتين أخريين في جنوب السودان. وستوفر المناهج القائمة على الكفاءة، التي يجري إعدادها في الوقت الراهن، مهارات تنظيم المشاريع والمهارات المهنية التي تلبي بأفضل طريقة احتياجات السوق من المنتجات والخدمات الجديدة وتصاميم المنتجات والعمليات.

ولا تزال النساء في العديد من البلدان يواجهن عقبات تتعلق بجنسهن تقضي على طموحاتهن في تنظيم المشاريع، سواء أكانت تلك العقبات رسمية أو غير رسمية أو تقليدية في طابعها. وتقدم اليونيدو المساعدة إلى غرفة التجارة والصناعة في فييت نام لتنفيذ دراسة استقصائية وتحليل للعقبات الجنسانية التي تمسّ منظِّمات

المشاريع الفييتناميات، وستوصي بتدابير عملية لتحسين الوضع. وقدمت اليونيدو دعمها لتطوير شبكة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لمنظّمات المشاريع في إريتريا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وكينيا وملاوي، بدعم من صندوق بيريز-غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.[٢]

جيم- الصناعات الزراعية

تجهيز الأغذية

المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المنخرطة في تجهيز المنتجات الزراعية تعرض بضاعتها في معرض تجاري في رواندا

عملت اليونيدو، خلال السنة قيد الاستعراض، على تنفيذ سلسلة من المشاريع الجديدة الرامية إلى معالجة مسألة انتشار الفقر بين فئات السكان الريفية المهمَّشة، وذلك من خلال إنشاء صناعات لتجهيز الأغذية وتقوية سلاسل القيمة الغذائية. ويتعلق المفهوم الذي تستند إليه هذه المشاريع بزيادة القيمة المضافة للفواكه والخضروات ومنتجات الألبان ومصائد الأسماك والبذور الزيتية والحبوب التي ينتجها المزارعون، ومن بينهم صغار المزارعين، ومساعدتهم في الوقت ذاته على الوصول إلى الأسواق. ومن خلال بناء القدرات الموجّه لأهداف محددة، ترشد اليونيدو المزارعين على المسار الذي يربطهم بالأسواق والذي سيربطهم في نهاية المطاف بالأسواق العالمية. واستناداً إلى التجارب المستقاة من مشاريع مشابهة في أفريقيا، أنشئت مراكز ريفية لتجهيز الأغذية في بوركينا فاسو ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والكونغو ومالي والمغرب وموزامبيق. وتعمل هذه المراكز على جمع المنشآت الصغيرة في تجمّعات لتمكينها من التشارك في قنوات التوزيع في الأسواق.

(٢) أنشأت الأمم المتحدة صندوق بيريز-غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٨٣ بهدف توفير أموال ابتدائية للأبحاث ولتنفيذ مشاريع التعاون الاقتصادي/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الدول الأعضاء في مجموعة الـ٧٧.

وقد أعطت اليونيدو دفعاً قوياً لقطاعات منتجات الألبان والفواكه ومصائد الأسماك في إيران (جمهورية- الإسلامية) والسودان والعراق من خلال تطبيق أحدث التكنولوجيات. وساعدت التحسينات في جانب العرض في مجال إنتاج المحاصيل العالية القيمة المزارعين والصيادين في بنغلاديش وبوركينا فاسو والكونغو ومالي والمغرب على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.

وبما أن غالبية مشاريع اليونيدو في مجال تجهيز الأغذية بدأت في الأخذ بنهج تطوير سلاسل القيمة والوفاء باحتياجات السوق فقد برزت الحاجة لإجراء تقييم وتخطيط مفصّلين بهدف استكشاف الفرص المتاحة في الأسواق وإمكانيات الإنتاج. وقدمت اليونيدو المساعدة إلى عدد من الحكومات في إعداد دراسات قطاعية وفي تصميم استراتيجيات وخطط رئيسية لتنمية القطاعات الفرعية. ولتنفيذ الدراسات القطاعية المتعلقة بثلاث من سلاسل القيمة في إثيوبيا، عملت اليونيدو مع الفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) على صقل هذا النهج وكفالة استعماله على نطاق واسع بغية تعظيم أثر ومدى استدامة أنشطة المساعدة التقنية في قطاع تجهيز الأغذية.

وواصلت اليونيدو تقديم الدعم لعملية إعادة تأهيل صناعات تجهيز الأغذية وإعادة إنشاء تلك الصناعات في البلدان الخارجة من نزاعات. ويُنفَّذ حالياً مشروعان كبيران في العراق بهدف إحياء صناعتي تجهيز التمور ومنتجات الألبان من خلال إدخال تكنولوجيات عصرية وتعزيز القدرات الإدارية والتقنية. وبعد النجاح الذي حققته المساعدة التي سبق أن قدّمتها اليونيدو إلى هذه الصناعة، طُلب إلى المنظمة صوغ مشاريع جديدة في مجالي سلامة الأغذية وتجهيز منتجات الألبان.

وتدعمت المساعدة التي تقدمها اليونيدو لقطاع تجهيز الأغذية بالتعاون الوثيق مع هيئات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. فبالإضافة إلى تعاون اليونيدو مع الفاو واليونديب، تتعاون المنظمة أيضاً مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية على إعداد دراسات جديدة تشمل جميع جوانب سلسلة القيمة بدءاً من الإنتاج الزراعي ووصولا إلى التجهيز ثم التسويق.

تدعم اليونيدو صناعة تجهيز الأغذية في لبنان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع

دعم الصناعات الزراعية

تتمثل التحديات الأساسية التي يواجهها العديد من البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تضم مجتمعات محلية ريفية كبيرة، في ضعف القدرة على الحصول على الغذاء وفي الافتقار إلى فرص العمل. ويُفاقم المشكلة الاعتماد على تكنولوجيا متقادمة تعوزها الكفاءة، الأمر الذي يؤدِّي بالضرورة إلى ضعف الإنتاجية وبطء النمو الاقتصادي. وتعاني من ذلك أفريقيا أكثر من غيرها.

وتمثل المنتجات الصناعية القائمة على الزراعة نصف مجمل صادرات البلدان النامية، ومع ذلك فإن ٣٠ في المائة فقط من نسبة هذه الصادرات يتعلق بسلع مجهَّزة، في حين تبلغ هذه النسبة ٩٨ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. والميكنة المناسبة هي المحرِّك الرئيسي للإنتاجية والقدرة التنافسية في الزراعة والصناعات الزراعية. فهي تتيح الانتقال من الزراعة الكفافية إلى الزراعة التجارية والوصول إلى الأسواق. وقد عززت اليونيدو دعمها لقطاع الصناعات الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقلها نمواً. ولإنشاء صناعات زراعية أقوى، تنفِّذ اليونيدو عدداً من المشاريع الخاصة بإعادة تصميم وإعادة تشكيل وتجهيز الورش والمصانع المشتغلة بتصميم الآلات والأدوات الزراعية وصنعها.

وتعاونت اليونيدو مع الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في إعداد كتاب بعنوان: *Agro-industries for Development* (الصناعات الزراعية من أجل التنمية)، صدر في آب/أغسطس. ويعرض الكتاب الرؤى والآراء التي تبلورت أثناء المنتدى العالمي للصناعات الزراعية المنعقد في نيودلهي، الهند، في العام السابق.

'معزقة النوبة' التي طورتها اليونيدو أصبحت مألوفة الآن لدى المجتمعات الزراعية في السودان

وبعد خمس سنوات من التسونامي الذي دمَّر المناطق الساحلية حول المحيط الهندي، لم يكتمل تعافي الأقاليم الشرقية لسريلانكا حتى اليوم. وقد شرعت اليونيدو في تنفيذ مشروع تعاون تقني يهدف إلى إنعاش سبل معيشة من يعانون من الفقر نتيجة للتسونامي أو النزاعات الداخلية. واعتمدت المنظمة نهجاً متعدِّد

القطاعات يستند إلى المجتمعات المحلية ويهدف إلى إنعاش الأنشطة الزراعية وزيادة إنتاج الأغذية بواسطة الاستثمارات الموجَّهة إلى صغار المزارعين، ومن بينهم النساء والفئات الضعيفة الأخرى. وسيعزز المشروع إمكانية الحصول على الموجودات والخدمات ويكفل تحسين إدارة الموارد الطبيعية؛ ويزيل العوائق أمام التجارة المحلية ويحفز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ويحسِّن إجمالي إنتاج الأغذية والنشاط الاقتصادي في الأرياف. وكان المشروع في بدايته يسعى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية ثم توسَّع إلى تطبيق تكنولوجيات الميكنة وحفز إضافة القيمة عن طريق أنشطة التجهيز الزراعي، وذلك لمساعدة الاقتصاد المحلي على التعافي بطريقة مستدامة. كما يساعد المشروع على إنشاء روابط مع الأسواق عن طريق تنمية الأعمال الصغيرة.

واعتُمد مشروع جديد خاص بكوت ديفوار يهدف إلى المساعدة على زيادة القدرة التنافسية لمنشآت البلد عن طريق إعادة تأهيل قطاع التدريب المهني. ويهدف المشروع إلى منح الشباب– وكثير منهم من المهمَّشين– فرصاً تدريبية في مجال الأعمال والمجال التقني، وبذلك سيطرقون أبواب سوق العمل وهم مسلَّحون بالمهارات المناسبة وسيتمكَّنون من الإسهام في النمو الاقتصادي للبلد. وهناك مشاريع أخرى تسعى إلى تحسين سبل معيشة المجتمعات المحلية الريفية، ولا سيما التي تعاني من مشاكل في الأمن البشري، تُنفّذ حالياً في إندونيسيا وأوغندا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسودان.

عامل مكسيكي يجهّز معدات المحافظة على الخيزران

وقد بدأ مقررو السياسات في التركيز على تعزيز سلاسل القيمة الفعالة القائمة على الزراعة كوسيلة لزيادة توسيع الدور القيادي الذي تؤدِّيه الزراعة في الحد من الفقر. وفي عام ٢٠٠٩ نشرت اليونيدو ورقة عمل أعدَّها موظفوها بعنوان "تحليل سلسلة القيمة الزراعية وتنميتها: نهج اليونيدو". وتعرض الورقة مفاهيم ومعايير هامة في مجال تعزيز سلاسل القيمة الزراعية بطريقة تسخِّر قوى السوق لتحقيق الأهداف الإنمائية. وعلاوة على ذلك، تقدِّم الورقة عدة دراسات حالة توضِّح السيناريوهات المختلفة التي أفاد فيها تحليل سلاسل القيمة في تحديد أفضل التدخلات التي تعود بالنفع على الفقراء. ولوضع هذه المفاهيم والمعايير قيد التنفيذ، تشارك اليونيدو مع الإيفاد والفاو في إعداد مشاريع لتعزيز سلاسل القيمة الزراعية في جزر القمر والسودان. وتعد اليونيدو أيضاً، بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو، مشروعاً يهدف إلى تعزيز سلاسل القيمة الحراجية.

ويجري تنفيذ مشاريع متنوعة تهدف إلى تعزيز الاستخدام الصناعي للخيزران كمورد طبيعي متجدد في بلدان كإثيوبيا وتيمور-ليشتي وكينيا والمكسيك والهند. وقد أصدرت اليونيدو دليلين للتدريب التقني في عام ٢٠٠٩ يتضمَّنان مبادئ توجيهية بشأن زراعة الخيزران في المناطق المرتفعة والمنخفضة من إثيوبيا؛ والدليلان متاحان أيضاً بنسختيهما الإلكترونية في قسم المنشورات على الصفحة الرئيسية لموقع اليونيدو الشبكي.[٣]

وأطلق في عام ٢٠٠٩ مشروع جديد لمرفق البيئة العالمية يُعنى بمكافحة التصحُّر والحد من الفقر في النظم الإيكولوجية للهضاب العليا الواقعة في الأجزاء الشرقية من المغرب. ويروِّج هذا المشروع المفهوم الذي مفاده أن الحد الفعَّال من تدهور الأراضي ومكافحة التصحُّر لا يمكن تحقيقهما إلا في سياق الحد من الفقر في المناطق الريفية وبتنفيذ إجراءات متكاملة يشارك فيها أصحاب المصلحة من جميع المستويات.

صناعات الجلود والمنسوجات

عمال جلود من أفريقيا وآسيا يتلقون تدريبا في حلقة عمل حول تكنولوجيات الإنتاج الأنظف عقدتها اليونيدو في تركيا

تمثِّل أحد مجالات تركيز اليونيدو الرئيسية، في قطاع الجلود، في تحسين صناعات الدباغة ومنتجات الجلود في إثيوبيا وبنغلاديش ورواندا ومالي ونيجيريا والهند. وقد نُظِّمت في بورصة، تركيا، في تشرين الثاني/نوفمبر حلقة عمل لمدة أسبوعين حول التكنولوجيات الأنظف لإنتاج الجلود، لمشاركين من آسيا وأفريقيا. كما شاركت اليونيدو في أنشطة إعداد مشاريع من أجل إنعاش الصناعات الجلدية في باكستان والصين وكينيا وليسوتو ومنغوليا والهند، مع تركيز خاص على تحقيق المستوى الأمثل للعمليات من خلال الأخذ بالتكنولوجيات الأنظف.

وتواصل اليونيدو مساعدة إثيوبيا على تحسين مستوى المدابغ ووحدات تصنيع المنتجات الجلدية في البلد باستخدام المبادئ التوجيهية التقنية الصادرة عن المنظمة بشأن وضع المعايير الخاصة بالمدابغ وشركات صنع

(٣) www.unido.org.

الأحذية. وتمثَّل أحد الإنجازات الرئيسية في اعتماد المختبرات الموجودة في المعهد الإثيوبي لتكنولوجيا صناعة الجلود والمنتجات الجلدية.

وفي إطار برنامج التحوُّل في التنمية "سويتش آسيا"،[٤] بدأ تنفيذ برنامج يهدف إلى استكشاف سبل الحد من الأخطار البيئية وزيادة قابلية المنتجات الجلدية البنغلاديشية للتصدير. واستُهل البرنامج بإجراء تقييم واستعراض للتكنولوجيا المستخدمة حالياً في المدابغ المحلية التي يتألف منها تجمّع الدباغة في هازاريباغ، وذلك من ناحية إدارة المياه واستهلاك الطاقة والصحة والسلامة المهنيتين، على سبيل المثال. ووضعت اليونيدو توصيات بشأن القيام بإيضاح تجريبي لأفضل التكنولوجيات المتاحة، وتم تطبيق عدد من هذه التكنولوجيات بالفعل.

مصمّمو المنسوجات والأزياء المقبلون في بنغلاديش

وعلاوة على الشواغل البيئية، تشكِّل القدرة التنافسية شاغلاً آخر للصناعة في بنغلاديش. فهذا البلد هو ثالث أكبر منتج للملابس في العالم، بعد الصين وتركيا. بيد أن المنافسة تتعاظم، ولم يعد بإمكان هذه الصناعة الاقتصار على القص والحياكة. وبالتعاون مع كلية لندن للأزياء، في المملكة المتحدة وجامعة نيديرراين للعلوم التطبيقية في ألمانيا، قدّمت اليونيدو المساعدة إلى معهد الأزياء والتكنولوجيا التابع للرابطة البنغلاديشية لمصنِّعي ومصدِّري الملابس في داكا، ببنغلاديش، لإنشاء مركز لتطوير الصادرات والمنتجات. وفي تشرين الأول/أكتوبر بدأ المركز تقديم خدمات الدعم التقني إلى هذه الصناعة في مجال تطوير منتجات جديدة. وقد وُضعت خطة تطوير استراتيجية خمسية تهدف إلى تقوية المعهد الوطني للتدريب والبحث والتصميم في مجال المنسوجات عن طريق إبرام شراكات بين القطاعين العام والخاص.

(٤) برنامج "سويتش آسيا" هو مبادرة من المفوضية الأوروبية تهدف إلى تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومجموعات المستهلكين في آسيا.

وكانت كوت ديفوار قد فقدت معظم بنيتها التحتية خلال سنوات الاقتتال. ويعتمد اقتصاد مدينة بواكيه، وهي ثاني أكبر مدينة في البلد، اعتماداً كبيراً على صناعة القطن. وفي إطار برنامج بدأ تنفيذه في آذار/مارس، تقدم اليونيدو المساعدة في مجال تجديد وإعادة تجهيز مركز مدمَّر خاص بالقطن في بواكيه ليصبح مركز التصنيف الخاص بإنتاج القطن في كوت ديفوار. وتتوقع اليونيدو أن تستعيد كوت ديفوار من خلال هذا البرنامج سمعتها الدولية كمصدِّر للقطن الجيد النوعية وبذلك تتحسَّن قدرتها على المنافسة وتزيد إيراداتها من بيع القطن.

وأعدَّت اليونيدو ورقة استراتيجية عن تنمية قطاع النسيج والملابس في الجمهورية العربية السورية، وساعدت على تحديث نظامي تصميم الملابس وتصنيعها بالاستعانة بالحاسوب في مركز تطوير النسيج والملابس في حلب.

دال– دعم الصناعات الصيدلانية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

هناك ثلاثة من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية الثمانية للألفية تتعلق تحديداً بالصحة– صحة الطفل وصحة الأم وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، في حين تمثل الصحة ركناً أساسياً في جميع الجهود التي تبذلها أسرة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر.

وتقدّر مؤسسة التمويل الدولية، في منشورها *The Business of Health in Africa (2007)*،[٥] إجمالي القيمة السنوية لسوق المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا جنوب الصحراء بمبلغ ٣,٨ بلايين دولار، ولا تتجاوز نسبة صناعات المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا منه ٢٥ إلى ٣٠ في المائة. ويتركز إنتاج الأدوية المنقذة للحياة في عدد قليل من البلدان الأفريقية، حيث يوجد ٧٠ في المائة من مصانع المستحضرات الصيدلانية في جنوب أفريقيا، و٢٠ في المائة أخرى في غانا وكينيا ونيجيريا، أما نسبة الـ١٠ في المائة المتبقية فتتقاسمها البلدان المتبقية. وتعد كفالة الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة أحد أصعب التحديات التي تواجهها الحكومات في إدارة نظم الصحة العامة في البلدان النامية. ومنذ عام ٢٠٠٠، أتيحت موارد مالية ضخمة عن طريق المؤسسات المالية الدولية، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا، ومن أجل زيادة إمكانية الحصول على الأدوية المضادة لتلك الأمراض وغيرها من الأمراض التي تُسمَّى "الأمراض الاستوائية المهملة". وعلى الرغم من الزيادة التي حدثت في إمدادات الأدوية الأساسية في السنوات الأخيرة، لا يزال هناك تفاوت كبير بين الكمية المتوافرة من الأدوية المعقولة الأسعار واحتياجات الفئات الأفقر من المجتمع. ومما يفاقم الوضع القواعد والنظم الدولية المتشددة الخاصة ببراءات الاختراع والتي أُدرجت في الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

> يشكّل سكان أفريقيا جنوب الصحراء ١١ في المائة من عدد سكان العالم، في حين تبلغ نسبة المصابين منهم بالأمراض ٢٤ في المائة من المصابين بها على مستوى العالم، ويُنفق على صحتهم أقل من ١ في المائة من المبالغ التي تُصرف على الصحة على مستوى العالم.

(٥) www.ifc.org/ifcext/healthinafrica.nsf/Content/FullReport.

ويتمثل أحد الحلول في أن تزيد أقل البلدان نمواً إنتاجها المحلي من الأدوية التي لا تحمل اسماً تجارياً. وقد مدد اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المهلة المحددة لأقل البلدان نمواً للامتثال لأحكام الاتفاق حتى عام ٢٠١٦، وبذلك أتاح لها فرصة سانحة. ويتمثل الخيار الآخر في استفادة حكومات البلدان النامية استفادة تامة من المرونة التي وفرها لها الاتفاق لإنتاج المستحضرات الصيدلانية محلياً. وهذا هو المجال الذي يمكن لليونيدو أن تلقي فيه بثقل خبراتها الكامل. وفي مشروع دخل مرحلته الثانية في عام ٢٠٠٩، تسعى المنظمة إلى زيادة الإنتاج المحلي في أفريقيا من الأدوية الأساسية التي لا تحمل اسماً تجارياً. وستعمد اليونيدو، في إطار هذا المشروع، إلى تزويد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عدد من البلدان النامية بالأجهزة اللازمة للإنتاج المحلي للأدوية الأساسية التي لا تحمل اسماً تجارياً وإتاحتها للفقراء بأسعار معقولة. ويتضمن المشروع أنشطة استشارية وترويجية وبناء قدرات مؤسسية وأنشطة على مستوى المنشآت، وتنفَّذ هذه الأنشطة الأخيرة في شكل مبادرات تجريبية. وسيُشجَّع أيضاً على إقامة شراكات الأعمال، وترويج الاستثمار، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيستند هذا المشروع إلى الخبرات المكتسبة من مشاريع سابقة، بيد أنه سيسعى إلى توسيع نطاقه الجغرافي.

وفي تموز/يوليه، شاركت اليونيدو في استضافة اجتماع مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين في غانا، بحث سبل تحسين إمكانية الحصول على الأدوية عن طريق تنمية صناعة المستحضرات الطبية المحلية. وعمل المشاركون من القطاعين العام والخاص معاً على وضع نهج واستراتيجية مشتركين لتنمية هذا القطاع.

وبفضل رعاية اليونيدو، اجتاز ١٤ طالباً من خمسة بلدان أفريقية، هي أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وليسوتو ونيجيريا، أول نميطتين من أربع نمائط يتألف منها برنامج تدريبي متقدم في مجال الإنتاج الصناعي للمستحضرات الصيدلانية. ونظمت البرنامج كلية كيليمانجارو للصيدلة في موشي، جمهورية تنزانيا المتحدة، بالتعاون مع كلية الصيدلة والعلوم الصيدلانية بجامعة بورديو وكلية الصيدلة بجامعة هاورد، وكلتاهما في الولايات المتحدة الأمريكية. وشملت الدورات حتى الآن مواضيع تطوير الأدوية وتصنيعها والمسائل التنظيمية ومسائل الامتثال لمعايير النوعية.

متدرّبون في مجال الصيدلة الصناعية من خمسة بلدان أفريقية

وفي كانون الأول/ديسمبر تم تدشين رابطة الجنوب الأفريقي للأدوية التي لا تحمل اسماً تجارياً، كرابطة طوعية لا تستهدف الربح وترمي إلى تعزيز التعاون داخل قطاع المستحضرات الصيدلانية. وتهدف الرابطة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والموثوقية في الإنتاج المحلي للأدوية التي لا تحمل اسماً تجارياً وتتسم بجودتها ومعقولية سعرها داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد شاركت اليونيدو مشاركة نشطة في التحضيرات لتدشين الرابطة المذكورة، وقدّمت المساعدة في صياغة نظامها الأساسي ووثائقها الأساسية الأخرى. وفي إطار نفس البرنامج، مكّنت اليونيدو شركتين في غانا من تقييم جدوى تصنيع أدوية جيدة مضادة لفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والملاريا والسل ولقدرة هذه الصناعة على الاستمرار من الناحية الاقتصادية، وكذلك لإنتاج أدوية أساسية أخرى.

هاء– الاستثمار والتكنولوجيا

للاستثمار المباشر الأجنبي أثر إيجابي في الاقتصاد المضيف، كما أنه يؤدّي دور محفِّز رئيسي للتنمية والحد من الفقر. وتبذل اليونيدو كل ما في وسعها لدعم البلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة في جهودها لتعظيم فوائد وجود المنشآت الأجنبية على أراضيها.

ويضم برنامج اليونيدو الإقليمي لترويج الاستثمار، الذي استُهلّ في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٨ أثناء انعقاد الاجتماع الرابع لشبكة هيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا، العناصر اللازمة لمساعدة البلدان على التحوُّل من التركيز على حجم تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى التركيز على نوعيتها، وتعزيز الاستثمار المحلي من أجل تحقيق نمو تنافسي. وقد حقّق البرنامج بالفعل بعض الإنجازات الهامة. فالدراسة الاستقصائية للمستثمرين في أفريقيا، وهي العنصر الأول من عناصر البرنامج الإقليمي، تشمل الشركات الأجنبية والمحلية على السواء، وتزوِّد مقرِّري السياسات بقاعدة معلومات واسعة. ويجري تنفيذ هذه الدراسة الاستقصائية في أكثر من ٢٠ بلداً أفريقياً، وستُنجز خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠. وستتيح البيانات المستخلصة من الدراسة لوكالات ترويج الاستثمار تحديد أصناف المستثمرين الأكثر فائدة للبلد؛ كما ستساعد الشركات على استبانة فرص الأعمال وتشكيل قاعدة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال الترويج للسياسات القائم على الأدلة وفي مجال وضع استراتيجيات لترويج الاستثمار تكون أكثر كفاءة في استخدام الموارد.

والدراسة الاستقصائية للمستثمرين في أفريقيا فريدة من نوعها من حيث أنها تجمع بيانات على مستوى القارة عن دوافع المستثمرين وعن أداء المؤسسات المحلية وتصوراتها وتغطي جميع قطاعات الاقتصاد. وقد تولّت اليونيدو الريادة في تصميم منصة على الإنترنت للمعلومات المتعلقة بالاستثمار وهي منصة رصد الاستثمار، ومن المقرر بدء تشغيلها بنهاية عام ٢٠١٠. وستوفر هذه المنصة طائفة من البيانات والتحليلات الأساسية عن الشركات المحلية والمستثمرين الأجانب لا يمكن الحصول عليها من مكان آخر. ونظراً لاتصالها بشبكة الإنترنت فسيكون إجراء البحث فيها ميسَّراً لأصحاب المصلحة المعتمدين، بما في ذلك الوكالات، والإدارات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، وكذلك فرادى المستثمرين.

وتُنفَّذ في البلدان المشاركة عملية توعية مكثفة بهدف كفالة الدعم المحلي لإجراء الدراسة الاستقصائية عن المستثمرين ولاستدامة البرنامج الإقليمي لترويج الاستثمار. وتشتمل العملية على إذكاء وعي أصحاب

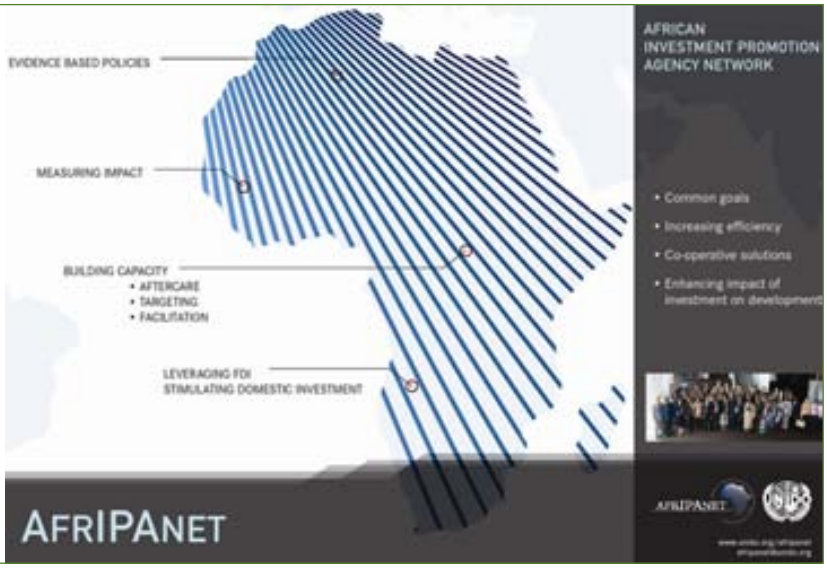

شبكة اليونيدو لهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا تدعم ترويج الاستثمار الأجنبي العالي النوعية في أفريقيا

المصلحة المعنيين بشأن البرنامج وفوائده، وقد أفضت إلى إنشاء لجان تنفيذية في كل بلد مشارك تضم رابطات القطاع الخاص ووكالات ترويج الاستثمار وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية. وكانت مرحلة الإعداد لإجراء الدراسة الاستقصائية عن المستثمرين في أفريقيا قد نُفِّذت بالتعاون الوثيق مع تلك المؤسسات وكذلك مع المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات البحوث. وفي عام ٢٠٠٩ درَّبت اليونيدو فرقاً من موظفي الإحصاءات في كل بلد، تم اختيارهم خصيصاً لإجراء المقابلات الشخصية مع المديرين التنفيذيين للشركات أو مسؤوليها المعينين، وذلك من أجل كفالة أعلى درجة من دقة البيانات وموثوقيتها.

ولتعزيز آثار الدراسة الاستقصائية وكفالة أن تكون البيانات التي يتم جمعها ذات فائدة قصوى للمستفيدين، سيتولى عنصر بناء القدرات في البرنامج الإقليمي كفالة أن تكون المؤسسات المعنية على المستوى القطري قادرة على استخدام البيانات المستخلصة من الدراسة الاستقصائية في تصميم استراتيجيات فعّالة لترويج الاستثمار.

ويمثّل برنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات عنصراً محورياً آخر في البرنامج الإقليمي. وسينشئ المشروع مصافق محلية داخل مؤسسات مضيفة مختارة مثل غرف التجارة الوطنية. وسيستخدم موظفو هذه المصافق أداة لوضع معايير المقارنة لمساعدة المنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة على تقييم قدرتها على المنافسة، لكي تتمكَّن من التحوُّل إلى جهات قادرة على المنافسة تقوم بالتوريد للمشترين الرئيسيين والتعاقد من الباطن معهم، ولتزويد إداراتها بخطة عمل موصى بها للارتقاء والاستثمار. وخلال عام ٢٠٠٩ كان يجري إبرام اتفاقات مع مؤسسات بشأن استضافة مراكز التعاقد من الباطن والشراكات وبشأن الترتيبات لإقامة الهياكل المؤسسية اللازمة في عدد من البلدان، من بينها أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وغانا وكينيا ونيجيريا. وستكون مهمة هذه المراكز في كل بلد هي التواصل مع الشركات عبر الوطنية الكبيرة والشركات المملوكة للدولة بهدف الاطلاع على احتياجاتها من المشتريات وخططها الشرائية وتقييم أداء وقدرات المنشآت المحلية مقارنة بالشركات الدولية، في قطاعاتها المختلفة، بغية تقييم حالة قدراتها التنافسية. وستُربط هذه المراكز أيضاً بمنصة رصد الاستثمار. وتعكف اليونيدو حالياً على تصميم نظام داخلي لإدارة

تكنولوجيا المعلومات يهدف إلى تسهيل إدارة قواعد البيانات الخاصة بالشركات وإدماج العناصر الثلاثة لمراكز التعاقد من الباطن والشراكات، وهي المزاوجة ووضع معايير المقارنة وبناء قدرات المورّدين.

وعقدت اليونيدو في بريتوريا بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر أول دورة تدريبية في مجال وضع معايير المقارنة، لصالح مراكز التعاقد من الباطن والشراكات في جنوب أفريقيا. ويجري إنشاء مراكز للتعاقد من الباطن والشراكات في الهند لقطاعي تصنيع السيارات والجلود.

ويجري تنفيذ مشروع في العراق لإنعاش القطاع الخاص من خلال تحديث المنشآت القائمة وإقامة منشآت جديدة، فيما يتعلق تحديداً بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد أُقيمت وحدات لتنمية المنشآت داخل مؤسسات عراقية في محافظات بغداد واربيل وذي قار. ونُفِّذت في عام ٢٠٠٩ برامج تدريبية واسعة النطاق لمنظمي المشاريع، والخبراء الاستشاريين، والمستشارين القانونيين. ودرَّبت اليونيدو أكثر من ٣٠٠ من منظِّمي المشاريع وقدَّمت دعماً تقنياً لأكثر من ٢٠٠ منشأة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وستركِّز المرحلة التالية من المشروع على تعزيز قدرات وحدات تنمية المنشآت على تقديم خدمات تنمية المنشآت وقدرات المورِّدين باستخدام منهجية مصافق التعاقد من الباطن والشراكات، وعلى إنشاء منصة تعليم إلكترونية من أجل منظمي المشاريع المحليين.

تساعد اليونيدو صاحبات المشاريع كجزء من إطار شراكة الثقافة والتنمية في الصين

٤ بناء القدرات التجارية

بناء القدرات التجارية هو مفتاح التنمية الصناعية المستدامة. فهو يفسح المجال للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية للنفاذ إلى السوق العالمية، ويساعد بذلك على تأمين نموها الاقتصادي في المستقبل وعلى الحد من الفقر. وفي حين أن الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية أخذت تسهّل النفاذ إلى الأسواق العالمية فإن محاولات العديد من البلدان النامية لجني الفوائد الكاملة من التجارة العالمية يحبطها الافتقار إلى القدرة على توفير إمدادات تنافسية وإلى البنية التحتية الكافية والمستجيبة لمتطلبات السوق الخاصة بالنوعية.

وتقدم اليونيدو مجموعة من البرامج مصمَّمة خصيصا لدعم ما تبذله البلدان المتعاملة معها من جهود لبناء القدرات الضرورية للتجارة، كما أنها تُدرج بناء القدرات التجارية في العديد من مشاريعها وبرامجها الأخرى.

ألف– التحسين والقدرة التنافسية

لا يستطيع كثير من الشركات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن يواكب البيئة الراهنة الدائمة التطور للأعمال التجارية. ولا تقل النوعية أهمية عن الكمية، ويمكن أن تكون المعايير الرفيعة التي يفرضها المستوردون في العالم المتقدم النمو مرهقة. ومهمة اليونيدو هي مساعدة البلدان النامية على إنتاج سلع تلبي المعايير الدولية، عن طريق بناء قدرات القطاعين العام والخاص التي من شأنها أن تؤدي بدورها إلى تحسين السياسات والاستراتيجيات التجارية. وثمة نهج وجدت اليونيدو أنه فعال بوجه خاص وهو تحديد مجموعة من المنشآت لتحسينها في إطار مشروع تدريبي يمكن أن تكرره المنشآت الأخرى في المجال المعني.

وقد اكتمل في نهاية عام ٢٠٠٩ برنامج التحديث والتطوير الصناعي (I'M UP-Syria) الذي استهلته اليونيدو في عام ٢٠٠٨ في الجمهورية العربية السورية وموَّلته إيطاليا. وكان هذا البرنامج مصمَّما لتطوير القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في البلد، مع التركيز على سلاسل القيمة في صناعة المنسوجات، بغية تمكين القطاع من الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة في الأسواق الإقليمية والعالمية. وكان الهدف من ذلك هو تعزيز القدرات الإنتاجية على مستوى المؤسسات وكذلك تطوير المهارات المحلية اللازمة لتكرار عملية التحسين على نطاق أوسع. وكخطوة أولى، ساعدت اليونيدو ٣٦ مؤسسة على وضع خطط تفصيلية للتسويق وتطوير المنتجات وإدارة الموارد البشرية ومحاسبة التكاليف وتخطيط الإنتاج وكذلك لتدابير الاقتصاد في استهلاك الطاقة والتدابير البيئية. وتم توفير التدريب في مجال تحسين المنشآت الصناعية للخبراء الاستشاريين والموظفين الوطنيين في وزارة الصناعة بالجمهورية العربية السورية. وفي إطار مرحلة

ساعد تحسين التسويق على زيادة مبيعات منتجات الجمهورية العربية السورية

ثانية للمشروع، ستقدم اليونيدو مشورة وتدريبا مماثلين في أوائل عام ٢٠١٠ إلى ٤٠ منشأة صغيرة ومتوسطة إضافية في قطاعات المنسوجات والملابس والصناعات الغذائية والزراعية. وستساعد اليونيدو أيضا نحو عشر شركات على الامتثال للمعايير الدولية في مجالات النوعية والسلامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات والبيئة والطاقة.

الاستبصار التكنولوجي

يعتبر عنصر الاستبصار التكنولوجي نقطة البداية لعملية تطوير التكنولوجيا. فهو يوفِّر مدخلات لصوغ السياسات والاستراتيجيات التكنولوجية التي يُسترشد بها في تطوير البنية التحتية التكنولوجية، كما يشجع على الابتكار ويوفِّر الحوافز والمساعدة للمنشآت العاملة في مجال إدارة التكنولوجيا ونقلها. وبرنامج اليونيدو للاستبصار التكنولوجي ذو شقين: فهو يحفِّز صوغ الاستراتيجيات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في القطاعات الصناعية الرئيسية – ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مشروع حالي لليونيدو بشأن مستقبل صناعة المنسوجات في الأرجنتين وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات وفي بيرو – ويساعد على بناء القدرات في مجال استخدام منهجية الاستبصار التكنولوجي.

وثمة مبادرة استُهلت مؤخرا لأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا توفِّر تركيزا أكثر وضوحا فيما يتعلق بالأجلين المتوسط والطويل وتساعد مؤسسات المعرفة على اعتماد توجُّه أقوى نحو تطوير التكنولوجيا. ويسير بناء القدرات في مجال اتخاذ القرارات الاستراتيجية جنبا إلى جنب مع التدريب على الاستبصار التكنولوجي. واستمر في إطار برنامج اليونيدو للتدريب على الاستبصار التكنولوجي للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عقد الدورات الهادفة إلى تطوير القدرات الوطنية والإقليمية على تنظيم برامج الاستبصار التكنولوجي لبلدان المنطقة.

تدريب على التبصُّر التكنولوجي في سلوفاكيا

باء– البنية التحتية الخاصة بالنوعية والمطابقة للمواصفات

البنية التحتية الخاصة بالنوعية

لم يعد هناك مجال لأي شك في أن المعايير في مجال التجارة وُجدت لتبقى. وعلى مر السنين، استحدثت المنظمات المعنية بوضع المعايير الدولية أنواع شتى من المعايير تتعلق بالخطوات المختلفة التي تشتمل عليها عملية الإنتاج وكذلك بالمنتجات النهائية وأثرها على السلامة والصحة والبيئة. ويتعين على المصدِّرين تقديم شهادات من مؤسسات معترف بها دوليا تثبت أن منتجاتهم مطابقة لهذه المعايير. ولا يقتصر تأثير ما ينشأ من تلك المطابقة من تحسينات في النوعية على ازدياد أرقام الصادرات، بل هي تفيد أيضا المستهلكين المحليين وقوة العمل والبيئة. وحاليا لا تشارك البلدان النامية مشاركة كافية في وضع المعايير على الصعيد العالمي،

تدريب في مجال التوحيد القياسي في بنغلاديش

فهي تميل إلى أن تكون "متلقية للمعايير" لا "واضعة للمعايير". ويركِّز جزء كبير من المساعدة التي تقدمها اليونيدو إلى البلدان النامية على تطوير القدرات الوطنية في مجال المعايير.

وخلال السنة قيد الاستعراض واصلت اليونيدو مساعدة معهد بنغلاديش للمعايير والاختبارات على تطوير المعايير ومواءمتها. ونتيجة للمساعدة التقنية المقدمة من اليونيدو في إطار برنامج دعم النوعية في بنغلاديش الذي يموله الاتحاد الأوروبي، قدّم معهد بنغلاديش الوطني لعلم القياس طلبا للحصول على الاعتماد لبارامترات خاصة بالكتلة ودرجة الحرارة. وأدى الدعم الذي يقدمه البرنامج للمصدِّرين في قطاعي المنسوجات ومصايد الأسماك إلى اعتماد نظم التتبُّع في قطاع مصايد الأسماك وإلى توقيع مذكرات تفاهم بشأن التعاون بين شركات منسوجات محلية وأوروبية وكذلك مع جامعات عالمية رائدة.

يستفيد النحّالون في زامبيا من مبادرة المعونة لصالح التجارة

ولم تحقّق صادرات تقليدية عديدة في زامبيا – العسل، والخشب والمنتجات الخشبية، والمنتجات البستانية، والجلود والمنتجات الجلدية، والقطن والملابس – النجاح الذي تستحقه، وذلك بسبب عدم إثبات مطابقتها للمعايير الدولية للنوعية. وفي إطار مشروع جديد استهلته معا اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية بتمويل من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد)، سيحسَّن أداء الصادرات في زامبيا من خلال تعزيز الإطار التشريعي الوطني الذي يدعم المعايير، واللوائح التقنية، والمقاييس، والاختبارات، والنوعية. وسيعالج المشروع أيضا أوجه القصور في المعايير والاختبارات والمقاييس، ولا سيما المقاييس القانونية، وسينشئ بنية تحتية ذات مصداقية لتقييم المطابقة، مع توفير الاعتماد في المجالات ذات الصلة، وسيمهد السبيل للتبادل التجاري المتعدد الأطراف. وخلال المرحلة الأولى من المشروع، أجرت اليونيدو تقييما مفصلا للبنية التحتية الوطنية الخاصة بالنوعية في البلد، توّج بصوغ سياسة وطنية للنوعية. والمستفيدون النهائيون من هذا المشروع الخاص بالمعونة لصالح التجارة هم الصناعات التحويلية والمصدرون في قطاعات التصدير الاستراتيجية، الذين سيكون بإمكانهم التوسُّع في الإنتاج وسيكونون أقدر على الامتثال للوائح

ومعايير البلدان التي يصدِّرون إليها، بفضل وجود مرافق معتمدة خاصة بالاختبارات وإصدار الشهادات في زامبيا.

وإلى جانب مشاريع اليونيدو العديدة، تتناول المنظمة أيضا، من خلال بحوثها ومنشوراتها، مسائل النوعية والتوحيد القياسي. وقد أصدرت اليونيدو بالتعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي منشورا بعنوان بناء الثقة: مجموعة أدوات تقييم المطابقة، وهو دليل شامل سهل الاستعمال يقدِّم نبذة عامة واضحة عن تقييم المطابقة ودوره في التجارة الدولية. ويمثل المنشور متابعة للمنشور المشترك بين اليونيدو والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي المعنون التقدم السريع إلى الأمام: هيئات المعايير الوطنية في البلدان النامية، الذي عرض مفهوم البنية التحتية للنوعية باعتبارها ميسِّرا لبناء القدرات التجارية والتنمية الاقتصادية. ويهدف المنشور الجديد إلى مساعدة مديري الأعمال وواضعي اللوائح التنظيمية وممثلي المستهلكين في البلدان النامية على فهم تقييم المطابقة وإقامة بنية تحتية فعالة لتقييم المطابقة تلائم احتياجاتهم، على الرغم من أنه سيكون أيضا أداة مرجعية مفيدة لكل من يعنى بمسألة تقييم المطابقة وأثره في التجارة.

ومهمة إنشاء نظام لإدارة النوعية متوافق مع معيار الإيسو/اللجنة الكهربائية التقنية الدولية ١٧٠٢٥ – وهو المعيار الرئيسي الذي تستخدمه مختبرات الاختبارات والمعايرة – هي دائما مهمة معقَّدة، وخصوصا للبلدان النامية. وقد صدر في كانون الأول/ديسمبر منشور اليونيدو المطابقة لمعيار الإيسو ١٧٠٢٥ ليكون دليلا عمليا يساعد البلدان النامية على الحصول على الاعتماد الدولي لمختبرات اختباراتها وعلى قبول منتجاتها في البلدان الأخرى، وبذلك تتغلب البلدان النامية على عائق تقني رئيسي أمام التجارة وتكون أقدر على استغلال جوانب قوتها التنافسية في السوق العالمية.

تساعد اليونيدو على بناء القدرات في مجال علم القياس في كمبوديا

وأُنشئت في حيدر أباد، الهند، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بالتعاون مع الرابطة العالمية لمنظمات البحث الصناعي والتكنولوجي، بوابة شبكة اليونيدو للمختبرات 'لابنيت' (LABNET) القائمة على

شبكة الويب العالمية. والهدف من شبكة لابنيت هو تجميع المعلومات والمعارف في مجال الاختبارات والمعايرة في المختبرات. وتضم الشبكة أعضاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتوفّر منتدى لتبادل الخبرات والمعلومات. وخلال حلقة دراسية مشتركة بين اليونيدو ووكالة الطاقة الذرية ومكتب المخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية حول شبكات المختبرات عُقدت في فيينا في تموز/يوليه، نظمت اليونيدو اجتماعا لفريق خبراء لمناقشة سبل تعزيز شبكة لابنيت من خلال إشراك بعض شركاء المنظمة الرئيسيين في مجال نظم معلومات التوحيد القياسي واعتماد المختبرات واختبارات الكفاءة. وعلى وجه التحديد، يمكن أن تقوم شبكة لابنيت بنشر المعلومات عن مواضيع مثل الاختبارات والمعايرة، وإدارة المختبرات من التخطيط إلى الاعتماد، والترتيب النسقي والتصميم. ويمكن أن تيسّر الشبكة أيضا، بالتعاون مع مختلف الجهات ذات المصلحة، وبوسائل من بينها دراسات الحالات، تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المطبقة في مختلف البلدان.

وعلم القياس أساسي للتجارة، ولكن مقرري السياسات لا يدركون مفهومه دائما إدراكا تاما. ويستند معظم التجارة العالمية إلى القياسات الفيزيائية و/أو الكيميائية التي تحدد كمية المنتجات والخدمات ونوعيتها. ودور اليونيدو في جدول أعمال التنمية العالمية فيما يتعلق بتطوير علم القياس ذو شقين. فهي، أولا، تقوم بوظيفة منتدى عالمي لنشر المعارف المتصلة بالصناعة. وهي، ثانيا، تقدم الدعم التقني للمشاريع المتصلة بعلم القياس وتعزّز البنى التحتية الوطنية الخاصة بالنوعية.

وفي نهاية عام ٢٠٠٨ وقّعت اليونيدو والمكتب الدولي للأوزان والمقاييس والمكاييل على اتفاقية شراكة استراتيجية لتعزيز أثر التنمية الصناعية في النمو الاقتصادي، وتقليل الحواجز التقنية أمام التجارة إلى الحد الأدنى، والمساعدة على دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وفي عام ٢٠٠٩ اتفقت اليونيدو والمنظمة الدولية لعلم القياس القانوني والمكتب الدولي للأوزان والمقاييس والمكاييل على التعاون في أنشطة تموِّلها اليونيدو للمساعدة على تعزيز البنى التحتية الخاصة بعلم القياس في عدد من المناطق والترويج لما لعلم القياس من أهمية للتجارة ولبناء القدرات. وهناك عدة أنشطة مشتركة بين اليونيدو والمكتب الدولي للأوزان والمقاييس والمكاييل في مرحلة التخطيط، من بينها إصدار منشور تقني عن علم القياس الصناعي، وتقديم الدعم إلى النظام الأفريقي لعلم القياس (AFRIMETS)، الذي تم تأسيسه مؤخرا، وعقد حلقات عمل متخصصة.

وإلى جانب الوفاء بالمعايير الدولية، يجب على المنتجين في البلدان النامية أن يمتثلوا أيضا للمتطلبات التقنية وغير التقنية للشركات عبر الوطنية، التي هي المحرِّك الرئيسي لسلاسل القيمة العالمية. وقد أصبحت معايير خاصة وطوعية عديدة معايير إلزامية من الناحية العملية، يتعين على المنتجين في البلدان النامية الوفاء بها إذا كانوا يطمحون إلى الوصول إلى الأسواق العالمية. وتقوم اليونيدو، بمساعدة مالية من النرويج، بإكمال أبحاثها في هذه المسألة، وستنشر نتائجها في عام ٢٠١٠.

الامتثال للشروط الصحية وشروط الصحة النباتية

لا جدال في الحاجة إلى التدابير الصحية (لسلامة البشر والحيوانات) وتدابير الصحة النباتية (لسلامة النباتات). والامتثال للوائح الصحية ولوائح الصحة النباتية مفيد للبلدان المستوردة والبلدان المصدّرة على السواء، لأن تلك اللوائح تحمي المستهلكين وتساعد على تحسين نوعية الصادرات. وإمكانية تعقّب المنتجات "من المزرعة إلى المائدة" – أي من يد الزارع إلى رف المتجر – في سبيلها إلى أن تصبح سريعا شرطا رئيسيا للنفاذ إلى الأسواق العالمية، وهي أيضا، بوصفها نظاما فعليا لإدارة سلسلة العرض، تساعد المنتجين على تحسين نوعية منتجاتهم.

وقد اعتمدت اليونيدو نهجا متعدد الجوانب بشأن الامتثال للشروط الصحية وشروط الصحة النباتية، ينطوي على تقديم الدعم للصناعات الزراعية، وتقديم المساعدة إلى الحكومات وإلى الرابطات التجارية، وتطوير البنى التحتية ذات الصلة.

تحسين جمع حبوب الكاكاو يحد من خطر الفطريات في كوت ديفوار

وكوت ديفوار مصدِّر رئيسي للقهوة والكاكاو – ويتصدَّر البلد قائمة الدول المنتجة للكاكاو في العالم – إلا أن صادراته إلى الاتحاد الأوروبي يهددها في الآونة الأخيرة مايكوتوكسين مسرطِن هو الأوكراتوكسين ألف الذي تُفرزه بعض أنواع الفطريات. وتقدم اليونيدو المساعدة إلى سلطات كوت ديفوار في مجال تحديد نقاط التلوث الحرجة واعتماد أساليب ملائمة لأخذ العينات. وقد جهَّزت اليونيدو أحد المختبرات بأدوات للكشف عن الأوكراتوكسين ألف في البن والكاكاو، وقامت بتدريب الموظفين وتحسين المباني. وجرى تحليل أكثر من ٢ ٠٠٠ عينة من الكاكاو والبن لتحديد مستويات التلوث بالأوكراتوكسين ألف. واستحدثت المنظمة تطبيق ممارسات جيدة خلال مرحلتي الإنتاج وما بعد الحصاد، وساعدت على بناء الوعي بالمشكلة. وشملت المواد الترويجية التي أعدتها اليونيدو منشورات، وبرامج إذاعية جاهزة، وأفلاما،

وكذلك صندوق صور لتدريب غير القادرين على القراءة. وتم تعديل برامج التدريب لتلائم العاملين في جميع مراحل سلسلة التوريد في أكثر من ٢٦٠ ١ قرية وتعاونية.

جيم– المعونة لصالح التجارة

من بين المكاسب الجمّة التي يمكن تحقيقها من العولمة، تمثل التجارة، بقدرتها على تهيئة فرص العمل وإدرار الثروة، أوضح المكاسب. ويدرك الاقتصاديون منذ أمد بعيد أن أعظم الفوائد تعود على البلدان القادرة على تصدير السلع المصنَّعة. وأوجه التآزر المتأتية من الصناعات التحويلية لا تُقدَّر بثمن، وتمتد إلى القطاعات الأخرى. ومع ذلك لا تزال بلدان عديدة بحاجة إلى بناء ما يلزم من مؤسسات ومن بنية تحتية والحصول على التكنولوجيا والمهارات وإيجاد الإطار القانوني الذي يجعل ذلك ممكنا. وقد انبثقت مبادرة المعونة لصالح التجارة عند منعطف حاسم تحتاج فيه بلدان محرومة كثيرة إلى المساعدة لكي تستفيد من قواعد التجارة المتعددة الأطراف. واليونيدو مكلفة بمساعدة البلدان على تطوير صناعاتها التحويلية، كما أنها شريك حاسم الأهمية للبلدان التي تحتاج إلى المعونة لصالح التجارة، وكذلك للبلدان التي تقدِّم الموارد المالية اللازمة لجعل ذلك ممكنا.

وفي ضوء التغيرات الأخيرة في نمط التجارة العالمية وفي المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، قررت اليونيدو أن تعيد النظر في نهجها الخاص ببناء القدرات التجارية. ومن الأمثلة على هذه التغيرات تغيّر العلاقات التجارية بين المشترين العالميين من مصادر دولية – من ناحية – والمورّدين والمنتجين في البلدان النامية — من الناحية الأخرى، والأطر المرجعية الجديدة لتقييم المطابقة، والدعوات إلى إقامة الشراكات والتماسك، واحتياجات القطاع الخاص إلى المساعدة التقنية الداعمة، وضرورة تحسين الربط بين المساعدة التقنية المتعددة الأطراف والمساعدة الثنائية في بناء القدرات التجارية. وقد عقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر حوار تشاوري رفيع المستوى تم فيه، بمساعدة من الخبراء وأصحاب المصلحة الرئيسيين، تحديد مجالات ووضع استراتيجيات لزيادة تطوير قدرة المنظمة على تقديم المساعدة التقنية. وموّلت هذا الحدث أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد).

وأعدَّت اليونيدو نسخة محدَّثة من المنشور دليل الموارد المشتركة بين الوكالات لبناء القدرات التجارية الذي نُشر لأول مرة في عام ٢٠٠٨. وتبيّن الطبعة الجديدة، التي ستُنشر في عام ٢٠١٠، خدمات وبرامج أربع منظمات أو وكالات إضافية في منظومة الأمم المتحدة، ليصل المجموع إلى ٢٥ منظمة ووكالة، كما تقدم معلومات عن آليات التعاون بين الوكالات وعن خمسة مصارف إنمائية إقليمية. والمعونة لصالح التجارة من مجالات التركيز الرئيسية للدليل الجديد. ويُبرز الدليل الجديد التعاون بين بلدان الجنوب بقدر أكبر، ويبين زيادة توثيق التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والخدمات والبرامج معروضة بطريقة نظامية ضمن عشر فئات، بحيث يتسنى للمستعملين أن يستفيدوا من اختصاص كل شريك إنمائي مشارك.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه وقّعت اليونيدو في فيينا على اتفاق للانضمام إلى الإطار المتكامل المعزَّز الذي يساعد على تنسيق تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا. وتم ذلك في أعقاب اتخاذ مجلس الإطار المتكامل المعزَّز قراراً في ١٤ أيار/مايو بالاعتراف باليونيدو كشريك منفِّذ فيه وكمراقب في مجلسه. وستستند مساهمة اليونيدو إلى خبرتها في مجال بناء القدرات التجارية.

توقيع اتفاق الشراكة بين اليونيدو والإطار المتكامل المعزَّز

واليونيدو عضو نشط في المجموعة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وخلال عام ٢٠٠٩ حضرت جميع الوكالات المعنية اجتماعا مع حكومة بوتان بمبادرة من اليونيدو لمناقشة استفادة البلد من الإطار المتكامل المعزز. وظلت اليونيدو تتعاون مع الوكالات المنضوية إلى المجموعة في عدة بلدان، من بينها جمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر وفييت نام، بشأن مشاريع مشتركة سيتم الاضطلاع بها في إطار مبادرة توحيد الأداء.

دال– اتحادات التصدير

تتمتع اليونيدو منذ سنوات عديدة بدعم من إيطاليا في إنشاء اتحادات التصدير. وفي أيلول/سبتمبر نُظِّمت جولة دراسية في إيطاليا لممثلين لمؤسسات الدعم العامة والخاصة في بيرو. واستمر بناء الاتحادات في المغرب، في حين أُعدت مشاريع جديدة لكوت ديفوار ومصر. ونظمت اليونيدو في ساليرنو، إيطاليا، في تشرين الأول/أكتوبر حلقة عمل تعليمية مشتركة بشأن اتحادات التصدير لاستعراض الخبرات المكتسبة من المشاريع وتحسين منهجية اليونيدو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر قُدم للمرة الرابعة، في المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو بإيطاليا، تدريب بشأن اتحادات التصدير لمشاركين من أمريكا اللاتينية والكاريبي. وطُوِّرت بالتعاون مع المركز المذكور منصّة للتعلُّم الإلكتروني قائمة على شبكة الويب العالمية، وستنظّم أول دورة دراسية تجريبية في عام ٢٠١٠. ونُشر في عام ٢٠٠٩ دليل التدريب لموجّي اتحادات

التصدير، المتصل بذلك. ووُضعت مؤخرا الصيغة النهائية لورقات أخرى، من بينها الإدارة الاستراتيجية لاتحادات التصدير واتحادات النوعية.

هاء- المسؤولية الاجتماعية للشركات

بصفة عامة، تُفهم المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها الوسيلة التي يمكن بها للشركة أن تحقق التوازن بين الضرورات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بينما تعمل في الوقت نفسه على تلبية توقعات المساهمين وأصحاب المصلحة. وقبل ست سنوات، كانت اليونيدو خامس وكالة أساسية في الأمم المتحدة تنضم إلى الاتفاق العالمي، وكان هذا هو السياق الرئيسي الذي وضعت فيه اليونيدو نهجها بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات كوسيلة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصادات النامية.

وواصلت اليونيدو، بصفتها مناصرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنفيذ مجموعة واسعة من مبادرات بناء القدرات من أجل تمكين المؤسسات المعنية بدعم الأعمال والمؤسسات الاستشارية في القطاعين العام والخاص من تلبية المعايير المنبثقة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأُحرز تقدم في إنشاء شبكة إقليمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في وسط وجنوب وشرق أوروبا. وخلال السنة رشحت البوسنة والهرسك وبلغاريا وصربيا وأوكرانيا مؤسسات لتكون جهات وصل داخل الشبكة. وكانت جهات الوصل هذه مسؤولة عن تنفيذ أول استقصاءات عن التصورات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لدى ٢٠٠ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واضطلعت بعملية حصر لأصحاب المصلحة يبيّن جميع المؤسسات العامة والخاصة ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات أو بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني. وأُنشئ مؤخرا موقع على شبكة الويب العالمية ليكون منبرا لتبادل الخبرات والمعلومات (www.csr-net.org).

وفي شباط/فبراير قام مكتب اليونيدو الميداني في فييت نام بإعداد واستهلال مشروع مدته ثلاث سنوات في إطار مخطط تابع لبرنامج سويتش آسيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ بشأن "مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفييتنامية على التكيُّف واعتماد المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل تحسين الروابط مع سلاسل التوريد العالمية في الإنتاج المستدام".

وضمَّت اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية جهودها معا في عام ٢٠٠٩ لمساعدة صناعة المنسوجات التركية على بلوغ حالة من "القدرة التنافسية المسؤولة" تنطوي على تحسين إنتاجية الشركات ونفاذها إلى الأسواق إلى جانب إفادة المجتمعات المحلية المحرومة في أفقر مناطق البلد. ويلبي برنامج "تسخير الروابط المستدامة لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع النسيج في تركيا"، الذي استُهل في تشرين الثاني/نوفمبر، الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ويتمثل أحد أهداف هذا البرنامج في تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التركية في قطاع المنسوجات من خلال الأخذ بمفاهيم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات والمساواة بين الجنسين

في العمليات والممارسات التجارية. وفي هذا السياق، ستتاح لمؤسسات دعم الأعمال التجارية والمؤسسات الاستشارية ذات الصلة في تركيا برامجيات اليونيدو الخاصة بمنظّمي المشاريع المتحلّين بالمسؤولية (برامجيات ريب). ونُظمت في مقر اليونيدو في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر دورة تدريبية حول برامجيات ريب مدتها أسبوع واحد لمستشاري الأعمال في أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا.

٥ البيئة والطاقة

تمثّل إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة والعيش في بيئة سليمة متوازنة إيكولوجيا شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة ونمو الإنتاج الصناعي في البلدان الفقيرة في العالم. ومما يؤسف له أن العديد من الصناعات في البلدان النامية مضطرة إلى الاعتماد على تكنولوجيات متقادمة وعمليات تعوزها الكفاءة تستهلك كميات مفرطة من المواد والطاقة. وعلى الصعيد العالمي، يتشبّث المنتجون والمستهلكون على السواء بأنماط إنتاج واستهلاك لا تراعي الموارد المتوفرة في كوكبنا وعدد سكانه المتزايد، ولا قدرة النظام الإيكولوجي الذي يواجه الضغوط حاليا على استيعاب المزيد من الانبعاثات.

ألف– فصل استخدام الموارد الطبيعية عن النمو الاقتصادي

يشكل فصل استخدام الموارد الطبيعية عن النمو الاقتصادي أحد التحديات الرئيسية للتنمية. ففي الوقت الراهن، يتزايد استهلاك المواد والمياه والطاقة، ناهيك عن توليد النفايات والانبعاثات، بتزايد النشاط الاقتصادي. غير أن الموارد المتوافرة في كوكبنا وقدرته على امتصاص الانبعاثات محدودتان. وتتفاقم هذه الصعوبات بفعل النمو السكاني. وفي الماضي كان التقدم المحرز في فصل الانبعاثات عن تزايد النمو الاقتصادي بطيئاً للغاية. وبعدئذ شهد معظم البلدان انخفاضاً في كمية الانبعاثات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فيها، لكن كمية الانبعاثات بالأرقام ما زالت في تصاعد. وتبين الاتجاهات الدولية أن انخفاض شدة استخدام الطاقة أو المواد لم يكن كافيا للتعويض عن تزايد الطلب. ولذا فإن التحدي العالمي يكمن في فصل استهلاك الموارد الطبيعية عن النمو الاقتصادي بالأرقام المطلقة.

وتتناول مبادرة اليونيدو المسمّاة 'الصناعة الخضراء' مسائل من قبيل الإنتاج الأنظف والمتّسم بالكفاءة من حيث استهلاك الموارد، وكفاءة استخدام الطاقة، واستخدام الطاقة المتجددة في التطبيقات الصناعية، وإدارة استهلاك المياه وإدارة النفايات. وتشجع هذه المبادرة الصناعات على الاستفادة من قدرتها على أن تنتج أكثر بموارد أقل. وثمة عدد من الحجج الدامغة لصالح الصناعات الخضراء، ومنها: كفاءتها من حيث استهلاك الموارد وانخفاض انبعاثات الكربون، وفصل الاستهلاك الصناعي للموارد الطبيعية عن إطلاق الانبعاثات الناجم من النمو الصناعي، وزيادة الإنتاجية، وإنشاء صناعات جديدة، وتعزيز إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية، فضلا عن خلق فرص عمل تدعم التحسينات البيئية وكفاءة استخدام الموارد. ولذلك يمكن أن يؤدي إحراز تقدم عن طريق الأخذ بنهج الصناعة الخضراء إلى تراجع الفقر على نحو مستدام ومنصف.

وخلال السنة المستعرضة، واصلت اليونيدو جعل الصناعة الخضراء أولوية على نطاق المنظمة بأسرها. واقتضى ذلك الأخذ بنهج ذي شقين، هما: تمكين الصناعات القائمة من العمل بكفاءة أكبر مع توليد كمية

أقل من النفايات ومن الانبعاثات، وبناء قطاع السلع والخدمات البيئية. وتستند مبادرة الصناعة الخضراء إلى الخبرة الواسعة التي اكتسبتها المنظمة في مجال مساعدة البلدان المتعاملة معها على تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة والمياه، والإنتاج الأنظف، وإدارة المواد الكيميائية والتكنولوجيات إدارة سليمة بيئيا. وتهدف هذه المبادرة إلى ترجمة منجزات المشاريع إلى تحسينات هامة على الصعيد الوطني، تفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق الفصل الذي تمس إليه الحاجة بين التنمية الاقتصادية ونمو استهلاك الموارد الطبيعية وتزايد مستويات التلوث.

وكان من الأحداث الهامة التي شهدها عام ٢٠٠٩ المؤتمر الدولي المعني بالصناعة الخضراء في آسيا، الذي عُقد في مانيلا بالفلبين في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر واشترك في تنظيمه كل من اليونيدو وحكومة الفلبين واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة (الإسكاب) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب). ففي ذلك المؤتمر، اعتمد مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى من ٢٢ بلدا في المنطقة، بالإجماع، إعلان مانيلا بشأن الصناعة الخضراء في آسيا وإطار العمل، الذي يدعو الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية إلى التعاون على تعزيز تنمية الصناعة الخضراء. وتشمل متابعة اليونيدو للمؤتمر صياغة استراتيجيات وطنية للصناعة الخضراء وإعداد لمحات وطنية للكفاءة الإيكولوجية ومجموعة سياسات للصناعة الخضراء.

وكجانب من مبادرة الصناعة الخضراء، عُقد "أسبوع اليونيدو في البحرين" في الفترة من ٢ إلى ٥ شباط/فبراير، وشمل منتدى دام ثلاثة أيام عن موضوع التكنولوجيات الأنظف من أجل التنمية الاقتصادية. وتمثلت حصيلة المنتدى في إعلان المنامة بشأن "القضاء التام على إطلاق النفايات والانبعاثات الصناعية من خلال استخدام التكنولوجيات والمنتجات الأنظف والأكفأ من حيث استهلاك الموارد"، الذي يحث الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية على وضع وتنفيذ استراتيجيات للقضاء التام على إطلاق الملوثات إلى البيئة.

باء- العمل على بناء عالم أنظف يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد

شهد شهر تشرين الأول/أكتوبر استهلال البرنامج المشترك بين اليونيدو واليونيب والمتعلق بالإنتاج الأنظف والمتسم بالكفاءة في استخدام الموارد في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويطبِّق الإنتاج الأنظف المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد استراتيجيات بيئية وقائية على العمليات والمنتجات والخدمات، فيزيد الكفاءة ويحدّ من المخاطر التي تهدد صحة الإنسان وتهدّد البيئة. ويرمي البرنامج المشترك إلى تحسين إنتاجية الموارد والأداء البيئي للمنشآت، وهو يعمل من خلال شبكة من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، توفّر التدريب والمساعدة التقنية والمشورة السياساتية وتحفز الاستثمارات في نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. ومن خلال البرنامج المشترك، يمكن لشبكة المراكز المعنية أن تعمل كشبكة عالمية للإنتاج الأنظف المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد.

وخلال عام ٢٠٠٩، بدأ في ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا والرأس الأخضر تنفيذ مشاريع لإنشاء مراكز أو برامج وطنية للإنتاج الأنظف، وبذلك ارتفع عدد البلدان التي لديها هذه المراكز أو البرامج

استُهلت الأنشطة رسميا في المركز الوطني الأوكراني للإنتاج الأنظف في عام ٢٠٠٩

إلى ٤٦. وشهد عام ٢٠٠٩ وضع مزيد من البرامج وإقامة مزيد من الشبكات للإنتاج الأنظف المتسم بكفاءة استخدام الموارد من أجل الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا والسنغال وموريشيوس. وتمت الموافقة على تنفيذ مشروعين للمتابعة بالتعاون مع المركزين الوطنيين القائمين في تونس وسري لانكا، وكان العمل جاريا على وضع الصيغة النهائية لمشاريع تمديد أخرى بالتعاون مع المراكز الوطنية في أوغندا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وكمبوديا وموزامبيق. وعُقد في سويسرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ اجتماع بشأن إقامة شبكة عالمية لهذه المراكز والبرامج الوطنية بمشاركة خبراء في الإنتاج الأنظف من أكثر من ٤٠ بلدا من البلدان المستفيدة من البرنامج. وتعزّز التعاون مع اليونيب وغيره من الوكالات؛ ومن الأمثلة على ذلك انضمام اليونيدو إلى فرقة عمل مراكش المعنية بالسياحة المستدامة وإلى مبادرة حل مشكلة النفايات الإلكترونية. وبُدئ في صوغ برامج لتشجيع السياحة المستدامة والصناعة ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة، وكذلك في وضع برامج إقليمية للإنتاج الأنظف المتسم بكفاءة استخدام الموارد، ولا سيما في أفريقيا. واستمر البرنامج المواضيعي المتعلق بإيجار الخدمات الكيميائية في عام ٢٠٠٩ بمشاركة مراكز وطنية للإنتاج الأنظف في سبعة بلدان، وبدأ العمل به في الهند. وأُعدّت مبادرة بشأن الاشتراء العام المستدام من أجل كولومبيا. ويقوم العديد من هذه المراكز الوطنية حاليا بتنفيذ مشاريع دولية لنقل التكنولوجيا الأنظف من أجل تحقيق كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، بما في ذلك بعض المشاريع المنفذة بتمويل من مرفق البيئة العالمية.

وقد قرّرت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة أن يُنظَّم برنامج العمل المتعدد السنوات لما بعد عام ٢٠٠٣ على أساس سبع دورات مدة كل منها سنتان وتركز على مجموعات مسائل مواضيعية منتقاة. وخلال السنة المستعرضة، أدت شبكة المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف دورا قياديا في التحضيرات للدورة المواضيعية الرابعة للجنة التنمية المستدامة، التي ستشمل الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ وستركز على الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات وعلى النقل، والتعدين، والاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقامت اليونيدو، بالتعاون مع المائدة المستديرة الأفريقية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ومع المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في أفريقيا، بإعداد تقرير عن حالة إدارة النفايات والمواد الكيميائية في أفريقيا، باعتباره مساهمة في

التحضيرات التي تقوم بها أفريقيا للدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة التي ستُعقد في أيار/مايو ٢٠١٠. وركّزت مساهمة اليونيدو في الأعمال التحضيرية لدورات لجنة التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا على الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

وشاركت اليونيدو في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية، الذي عُقد في جنيف في أيار/مايو، وكان أيضا هو الاجتماع الرابع لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية استكهولم.

ويلبي النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الأول لإدارة المواد الكيميائية في عام ٢٠٠٦، الحاجة إلى تقييم المواد الكيميائية وإدارتها بمزيد من الفعالية من أجل تقليل آثارها السلبية على صحة الإنسان وعلى البيئة. وفي عام ٢٠٠٩ بدأت اليونيدو الأعمال المتعلقة بمشاريع تنفيذ النهج الاستراتيجي في بلدان منها بيرو والسلفادور ومصر، وذلك في إطار برنامج البداية السريعة الذي أنشاه المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية في دورته الأولى المعقودة في عام ٢٠٠٦ من أجل دعم المراحل الأولى لبناء القدرات والتنفيذ في البلدان النامية.

ويشمل إيجار الخدمات الكيميائية الإدارة الكفؤة للمواد الكيميائية وسبل الحد من الانبعاث ذات الأثر السلبي على البيئة. وقد أُعلن في ١٣ أيار/مايو، في المؤتمر الدولي الثاني لإدارة المواد الكيميائية المعقود في جنيف، عن جائزة عالمية لإيجار الخدمات الكيميائية، وهي مبادرة مشتركة بين اليونيدو والوزارة الاتحادية النمساوية للزراعة والغابات والبيئة وإدارة المياه. وهذه الجائزة هي الأولى من نوعها، وترمي إلى المساهمة في تخضير الصناعات، ودعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والإيعاز للشركات في جميع أنحاء العالم بالانخراط في ممارسات إيجار الخدمات الكيميائية. وسيقام حفل منح الجائزة النهائية في عام ٢٠١٠. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر أقامت اليونيدو شبكة وطنية تابعة لها لإيجار الخدمات الكيميائية، وذلك في كلية التكنولوجيا والميتالورجيا في جامعة بلغراد في صربيا.

واستمر في عام ٢٠٠٩ العمل على الإزالة الفعالة للملوثات العضوية الثابتة. وفي نيسان/أبريل، اجتمع فريق من اليونيدو مع شركات يابانية مهتمة بعمليات تنظيف مخزونات الملوثات العضوية الثابتة في آسيا، وزار عددا من المواقع. وشملت المناقشات مسألة تقديم دعم مماثل لبلدان شرق أفريقيا. وقامت اليونيدو، كإجراء متابعة موصى به في الخطة الوطنية للصين لعام ٢٠٠٧ لتنفيذ اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة، بإعداد مشروع تكنولوجيا غير قائمة على الحرق، بتمويل من مرفق البيئة العالمية، للتخلص من مخزونات المبيدات الحشرية والرماد المتطاير الغني بالديوكسين المتأتي من محارق النفايات. وأُعد في عام ٢٠٠٩ مقترحان للهند بشأن مشروعين تاليين لخطة التنفيذ الوطنية، وقُدِّما إلى مرفق البيئة العالمية للموافقة عليهما، وهما يركزان على إدارة المركّبات الثنائية الفينيل المتعدد التكلور والتخلص منها، ومعالجة النفايات الطبية والتخلص منها. ويُتوقع بدء تنفيذهما في عام ٢٠١٠.

وأُحرز تقدم في العمل المتعلق بالمشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية في أنغولا وسوازيلند، الرامية إلى التوعية بالملوثات العضوية الثابتة وإعداد خطة تنفيذ وطنية وفقا للمادة ٧ من اتفاقية استكهولم. وفي مجالات أخرى تعمل المنظمة على نحو يتعدّى نطاق خطط التنفيذ الوطنية. فقد أقر مرفق البيئة العالمية، على سبيل

مشاركون يحضرون المؤتمر المعني بأفضل التقنيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية في رومانيا

المثال، مشاريع لليونيدو في مجال إدارة النفايات الطبية والتخلص منها وبناء القدرات في الصين، والتخلص من المركّبات الثنائية الفينيل المتعدد التكلور في أذربيجان وأرمينيا والجزائر وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والمغرب ومنغوليا والهند، وتنظيف مواقع ملوثة في غانا ونيجيريا، واعتماد استراتيجيات بشأن أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في فييت نام والبلدان الواقعة على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن. ومع تزايد عدد البلدان التي تبدأ في تطبيق خطط التنفيذ الوطنية الخاصة بها ستزداد أيضا طلبات الحصول على التعاون التقني من اليونيدو. واستمر في سلوفاكيا والفلبين في عام ٢٠٠٩ العمل في مشروع للترويج للتكنولوجيات غير القائمة على الحرق لإزالة الملوثات العضوية الثابتة، في حين بدأ للتو تنفيذ مشروع مماثل في الصين.

والحكومات ملزمة وفقا لاتفاقية استكهولم باستخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية للحد من انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة أو القضاء عليها. وتمثل المنتديات العالمية والإقليمية أدوات هامة لتيسير تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بهذه التكنولوجيات/الممارسات. وإثر الاجتماع الافتتاحي الناجح للمنتدى الإقليمي الخاص بأفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لشرقي آسيا وجنوبها الشرقي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نُظِّم منتدى مماثل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في بوخارست برومانيا من أجل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وتلا تنظيم المنتدى الجديد عقد حلقة تدريبية بشأن تنفيذ المادة ٥ من اتفاقية استكهولم والاستخدام العملي للمبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية. وستُقام منتديات إقليمية أخرى تتعلق بهذه التكنولوجيات والممارسات من أجل أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي والمنطقة العربية.

وفي منتصف عام ٢٠٠٩ سُلِّم المشروع المتكامل لإدارة النفايات وإعادة تدويرها، المنفَّذ في كوبا، إلى الحكومة رسميا، وهو أحد المشاريع الرئيسية لليونيدو في مجال الإنتاج الأنظف. وفي المنطقة التجريبية للمشروع، في بلدية بلايا في هافانا، قُلصت بنسبة ٣٨ في المائة النفايات البلدية الصلبة المراد استخدامها كمادة للدفن في مكبٍّ للقمامة، وذلك نتيجة لجمع النفايات العضوية والنفايات غير

العضوية منفصلتين. وتعمل منشأة الغاز الأحيائي جيدا وتوفر الطاقة لمركز النفايات البلدية الصلبة في مكّب 'كالي ١٠٠' من خلال الشبكة الكهربائية الداخلية. وقد جُهِّز أول مختبر وطني لإجراء الفحص التحليلي للأسمدة العضوية تجهيزا كاملا، وتم تعزيز تقنيات المكبّ لكفالة تهيئة مكبّ آمن وملائم للبيئة. كما أفضى الأخذ بنظام جديد لدفع تكاليف جمع النفايات في مكّب 'كالي ١٠٠' إلى تخفيض كبير في التكاليف التي تتكبدها مدينة هافانا. وتم تدريب خبراء وطنيين مجموعهم ١٢٠ ١ على الإدارة الأنظف للنفايات البلدية الصلبة.

ويستهدف برنامج المياه الدولية التابع لمرفق البيئة العالمية نظم المياه العابرة للحدود، مثل أحواض الأنهار التي تتدفق فيها المياه من بلد إلى آخر، أو موارد المياه الجوفية المشتركة بين عدة بلدان، أو النظم الإيكولوجية البحرية التي تحدها أكثر من دولة واحدة. وفي عام ٢٠٠٩ انضمت اليونيدو إلى فرقة العمل المعنية بالمياه الدولية، التابعة لمرفق البيئة العالمية، والتي تعمل كجهة تنسيق بين الوكالات المنفذة لمشاريع مرفق البيئة العالمية وأمانة المرفق. وتساعد فرقة العمل على صوغ برامج مرفق البيئة العالمية وتنسيق تنفيذها. وهي تعقد اجتماعات شهرية عن بعد بين ممثلي كل من الوكالات المنفذة العشر. ومن المسائل التي تتناولها فرقة العمل ما يلي: تلوث المياه العابرة للحدود؛ والاستخراج المفرط لموارد المياه الجوفية؛ والاستغلال غير المستدام لمصائد الأسماك؛ وحماية موائل مصائد الأسماك؛ والأنواع التوسّعية؛ وتحقيق التوازن بين الاستخدامات المتنافسة للموارد المائية. وتشترك اليونيدو في تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة ذات الصلة بالمياه، وقد دُعيت في آذار/مارس لإلقاء كلمة رئيسية في المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي عقد في اسطنبول بتركيا. كما شاركت في مؤتمر المياه الدولية الاثنا سنوي الخامس لمرفق البيئة العالمية، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر في منطقة الحاجز المرجاني العظيم في أستراليا.

واستمر العمل في عام ٢٠٠٩ في مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار غينيا الذي يهدف إلى قلب الاتجاهات في مجال تدهور الموارد الطبيعية. ويدعم هذا المشروع الذي تنفذه اليونيدو ستة عشر بلدا في غرب أفريقيا في إعادة بناء صناعة مصائد الأسماك المستنفدة، والحد من التلوث في البر والبحر، واستعادة الموائل المتدهورة. وثمة مشروع جار هام آخر يعالج المخاطر التي تطرحها الآثار الناجمة عن الأنشطة المتصلة بالتنمية، وخاصة السياحة، على الموارد البحرية والساحلية على طول ساحل أفريقيا جنوب الصحراء الممتد على مسافة ٠٠٠ ٤٨ كيلومتر. ويتمثل أحد أهداف المشروع في استبانة أفضل الممارسات والتكنولوجيات المتاحة للحد من الملوثات وللاستثمار في السياحة التآزرية المستدامة.

وقد حظي مشروع جديد بشأن التقييم والإدارة المتكاملين للنظام الإيكولوجي البحري الكبير في خليج المكسيك بالموافقة النهائية لمرفق البيئة العالمية في عام ٢٠٠٩، وهو قيد التنفيذ. ويجري الإعداد لمشروع عالمي عنوانه "إقامة شراكات مع المشاريع التجارية الزراعية ترمي إلى الحد من تأثير العناصر الغذائية الزائدة على النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة"، وذلك استعدادا لتمويله من مرفق البيئة العالمية بالتشارك مع اليونيب. وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، ستستخدم تونس ومصر والمغرب منهجية اليونيدو الخاصة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا من أجل تحسين كفاءة استخدام المياه وتقليل الصبائب الصناعية. وسيتناول هذا المشروع في المقام الأول المناطق الصناعية الحساسة، التي ترتبط بالمواد السمية الثابتة. وسيبين هذا المشروع فوائد اتباع نهج متكامل يشمل اعتماد أفضل التكنولوجيات المتاحة، والإنتاج الأنظف والتكنولوجيا

النظيفة، وممارسات الإدارة البيئية المناسبة. وتستخدم اليونيدو أيضا منهجية نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا في سياق مشروع للمياه والصرف الصحي من أجل حوض نهر في هندوراس، ممول من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ووفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، هناك نحو ٢٠ مليون شخص في بنغلاديش معرضون للخطر من جرّاء شرب المياه الملوثة بالزرنيخ. وقد أُنجزت بنجاح في عام ٢٠٠٨ الأعمال الرامية إلى التخفيف من تلوث المياه الجوفية بالزرنيخ المتأتي من المعادن الموجودة في التربة. وشملت أنشطة المتابعة المصمَّمة خلال عام ٢٠٠٩ تقييم تأثير المشروع من خلال سلسلة من حلقات العمل والحلقات الدراسية.

وفي الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية للشراكة الخاصة بمشروع "غلوبل ميركوري"، الذي عُقد في جنيف في مطلع نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عُيِّنت اليونيدو وكالة رائدة في مجال الشراكات الخاصة بأنشطة تعدين الذهب يدويا وعلى نطاق ضيِّق، التي تهدف إلى الحد من استخدام الزئبق والكف عن استخدامه في تلك الأنشطة. وقد حُدِّد في مجال الشراكة المذكور هدف يتمثل في خفض الطلب على الزئبق بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٧.

جيم– الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة

حلقة العمل التقنية حول مرصد اليونيدو للطاقة المتجددة الخاص بأمريكا اللاتينية، التي عقدت في كولومبيا

شهدت السنة المستعرَضة استمرار بعض أنشطة المشاريع المبيَّنة في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨، مثل تقديم الدعم للمركز الدولي لتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية في تركيا، وهو مشروع تنفذه اليونيدو لإثبات جدوى تكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية واستخدامها على نطاق واسع في البلدان النامية، أو لإنشاء مرصد للطاقة المتجددة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. والمرصد هو برنامج متعدد المؤسسات ومتعدد التخصصات، يجمع كافة الجهود المبذولة داخل المنطقة وخارجها للحث على اتخاذ إجراءات في مجال الطاقة المتجددة من شأنها تعزيز أمن الطاقة والحد من الفقر في المنطقة. وشملت الأنشطة البارزة الأخرى التي نُفِّذت خلال عام

٢٠٠٩ المساعدة على تنفيذ المعيار الدولي لإدارة الطاقة المعتمد حديثا 'إيسو ٥٠٠٠١' والأنشطة المشتركة مع المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في مجال كفاءة استخدام الطاقة والأخذ بتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

وبالإضافة إلى أنشطة المشاريع الجارية المذكورة أعلاه، ثمة أنشطة أخرى بلغت حاليا المرحلة النهائية من مراحل التخطيط. وثمة مبادرة واعدة بصفة خاصة ترمي إلى تشجيع إقامة شبكات صغيرة مستندة إلى الطاقة المتجددة لاستخدامها في توفير الكهرباء للأرياف وفي الإنتاج، وإقامة محطات طاقة كهرمائية صغيرة متعددة الأغراض في غرب أفريقيا. وفي نهاية عام ٢٠٠٩ تمت الموافقة على تقديم مِنح لإعداد مشاريع في تشاد والرأس الأخضر وسيراليون وغامبيا وغينيا وكوت ديفوار وليبريا ونيجيريا.

وتقوم اليونيدو، بدعم من حكومة النمسا، بإنشاء مركز إقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في برايا بالرأس الأخضر تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسيبدأ المركز عملياته في الشهور المقبلة وسيركّز على ما يلي:

- وضع سياسة إقليمية وإطار تنظيمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة؛
- وضع نظام متفق عليه إقليميا لمعايير المعدات ووسمها حسب أدائها؛
- بناء قدرات الجهات التمكينية والجهات المتعاملة في الأسواق بشأن مختلف جوانب الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة؛
- إقامة نظام لإدارة المعلومات المتعلقة بالطاقة المتجددة وبكفاءة استخدام الطاقة في المنطقة؛
- إعداد خريطة لموارد الطاقة المتجددة لكل من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- إقامة منصة معرفية على الإنترنت لتشجيع التعاون الإقليمي والأقاليمي؛
- تشجيع الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.

تخزين الهيدروجين في الصهاريج في تركيا

وتتّسم التكنولوجيات المنخفضة الكربون بأهمية أساسية لمواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ ولاستغلال الفرص التي يتيحها (انظر الفصل ١). ومسألة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية مسألة حاسمة الأهمية للأنشطة التي تنفذها اليونيدو في مجال الطاقة المتجددة. وفي عام ٢٠٠٧، طلبت اليونيدو إجراء دراسة لتقييم مصادر المعلومات الموجودة حاليا بشأن ما هو متاح للبلدان النامية من تكنولوجيات تحويل الكتلة الأحيائية. وقُدّمت توصيات بشأن الدور الذي يمكن لليونيدو الاضطلاع به لتحسين تدفق المعلومات. وفي الوقت نفسه، اتصلت اليونيدو بشبكتها الخاصة بمراكز الإنتاج الأنظف من أجل تحديد المعلومات التكنولوجية اللازمة لأصحاب المشاريع. وأدت نتائج هذه الدراسات إلى إعداد مشروع لإنشاء منصة معلومات على الإنترنت تعمل بالاتصال الحاسوبي المباشر بشأن تكنولوجيا تحويل الكتلة الأحيائية يُستهل العمل بها في عام ٢٠١٠. وستوفّر هذه المنصة معلومات عن التكنولوجيات المتاحة تجاريا في مجال الطاقة الأحيائية، ومورِّديها، والبيانات البيئية والاقتصادية، وستقدم وصفا لعدد من التجارب الناجحة. وتُستكمل قاعدة البيانات بمجموعة مواد تدريبية عن الطاقة الأحيائية من أجل مقرّري السياسات والمهنيين الممارسين في المنشآت في مجال التكنولوجيا، والسياسات، والاقتصاد الاجتماعي، والتمويل، وتقدم تدريبا مفصلا للمعنيين بصناعات تجهيز الكاكاو والبن وزيت النخيل والأرز والسكر والأخشاب والخضروات وصناعات تجهيز الأغذية.

وفي مجال كفاءة الطاقة، استُهل في عام ٢٠٠٩ برنامج رئيسي بشأن معايير إدارة الطاقة وإقامة النظم الصناعية المثلى (المحركات والبخار والهواء المضغوط). ويستهدف البرنامج بلدانا آسيوية مختارة، هي إندونيسيا وتايلند والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا. وتعمل اليونيدو بالتعاون الوثيق مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومرفق البيئة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والبنك الدولي، فضلا عن مجموعة واسعة من أهم أصحاب المصلحة والصناعات ومؤسسات التمويل على الصعيد الوطني.

متدرّبون من جزر سليمان يعرضون الشهادات التي نالوها عقب التدريب على صيانة وحدات الطاقة الشمسية

وبغية توفير منبر للخبراء من الدول الأعضاء لمناقشة تجارب وخبرات كل منها وتبادلها والتعلم منها، نُظّم مؤتمران هامان في عام ٢٠٠٩.

وعقدت اليونيدو في حزيران/يونيه "مؤتمر فيينا للطاقة – نحو برنامج متكامل للطاقة لما بعد عام ٢٠٢٠"، كجزء من سلسلة من الحوارات التي تتناول أهم المواضيع المتصلة بالطاقة والصناعة الخضراء وتهدف إلى جمع صنّاع السياسات وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني لمناقشة مسائل الطاقة في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية. وبصفة أكثر تحديداً، كان هذا المؤتمر يهدف إلى تحديد مسارات العمل التي من شأنها أن تمهد السبيل لمستقبل أكثر استدامة يتسم بانخفاض انبعاثات الكربون. وضم المؤتمر، الذي شارك في تنظيمه كل من حكومة النمسا والمعهد الدولي لتحليل النُظم التطبيقي، أكثر من ٧٠٠ مشارك. وشاركت الوكالات الرائدة في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، مثل اليونيب ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب)، والبنك الدولي، مشاركة نشطة في وضع البرنامج وفي توجيه مناقشات الجلسات العامة والجلسات الموازية والمشاركة فيها.

متكلمون في مؤتمر فيينا للطاقة

وانطلاقاً من أعمال المنتدى العالمي للطاقة المتجددة الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٨ في فوث دو إيغواتشو بالبرازيل، نظمت اليونيدو في تشرين الأول/أكتوبر، في ليون بالمكسيك، بالتعاون مع وزارة الطاقة في المكسيك، منتدى عالميا للطاقة المتجددة. وضم هذا المنتدى، الذي كان عنوانه الفرعي "توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة"، أكثر من ٢ ٠٠٠ مشارك من ٧٣ بلدا، يمثلون الحكومات والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وكان الهدف الرئيسي من المنتدى هو تعزيز التعاون الأقاليمي وتشجيع الشراكات الابتكارية بين أصحاب المصلحة المتعددين بغية توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي العالم أجمع. وبحث المنتدى أيضاً التكنولوجيات المتجددة باعتبارها وسيلة هامة لتحقيق أمن الطاقة والحد من الفقر والوصول بالمجتمع إلى عهد ما بعد انبعاثات الكربون.

ولهذه المؤتمرات الكبرى آثار جانبية مستحبة تتمثل في أنها توفّر فرصة لإقامة شراكات جديدة مع منظمات من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وفي عام ٢٠٠٩ ساهمت اليونيدو مجددا في مبادرات مثل الشراكة العالمية للطاقة الأحيائية، وهي مبادرة للتعاون الدولي تستضيفها الفاو، فضلا عن اجتماع المائدة المستديرة بشأن أنواع الوقود الأحيائي المستدام. وهذا الاجتماع هو مبادرة دولية ينسقها المعهد الاتحادي

السويسري للتكنولوجيا في لوزان وتتيح إجراء حوار بين المعنيين بضمان استدامة إنتاج أنواع الوقود الأحيائي وتجهيزها، من المزارعين والمنشآت والمنظمات غير الحكومية والخبراء والحكومات والوكالات الحكومية الدولية.

المنتدى العالمي بشأن الطاقة المتجددة المعقود في المكسيك

وانضمّت اليونيدو إلى برنامج تسخير المعلومات لأغراض التنمية، الذي ييسره البنك الدولي، لدعم دراسة عن مراكز الابتكار الخاصة بالتكنولوجيا المناخية من أجل تحقيق فهم أوسع لهذا المفهوم وأهميته للبلدان النامية. وتتمثل مساهمة اليونيدو في توفير تحليلات تنطلق من القاعدة إلى القمة على المستوى الإقليمي، وتركز على قدرات المراكز والشبكات القائمة على تسريع عملية تطوير التكنولوجيات ذات انبعاثات الكربون المنخفضة في قطاع الصناعة التحويلية ونشرها وتعميمها في سري لانكا وتايلند. وتعمل اليونيدو أيضا بالتشارك مع المعاهد الوطنية لبحوث الطاقة، مثل المختبر الوطني للطاقة المتجددة ومختبر لورنس بيركلي الوطني، التابعين لوزارة الطاقة في الولايات المتحدة، أو معهد الطاقة والموارد في الهند. ويجري أيضا العمل على إبرام اتفاقات تعاون مع عدد من الوكالات الوطنية للطاقة.

دال– بروتوكول مونتريال

تقدم اليونيدو مساعدتها منذ عام ١٩٩٢ إلى البلدان النامية من أجل بلوغ أهدافها المتعلقة بالامتثال لبروتوكول مونتريال. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية جرى التركيز على التخلص التدريجي من مركّبات الكلوروفلوروكربون، مع تحديد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أجلا للتخلص التدريجي التام منها في البلدان النامية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أنجزت اليونيدو الخطط الوطنية للتخلص التدريجي من هذه المركّبات، وخُطط إدارة التخلص التدريجي النهائي منها، والخطط القطاعية، في أكثر من ٨٥ بلدا. وتم في إطار مشاريع اليونيدو التخلص التدريجي من نحو ٤٧ ٠٠٠ طن متري من مجموع كمية مركّبات الكلوروفلوروكربون المستهلكة والمنتجة سنويا.

أحد نظراء اليونيدو في مشروع جديد للتخلص التدريجي من مركّبات الكلورو فلوروكربون المهلجَن

وتُعدُّ البرامج التدريبية جزءا لا يتجزّأ من جميع مشاريع اليونيدو المموّلة من الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال. وتشمل الوحدات النمطية التدريبية مهارات إدارية وتقنية، وتدريب المشغِّلين والموظفين التقنيين، والتعامل الآمن مع المعدات الجديدة والمواد الكيميائية. وتستخدم اليونيدو، حيثما يكون ذلك ممكنا، الخبرة الفنية الوطنية لتشجيع البلدان على تولي ملكية المشاريع. وكان الحال على هذا النحو في الجزائر والصين ومصر. وستنظم اليونيدو في آذار/مارس ٢٠١٠ دورة تدريبية في اليابان، بعد نجاح دورة مماثلة في عام ٢٠٠٧، من أجل نحو ٢٥ موظفا وطنيا معنيين بالأوزون من بلدان في آسيا وأماكن أخرى.

وتضطلع اليونيدو أيضا بدور بارز في التخلص التدريجي من بروميد الميثيل، وهو من مواد التبخير ذات القدرة العالية على استنفاد الأوزون. وقد استُهل في عام ٢٠٠٩ في زامبيا مشروع مساعدة تقنية من أجل التخلص التدريجي التام من بروميد الميثيل في مجالات التبغ، والزهور المقطوفة، والبستنة، واستخدامات ما بعد الحصاد، في حين واصلت اليونيدو مساعدة غواتيمالا ومصر على تحقيق أهداف الامتثال لبروتوكول مونتريال. وتمكّن البلدان كلاهما من تحقيق هدفهما الأول المتمثل في تخفيض استخدام هذه المادة بنسبة ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ويجري حاليا تنفيذ المرحلة الثانية في مصر لإنجاز التخلص التدريجي التام من هذه المادة بحلول عام ٢٠١٣. وقُطع شوط رئيسي في تقديم اليونيدو المساعدة إلى قطاع الزراعة في البرازيل في عام ٢٠٠٩ باستكمال التخلص التدريجي من استخدام بروميد الميثيل، إثر اعتماد طرائق خالية من هذه المادة.

ويتزايد عدد الأشخاص الذين يستخدمون المناشيق بتزايد الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي في جميع أنحاء العالم. وقد أُحرز في عام ٢٠٠٩ تقدم جيد في التحول إلى استخدام المناشيق الخالية من مركّبات الكلوروفلوروكربون في إيران (الجمهورية-الإسلامية) ومصر والمكسيك، وتم تحديد مورِّدي هذه التكنولوجيا. وفي مطلع عام ٢٠٠٩، أُقر مشروع اليونيدو الخاص بمناشيق الجرعات المعيَّرة في الصين وتم تسليم المعدات في الموقع وتحديد مورِّدي التكنولوجيا. ورغم أن الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ هو الأجل النهائي المحدد للتخلص التام من مركّبات الكلوروفلوروكربون فقد مُدِّدت هذه الفترة إلى

عام ٢٠١١، في إطار قاعدة الاستخدامات الضرورية، فيما يخص الاستخدام الطبي الطويل الأمد لمركّبات الكلوروفلوروكربون في عدة بلدان تصنع مناشيق تحتوي على هذه المركّبات. وتأذن هذه القاعدة، التي استحدثتها الأطراف عند التوقيع على بروتوكول مونتريال، باستخدام المواد المستنفدة للأوزون للعلاج في بعض الحالات الطبية الحرجة.

وعكفت اليونيدو منذ عام ٢٠٠٧ على معالجة مسألتين جديدتين سُلط الضوء عليهما في جدول أعمال بروتوكول مونتريال، وهما التخلص التدريجي من مركّبات الكلوروفلوروكربون المهلجن، وتدمير كميات المواد المستنفدة للأوزون والمعدات التي تحتوي على تلك المواد. ويجري إعداد مشاريع تجريبية لتدمير المواد المستنفدة للأوزون في تركيا والجزائر والصين والمكسيك وفي أحد بلدان أفريقيا وأحد بلدان غرب آسيا. ويطرح الطابع التقني المعقد لتكنولوجيات تحويل مركّبات الكلوروفلوروكربون المهلجن عددا من التحديات. وستكون خبرة اليونيدو قيِّمة للغاية لضمان اتباع نهج شامل ومستدام، يتمثل في الكف عن استخدام المواد التي يمكن أن تستنفد الأوزون، وخفض إمكانات الاحترار العالمي، وتحقيق كفاءة استهلاك الطاقة، وتحقيق تكلفة معقولة مقارنة بالفعالية.

وبلغت اليونيدو المرحلة النهائية من إعداد خطط إدارة التخلص التدريجي من مركّبات الكلوروفلوروكربون المهلجن في ٤٠ بلدا. وفي الاجتماع التاسع والخمسين للجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، الذي عقد في بورت غالب بمصر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كانت اليونيدو أول وكالة منفِّذة تقدم خططا لإدارة التخلص التدريجي من هذه المركّبات، واستُخدمت هذه الخطط كأساس للمناقشة.

وبالنظر إلى قرار تجميد مستوى مركّبات الكلوروفلوروكربون المهلجن في عام ٢٠١٣، المحسوب على أنه متوسط مستويات الاستهلاك في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، سيتعين على عدد من البلدان تنفيذ أنشطة انفرادية للتخلص التدريجي من هذه المركّبات، والقيام في الوقت نفسه بإعداد خطط لإدارة التخلص التدريجي من هذه المركّبات، بغية التخفيف من الارتفاع المتوقع في مستويات الاستهلاك بعد عام ٢٠١٣. ووافقت اللجنة التنفيذية أيضا على مشروع قدّمته اليونيدو للتخلص التدريجي من مركّبات الكلوروفلوروكربون المهلجن. وبالنظر إلى أنه أول مشروع استثماري ستجري الموافقة على تنفيذه فإن الاستراتيجية المقترحة له، وتنفيذه فيما بعد، سيُستخدمان كمثال لتحسين تصميم مشاريع التخلص التدريجي من مركّبات الكربون المهلجن في المستقبل.

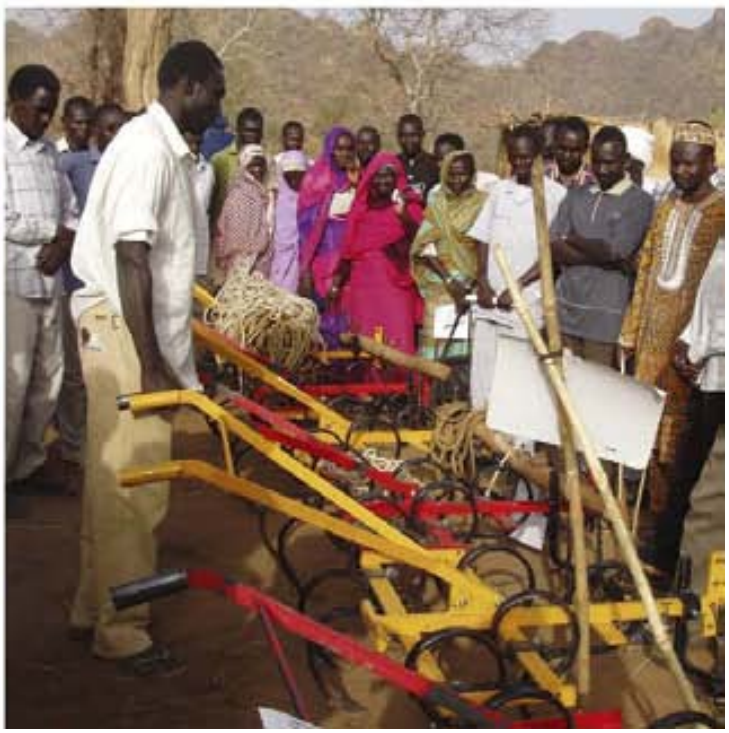

٦ البرامج الجامعة

ألف– التعاون بين بلدان الجنوب

سلَّم بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد لليونيدو، الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٥، بأن التعاون بين بلدان الجنوب هو من سمات العمل التي تزداد أهميتها باطراد في اليونيدو. وهذا التعاون، الذي يُكمل النقل التقليدي للموارد وللتكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، يمكِّن البلدان النامية من الاستفادة من تجارب البلدان النامية الأخرى الأكثر تقدما.

وقد افتُتح أول مركز لليونيدو للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٧ في الهند. وألقى وزير التجارة والصناعة خلال حفل افتتاحه كلمة قال فيها "إن الهند بحاجة للتعلُّم بقدر استطاعتها أن تُعلِّم، وهي في حاجة للتلقي بقدر استطاعتها أن تعطي. فالفائدة المتبادلة هي الأمر المقصود". وتنطبق هذه الكلمات على جميع الاقتصادات الناشئة التي بلغت مستوى معيناً من التصنيع وباتت مستعدة لتبادل تجاربها الناجحة والدروس التي استخلصتها مع الاقتصادات التي تحتل مراتب أدنى منها على سلم التنمية الصناعية. وليس هذا المفهوم بالجديد. فقد شجّعت اليونيدو منذ مطلع عهدها التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية، بيد أن هذا المفهوم تطوَّر بمرور الزمن ليشمل استثمار كل بلد في اقتصاد البلد الآخر.

وستُضاف قريبا إلى مركزي التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب التابعين لليونيدو، القائمين في الصين والهند، مراكز جديدة في إندونيسيا وإيران (جمهورية–الإسلامية) والمغرب. ويرتبط مركز التعاون الصناعي في

التعاون بين بلدان الجنوب. خبراء سريلانكيون ومعدات صينية ومتدرّبون رواندیون

جمهورية إيران الإسلامية بمركز التكنولوجيا النانوية المُنشأ مؤخرا في طهران، وتبلغ ميزانيته نحو ٤ ملايين دولار. وقد وافقت حكومة المغرب على دعم إنشاء مركز في الرباط.

وتتجلى في المشاريع والبرامج التي تنفذها اليونيدو الأهمية المتزايدة للتعاون بين بلدان الجنوب. وتقدم بلدان الجنوب قدراً متزايداً من المساهمات والموارد في سياق التعاون التقني، ولا سيما في مجالات الصناعات الغذائية والطاقة المتجددة وبناء القدرات التجارية. ومن الأمثلة على ذلك مركز اليونيدو الجديد لتتبع الصادرات الصناعية–الزراعية المُنشأ في مصر (Etrace) (انظر الفصل ١، الباب واو–٤)، الذي يشتمل على عناصر قوية من عناصر التعاون بين بلدان الجنوب، من شأنها أن تعزِّز الأمن الغذائي والصادرات على الصعيد الإقليمي. ومن الأمثلة الأخرى في هذا الصدد أن خبراء من سري لانكا ظلوا يستخدمون على مدى السنوات الثلاث الماضية معدّات صينية للمساعدة على إنشاء خدمات محطات صغرى للطاقة الكهرمائية في الأرياف لاستخدامها في الأغراض الإنتاجية والمنزلية في ثلاث مناطق في رواندا.

وقد بذلت اليونيدو جهدا صادقا لإقامة الشراكات مع المؤسسات التي تعزز التعاون بين بلدان الجنوب. وكانت مراكز اليونيدو للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب موضوع المقال الأول الصادر في المجلة نصف السنوية *South-South in Action* التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصدارها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ شاركت اليونيدو في المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي نظمته – في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية – الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التابعة للبرنامج الإنمائي.

وفي سياق إعداد توصيات سياساتية للمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا، الذي عُقد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر، عملت اليونيدو مع عدد من الشركاء المعنيين، من بينهم مركز الجنوب، وهو مجمع دولي حكومي للأبحاث بشأن السياسات للبلدان النامية يوجد مقره في جنيف بسويسرا. واستُهلت أيضا خلال العام مناقشات مع مصرف التنمية الأفريقي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب.

باء– أقل البلدان نموا

ازداد الدعم الذي تقدمه اليونيدو لأنشطة أقل البلدان نموا بنسبة ٣٠ في المائة في السنة في المتوسط في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يتجلى فيه بوضوح تصميم المنظمة على مساعدة أفقر الناس على الخروج من حالة الفقر التي يعيشون فيها. وتركّز تنفيذ المشاريع الخاصة بأقل البلدان نموا خلال الفترة نفسها، بنسبة تقارب ٨٠ في المائة، على أفريقيا، التي تضم ٣٣ بلدا من البلدان التسعة والأربعين المصنّفة في فئة أقل البلدان نموا. واقترنت الزيادة في عدد المشاريع والبرامج المنفّذة لصالح أقل البلدان نموا بزيادة التركيز على إقامة الشراكات وعلى المساهمات السياساتية المصمّمة خصيصا لتناسب احتياجات أقل البلدان نموا.

وعُقد في فيينا، في كانون الأول/ديسمبر، آخر المؤتمرات الوزارية المتتابعة الثلاثة المكرّسة لأقل البلدان نموا. وانطلاقا من النجاح الذي حقّقه مؤتمرا عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨، اللذان ركّزا أساسا على إسهام اليونيدو في مبادرة بناء القدرات التجارية ومبادرة المعونة لصالح التجارة، نظر المؤتمر الوزاري الثالث لأقل البلدان نموا في

آثار الركود الاقتصادي العالمي على أقل البلدان نموا وفي آثاره المتوقعة في الأجلين القصير والمتوسط. وإعدادا للمؤتمر الوزاري، طلبت اليونيدو إجراء عدد من الدراسات حول طائفة من المواضيع تمتد من الدراسة العامة للمسائل العالمية والإقليمية ذات الصلة إلى ثلاث دراسات قطاعية بشأن الفاكهة والخضراوات، ومصائد الأسماك، ومنتجات الألبان، في ثمانية من أقل البلدان نموا في آسيا وأفريقيا. وشملت الدراسات استعراضات للسياسات القائمة وتحليلات لفعاليتها في السياقين الإقليمي والعالمي، كما حدِّدت القوى الأساسية المحركة للنمو.

وأعاد الإعلان الوزاري الذي اعتُمد في ختام المؤتمر التأكيد على قناعة أقل البلدان نموا بأنه، في حين أنها هي المسؤولة الرئيسية عن تنميتها، فإن الشراكات الدولية والتعاون الدولي يؤديان دورا حاسم الأهمية في هذا الصدد. كما أقرت هذه البلدان بأن التنمية الفعالة تعتمد على التنويع الاقتصادي، وبناء القدرات، والالتزام بالمعايير الدولية للنوعية، ونقل التكنولوجيا، وتحسين القدرة التنافسية، وتخصيص موارد وطنية لبناء القدرات الإنتاجية.

"فأقل البلدان نموا تستطيع، من خلال الوفاء بمجموعة من الشروط المسبقة وتحسين قدرات التكيف على استخدام التكنولوجيا العصرية والاستغلال التجاري للمعارف الجديدة، أن تتخطى عدة مراحل تنموية وتنتقل إلى درجة أعلى على سلّم التصنيع."

كانديه يومكيلاّ، المدير العام لليونيدو، في كلمته أمام المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٩

وأُقرّت خطة العمل الوزارية من جانب المؤتمر العام لليونيدو في دورته الثالثة عشرة التي عُقدت في أعقاب مؤتمر أقل البلدان نموا. واتفق المؤتمر العام على ضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي في أقل البلدان نموا بغية تعزيز الأمن الغذائي والقدرات الإنتاجية، وتقليل قابلية تلك البلدان للتأثر بالصدمات الخارجية. واتفق المؤتمر على أن هذا الهدف سيتحقّق بالأخذ بنهج ذي شقين، يركز على البحوث السياساتية والاستراتيجية من جهة، وعلى المشاريع الإيضاحية ذات الصلة بالأعمال البحثية من جهة أخرى. وستركز هذه الأنشطة على المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية: الصناعات الزراعية؛ والابتكار ونقل التكنولوجيا والإنتاجية؛ وتنمية القطاع الخاص والاستثمار؛ والبنية التحتية الصناعية؛ وحيز السياسات، والحكم، وبناء المؤسسات.

تم تدريب خمس عشرة مجموعة من الشباب في سيراليون في مجال إدارة النفايات

وسُلِّم بأن المؤتمر الوزاري في فيينا مناسبة تحضيرية رئيسية تمهد الطريق إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيُنظّمه في تركيا في عام ٢٠١١ مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيستعرض المؤتمرُ الوزاري برنامجَ العمل للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ الذي اعتمده المؤتمر الثالث في عام ٢٠٠١ في بروكسل. وسيتجلى في جدول أعمال المؤتمر الرابع، دون شك، تشديد المؤتمر الوزاري المعقود في فيينا على ضرورة بناء القدرات الإنتاجية والتنويع الاقتصادي.

جيم- التنسيق في مجال الأمن البشري

الأمن البشري قضية إنمائية أساسية تتناول حماية رفاه الإنسان من التهديدات ومواطن الضعف المزمنة التي تشكّل جزءا لا يتجزّأ من حياته - ومنها على سبيل المثال الفقر والبطالة والأمراض والتدهور البيئي- وحمايته من الأزمات الخارجية المفاجئة، مثل الحروب والأوبئة والانكماش المالي والاقتصادي والكوارث الطبيعية.

وتعزّز اليونيدو قدرة الأفراد والجماعات على تقليل المخاطر ومواطن الضعف، وبذلك تكفل عدم انقطاع الأنشطة الإنتاجية. كما تراعي في مشاريعها الشواغل المتعلقة بأمن الطاقة والأمن الصحي والأمن البيئي التي تؤثر في قدرات الناس الإنتاجية. وتكفل اليونيدو، التي تعمل وفق مبدأ "إعادة البناء على نحو أفضل"، أن تكون سبل كسب العيش والقدرات الإنتاجية المستعادة غير معرّضة في المستقبل، بقدر الإمكان، للمخاطر والتهديدات، وأن تكون في الوقت نفسه خضراء بقدر الإمكان.

وتنفّذ اليونيدو منذ عام ٢٠٠٣ سلسلة من المشاريع في بلدان مختلفة في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.[(١)] وتتناول هذه المشاريع مجموعة من الشواغل المتعلقة بالأمن البشري، تمتد من الإنعاش بعد النزاعات المسلحة إلى المشاكل التي تمثل تهديدا هيكليا وتشكل خطرا على الأرواح.

وتستضيف غانا العديد من اللاجئين الفارين من النزاعات المسلحة في بلدان أفريقية أخرى. وثمة مشكلة مشتركة تواجه مخيمات اللاجئين وهي أنه لا تتاح للناس سوى فرصة قليلة لكسب المال، وأن الظروف المعيشية صعبة. وعند انخراط اللاجئين في الحياة الاقتصادية للمجتمعات المحلية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى نزاعات لأن السكان الذين يعيشون على مقربة من هذه المخيمات، والذين يتخلون عن جزء من أرضهم لإقامة مخيمات اللاجئين، يكونون في أكثر الأحيان هم أنفسهم فقراء. وتتسم هذه المشكلات بالتعقيد، وتتطلب أن تتخذ مختلف الجهات الفاعلة إجراءات متضافرة. واستنادا إلى أعمال سابقة قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، كانت اليونيدو الوكالة الرائدة في مشروع يهدف إلى تحسين الظروف في مخيمي اللاجئين بودوبورام وكريسام في غانا وتمكين اللاجئين من إقامة منشآت صغيرة قابلة للنجاح في أوطانهم أو محليا (انظر الفصل ٣). وفي حين ركزت وكالات الأمم المتحدة الأخرى المشارِكة في المشروع

(١) أُنشئ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري في عام ١٩٩٩ لتعزيز الأمن البشري عن طريق تمويل تدخلات وكالات الأمم المتحدة وشركائها الرامية إلى التخفيف من التهديدات التي تتعرض لها المجموعات السكانية والمجتمعات المحلية القابلة للتضرّر في جميع أنحاء العالم.

على تحسين البنية الأساسية الصحية ومرافق الصرف الصحي وزيادة الإنتاجية الزراعية، قامت اليونيدو بتدريب الناس على الأنشطة الاقتصادية القابلة للنجاح تجاريا ووفرت لهم المعدات الأساسية الضرورية. كما دعمت اليونيدو إقامة مراكز لدعم الأعمال التجارية التي تُدار محليا والنظم الائتمانية المحلية. وكان من وكالات الأمم المتحدة الأخرى المشارِكة مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التي تمثل سكان المخيمات والمجتمعات القروية. واستفاد عشرات الآلاف من اللاجئين من هذا المشروع، إلى جانب عدد مماثل من سكان المجتمعات المحلية المجاورة.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من أفقر بلدان العالم، ويكسب نحو ربع سكانها أقل من دولار واحد يوميا. وفي المناطق الريفية، تتفاقم آفة الفقر من جراء الاعتماد الواسع النطاق على زراعة خشخاش الأفيون والإدمان على المخدرات غير المشروعة. وفي عام ٢٠٠٦، شرعت اليونيدو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مشروع مشترك يهدف إلى خلق فرص بديلة لتوليد الدخل في ثلاث مناطق من مقاطعة أودومكساي. وكان من أهم التحديات في هذا الصدد علاج وإعادة تأهيل مئات القرويين المتأثرين بتعاطي الأفيون وغيره من المخدرات غير المشروعة. وبالإضافة إلى البعد الاجتماعي، تتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في تنويع المحاصيل، وإضافة القيمة للسلع الزراعية، وتحسين التسويق. وتتلقى المساعدة في إطار المشروع اثنتان وعشرون قرية يبلغ مجموع عدد سكانها ٣٦ ٠٠٠ نسمة. وأُنشئ أكثر من ٣٠ مجموعة إنتاجية قروية، وتم في غضون ذلك تدريب نحو ١ ٠٠٠ شخص على أساسيات تجهيز المنتجات الزراعية وتنمية المجتمع المحلي. ومن الأصناف التي تُنتج وتباع زيت السمسم، والورق المصنوع يدويا، والمكانس والحقائب المحبوكة من الألياف الطبيعية. ويضطلع مركز الإنتاجية والتسويق في مدينة أودومكساي بدور جوهري في تحول الاقتصاد المحلي، إذ يقيم الصلة التي تشتد إليها الحاجة بين القرى النائية والأسواق. ويتمكّن الآن المستفيدون من بيع منتجاتهم في الأسواق السياحية، ويشاركون في مهرجان لاو للصناعات التقليدية الذي يُقام في تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر.

عارضون في مهرجان الحرف اليدوية في جمهورية لاو

وفي عام ٢٠٠٩، نشرت اليونيدو ملفا عنوانه "مساهمة اليونيدو في تحقيق الأمن البشري"، يحتوي على صحائف حقائق عن ١٢ مشروعا نفذتها اليونيدو بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

وتشارك اليونيدو في عدد من الأنشطة التي تُنفّذ في فترة ما بعد الصراعات في سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا، التي يتألّف منها معا اتحاد نهر مانو. ويستند أحد هذه الأنشطة إلى التعاون بين بلدان الجنوب، من خلال برنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية، وهو مؤسسة تنموية إقليمية لا تستهدف الربح. وتموِّل مؤسسة الخليج العربي برنامجا لتطوير المنشآت وترويج الاستثمار مدته ثلاث سنوات لصالح سيراليون وغينيا وليبريا.

وتبيِّن إحصاءات منظمة العمل الدولية أن نسبة البطالة بين الشباب في ليبريا تبلغ ٨٨ في المائة، في حين تبلغ في بلدان اتحاد نهر مانو في مجملها ٧٠ في المائة.[٢] وما زالت اليونيدو تعطي أولوية عالية للشباب المهمشين القابلين للتضرر، ومن بينهم مقاتلون سابقون وجنود أطفال سابقون. أما برنامج أصحاب المصلحة المتعددين لتوفير العمل المنتج واللائق للشباب في بلدان اتحاد نهر مانو، المشترك بين اليونيدو ومنظمة العمل الدولية واليونديب، فيعالج هذه المشكلة من خلال تنمية مهارات تنظيم المشاريع وتوفير إمكانية الحصول على التمويل والقابلية للتوظيف، في ظل قيادة اليونيدو. وعُقد في آذار/مارس في فريتاون بسيراليون منتدى شبابي دون إقليمي، هو الأول من نوعه، ركّز على مشاريع الأعمال والمشاريع الاجتماعية والشبكات التي يديرها الشباب. واستُهل خلال المنتدى العمل بأداة اتصال على الإنترنت لتشجيع تبادل المعلومات والخبرات بشأن المسائل المتعلقة بعمالة الشباب. وهناك مشروع مماثل يجري تنفيذه حاليا في منطقة واو في جنوب السودان بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وهو يركّز على إعادة تأهيل البنية التحتية للتدريب.

محور اتصالات في كوت ديفوار

(٢) *Independent evaluation of the ILO's strategy to increase Member States' capacities to develop policies and programmes focused on youth employment*, International Labour Office, October 2009.

وبعد برنامج تنمية مهارات تنظيم المشاريع التجريبي الذي بدأ في عام ٢٠٠٦، شاركت اليونيدو في مبادرة جديدة تضم وكالات متعددة ترمي إلى تهيئة فرص العمل في تونس، حيث تبلغ نسبة البطالة ١٤ في المائة من السكان الناشطين، وهي واحدة من أعلى نسب البطالة في العالم. وتنتشر البطالة انتشارا واسعا بين الشباب في تونس، فنصف العاطلين عن العمل دون سن الخامسة والعشرين، والوضع قاس بصفة خاصة للخريجين الجامعيين الشباب وللنساء. وبرنامج إشراك الشباب التونسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو برنامج مدته ثلاث سنوات يهدف إلى تكييف السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب والعمالة لمراعاة اتجاهات سوق العمل. وهو مصمم لتلبية الاحتياجات المحددة لكل من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل والشباب ذوي المهارات المنخفضة.

وفي آب/أغسطس، استهلت اليونيدو ومنظمة العمل الدولية مشروعا مدته ثلاث سنوات لتحسين فرص توظيف العمال الشباب المهاجرين في المناطق الحضرية في الصين، وذلك بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي. ويهدف المشروع إلى تعزيز فرص الحصول على عمل لائق والحد من تعرض الشباب لظروف العمل السيئة، من خلال التعليم والتدريب قبل بدء العمل. وستقوم اليونيدو بوضع وتنفيذ برامج معدَّة على ضوء الطلب للارتقاء بالمهارات والاعتراف بها، وستوفِّر برامج للتدريب على مهارات تنظيم المشاريع من أجل مساعدة المهاجرين الشباب على إنشاء مشاريع بعد الحصول على ما يلزم من الدراية التقنية في الشركات.

وواصلت اليونيدو، بالتعاون مع الوزارة النمساوية الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية، استكشاف مفهوم القدرة على التكيّف، ولا سيما قدرة النظم الاجتماعية والاقتصادية على التكيُّف مع الضغوط. وفي سياق مبادرة فيينا الخاصة بالبيئة من أجل الأمن البشري، التي أطلقتها الوزارة في عام ٢٠٠٧، شاركت اليونيدو في معتكف "ألب باخ" المعني بالقدرة على التكيّف، الذي نُظِّم كجزء من منتدى "ألب باخ" الأوروبي المعقود في آب/أغسطس في النمسا.

دال- البحوث الصناعية

أثبتت الشراكات، القديمة منها والجديدة، أنها كانت قيِّمة للغاية في عام ٢٠٠٩ للأنشطة البحثية والإحصائية التي تضطلع بها اليونيدو. وجرى تبادل مستمر للخبرات والموظفين بموجب اتفاق قائم بين اليونيدو ومعهد اليابان لاقتصادات البلدان النامية، في حين أُقيمت شراكات جديدة مع المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، التابع لجامعة الأمم المتحدة، والمركز المشترك بين جامعة الأمم المتحدة وجامعة ماستريخت للبحث والتدريب الاقتصاديين والاجتماعيين بشأن الابتكار والتكنولوجيا. وتتسم الشراكات المعرفية بأهمية قصوى لجهود اليونيدو الرامية إلى تمكين صانعي السياسات والأوساط الأكاديمية من فهم التنمية الصناعية من أجل تحقيق تضافر المعلومات اللازم لتقديم مشورة سياساتية رشيدة.

ونظّمت اليونيدو والمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي والمركز المشترك بين جامعة الأمم المتحدة وجامعة ماستريخت في تشرين الأول/أكتوبر حلقة عمل دولية عنوانها مسارات التصنيع في القرن الحادي والعشرين: التحديات الجديدة والنماذج الناشئة. ونظرت حلقة العمل فيما إن كان التصنيع لا يزال أفضل طريق إلى التنمية، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية العالمية والقيود البيئية الناشئة. وسعت حلقة العمل إلى البت في ما إن

كانت التنمية الصناعية قادرة على إنشاء هيكل الإنتاج المتنوع اللازم والعمالة اللازمة لتحسين الرفاه المادي لأكثر من بليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر. وشملت المسائل الأخرى التي نوقشت تأثير الصين والهند في التنمية الصناعية في مناطق أخرى من الكرة الأرضية، ومساهمة تنظيم المشاريع والابتكار في النمو الصناعي.

مجهّزو أغذية في رواندا يشاركون في معرض تجاري

وخلال عام ٢٠٠٩، ساهمت اليونيدو مع إدارة بحوث اقتصاديات التنمية في البنك الدولي في مشروع بحثي مشترك بشأن القدرة التنافسية لأفريقيا في مجال السلع المصنعة البسيطة. والمشروع الآن في مرحلة تحديد المنهجية ذات الصلة والبحث عن تمويل دولي. ولن يقتصر المشروع على محاولة دراسة دور العوامل المعترف بها التي يقوم عليها التصنيع، مثل طبيعة ظروف العمل التجاري ومدى وتوافر البنى التحتية، بل سيبحث أيضا عوامل لم تحظ بنفس المستوى من الدراسة، من بينها رأس المال الاجتماعي والسياسات الصناعية.

وأجرت اليونيدو تحليلا ميدانيا لتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على التنمية الصناعية في البلدان النامية. وبحثت الدراسة المنظور الدولي وكذلك الوضع السائد في بلدان نامية مختارة وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهي الأرجنتين وأوكرانيا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة والصين وفييت نام والكاميرون ومصر ونيجيريا ونيكاراغوا والهند. وأُجريت دراسات حالة عن تأثير الأزمة على صناعات النسيج في بنغلاديش وجنوب شرق آسيا، وصناعة السيارات، فيما يتصل خصوصا بالبلدان النامية، وصناعة طاقة الرياح في الصين والهند وبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكشف تحليل لصناعة المنسوجات والملابس أن صادرات هذا القطاع في مجمله شهدت انخفاضا، لكن أثر الأزمة كان أشد على المستويات المتوسطة والعليا من الأسواق الاستهلاكية. وبقي المستوى الأدنى من السوق في منأى إلى حد ما عن تأثير الأزمة، بفضل الأسعار التنافسية والتحسينات المُدخلة على النوعية. فقد تمكنت بنغلاديش، على سبيل المثال، من الحفاظ على نمو متواضع في صادراتها، وإن كان ذلك بإجراء تخفيض كبير في سعر الوحدة. وتشير دراسات الحالة المتعلقة بالصناعة أيضا إلى أن إحدى القوى المحرِّكة المهمة للانتعاش الصناعي في البلدان النامية قد يكون الصناعة الخضراء و"تخضير" الصناعة.

ونظر عدد من الدراسات في أنماط التحول الهيكلي من الزراعة إلى الصناعة، وكذلك بين الصناعات التحويلية وضمنها؛ وكما نظر في دور التغير التقني والمؤسسي في تحديد تلك الأنماط. وتشير إحدى الدراسات إلى أن إعادة تخصيص الموارد لتمويل الابتكار ضمن أي قطاع محدّد من قطاعات الصناعات التحويلية قد تتسم، فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية، بنفس مستوى الأهمية التي تتسم بها إعادة توزيع الموارد من قطاع إلى آخر. وخلصت الدراسة إلى أن أقل البلدان نموا ستستفيد من القيام بتحسين المهارات والتكنولوجيا في إطار صناعاتها القائمة قبل أن تحاول دخول قطاعات جديدة. وخلصت دراسة أخرى، تتعلق بإعادة تخصيص الموارد بين القطاعات لأغراض تحقيق النمو في جنوب شرق آسيا، إلى أن الخيار الأفضل يتمثل في الجمع بين المشاركة في سلاسل إنتاج القيمة العالمية وتعزيز الروابط المحلية والعمل على تحسين النوعية. وتكشف دراسة ثالثة أن طبيعة الأزمة المالية ومدى تأثيرها على قطاع صناعة السيارات في تايلند يتحدّدان تبعا للتغيرات في خصائص الهيكل الإنتاجي لتلك الصناعة.

وسلّطت ورقات عديدة الضوء على دور رأس المال والبنية التحتية العموميين في التنمية الصناعية. وتبين هذه الورقات أن البنية التحتية القائمة – أي الطاقة والاتصالات والنقل – تفسّر أسباب تمكّن بعض البلدان من تحقيق التصنيع وعدم تمكّن بعضها الآخر من ذلك. ويُساعد معدل نمو رأس المال أيضا على تحديد سرعة التنمية الصناعية. وتشمل العوامل المحدِّدة الهامة الأخرى رأس المال البشري، ونوعية المؤسسات، والروابط بالإنتاجية الزراعية.

وبدأ في عام ٢٠٠٩ العمل على إعداد تقرير اليونيدو عن التنمية الصناعية لعام ٢٠١١. ويركز التقرير على الآثار البيئية والاقتصادية والإنمائية لكفاءة استخدام الطاقة الصناعية، وعلى السياسات الحكومية الضرورية لتحسين استخدام الشركات الصناعية للطاقة في البلدان النامية. وتبيِّن النتائج الأولية أنه في حين أن معظم الصناعات تخفض كثافة استخدامها للطاقة، الأمر الذي يؤثر بدوره على تغير المناخ وإمكانيات الحصول على الطاقة، فإنها ما زالت تواجه سلسلة من الحواجز التي تحول دون اعتماد تكنولوجيات وعمليات مقتصدة للطاقة تساعد على إجراء تخفيضات إضافية كبيرة في استهلاكها للطاقة. ومن شأن السياسات في مجالات المعلومات وبناء القدرات، وتمويل الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، والتعاون وتنظيم القطاع الصناعي، أن تساعد البلدان النامية على تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في استخدام الطاقة.

وبدأ في أواخر السنة مشروع لمساعدة حكومة منغوليا على وضع سياسة صناعية. والغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم قطاع الصناعة التحويلية ومساهمته المستمرة في الاقتصاد الكلي. ويسعى المشروع إلى استنفار أصحاب الشأن للمساهمة بأفكارهم في صوغ السياسات، وإلى القيام في الوقت نفسه بتحليل التغير الهيكلي الطويل الأجل، ودور السياسات الصناعية.

هاء– الإحصاءات الصناعية

وفقا لولاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة،[٣] تحتفظ اليونيدو بقواعد بيانات دولية للإحصاءات الصناعية وتصدر نواتج إحصائية لمستعملي البيانات على الصعيد الدولي. ووُزعت في جميع أنحاء العالم عن طريق

(٣) اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، التي أُنشئت في عام ١٩٤٧، هي أعلى هيئة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الإحصائية الدولية، ولا سيما تحديد المعايير الإحصائية ووضع المفاهيم والطرائق وتنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي.

مكتبات مشهورة الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٩، المستندة إلى إعداد وتجميع الجداول الإحصائية في شكل موحَّد على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي. وكانت تقييمات للطبعات السابقة للحولية قد وصفت الحولية بأنها "المنشور الدولي الوحيد الذي يقدم إحصاءات عالمية عن مستويات الأداء والاتجاهات الراهنة في قطاع الصناعات التحويلية". واعتُبر أنها منقطعة النظير من حيث شمولها ودقتها ومقارنتها بين البلدان. وأنتجت اليونيدو أيضا قرصا مدمجا يحتوي على نسخة محدّثة من قاعدة بياناتها الخاصة بالإحصاءات الصناعية (INDSTAT4) وكذلك قاعدة بياناتها لميزان العرض والطلب في المجال الصناعي، اللتين تتضمنان بيانات موزعة حسب البلد والصناعة والسنة. وتُتاح بالاتصال المباشر على الموقع الشبكي لليونيدو إحصاءات بشأن المؤشرات الرئيسية للأداء الصناعي، لتلبية احتياجات مجموعة واسعة من مستعملي البيانات.[٤] وتعرض الملخَّصات القُطرية الإحصائية بيانات عن البلد المختار، مع مقارنتها بالأرقام المتعلقة بالمنطقة الجغرافية أو المجموعة الإنمائية التي ينتمي إليها البلد.

وفي عام ٢٠٠٩، تولّت اليونيدو الريادة في إنشاء قاعدة بيانات إحصائية جديدة، هي أكبر قاعدة بيانات إحصائية صناعية من نوعها. فخلافا لقواعد البيانات الأخرى التي تعرض البيانات مصنفة عن طريق رموز تصنيف مختلفة للفترات الزمنية المختلفة والبلدان المختلفة، توفر قاعدة بيانات الإحصاءات الصناعية (INDSTAT2) إحصاءات عن هيكل المنشآت الصناعية من عام ١٩٦٣ إلى عام ٢٠٠٧ باستخدام نظام تصنيفي واحد مؤلف من رقمين من أرقام التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. وتتيح قاعدة البيانات هذه للمستعمِل إجراء تحليل طويل الأجل للبيانات المتعلقة بهيكل المنشآت في عدد كبير من البلدان.

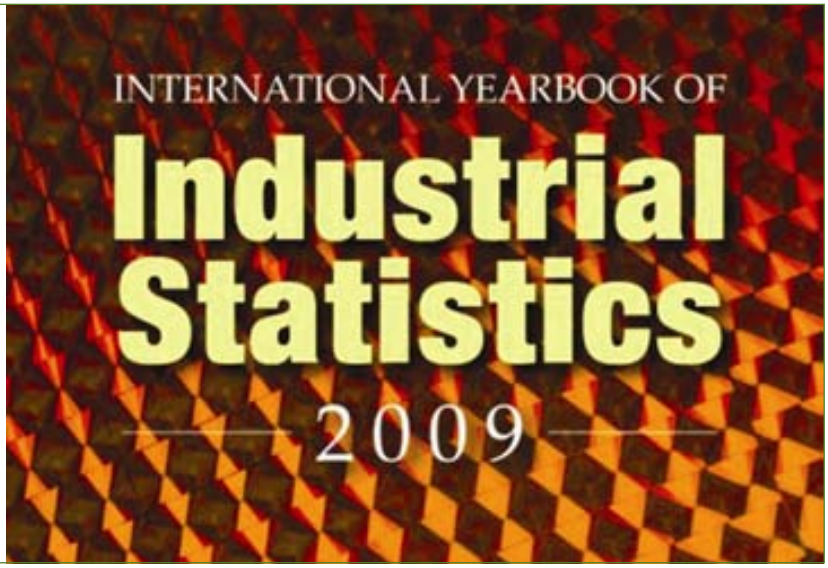

اليونيدو هي الجهة الرئيسية التي توفّر الإحصاءات الصناعية العالمية

ويُحرز تقدّم على صعيد جمع البيانات من المكاتب الإحصائية الوطنية، الذي بدأ في مطلع العام. وستُنشر البيانات المحدَّثة في الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية لعام ٢٠١٠.

(٤) www.unido.org.

وأكملت اليونيدو مؤخرا، في مسعى لتحديث عملياتها الإحصائية، نقل قواعد بياناتها الإحصائية من الحاسوب الرئيسي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بيئة نظام قائم بذاته لربط الزبائن بحواسيب الخدمة، مع ما يتصل به من تطبيقات. ويوفِّر النظام الجديد إمكانات أكبر لتحديث البيانات ومكافحة الأخطاء وإصدار النواتج الإحصائية. وتعمل اليونيدو على زيادة تطوير أساليبها وتطبيقاتها الإحصائية من أجل تحسين نوعية البيانات التي تجمعها وتعمّمها. وقد صدر في شباط/فبراير منشور عنوانه "نوعية بيانات اليونيدو: إطار لضمان نوعية أنشطة اليونيدو الإحصائية"، ووُزع على مستعملي البيانات. ويُقدِّم الإطار وصفا لأنشطة اليونيدو الإحصائية والأبعاد ذات الصلة المتعلقة بالنوعية التي تراعى في سياق عملية إنتاج البيانات الإحصائية.

واستُهلت أنشطة جديدة خلال العام تهدف إلى زيادة شمول قاعدة البيانات والنواتج الإحصائية. وتشمل هذه الأنشطة تقديرات حديثة لبيانات الإنتاج، وإصداراً تجريبياً لبيانات تتعلق بالتعدين والمرافق العامة، وجمع مؤشرات إنتاج ربع سنوية من خلال مصادر بيانات ثانوية، ووضع منهجيات إحصائية لإحصاءات الطاقة.

وقد اعتُرف منذ أمد بعيد بدور اليونيدو الريادي في مجال النظم الدولية للبيانات الإحصائية والبيانات الفوقية (metadata). وواصلت اليونيدو، بصفتها عضوا نشطا في الأوساط الإحصائية الدولية، الإسهام في وضع التوصيات والمعايير الدولية. وتعاونت المنظمة مع الفريق الاستشاري التقني المعني بإعداد الإحصاءات الاقتصادية التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على وضع خطة عمل للمنطقة المشمولة. وحضرت اليونيدو في حزيران/يونيه اجتماع خبراء شرق آسيا المعني بإحصاءات الصناعة التحويلية، الذي عُقد في سيبو، بالفلبين، وقدَّمت ورقة عن ضمان نوعية إحصاءات الصناعة التحويلية من حيث إمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي. وتشارك اليونيدو أيضا في برنامج للتعاون مع الفاو ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء قاعدة بيانات مشتركة بين الوكالات.

وبعد سلسلة اجتماعات تشاورية مع شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أُدمجت الآن قاعدة بيانات اليونيدو الخاصة بالإحصاءات الصناعية بنجاح في نظام بيانات الأمم المتحدة الواحدة.[٥] ويمكن لمستعملي البيانات الدوليين الآن الحصول على مجموعة مختارة محدودة من البيانات الصناعية لليونيدو، في حين تتوافر النسخة الكاملة لبيانات اليونيدو على قرص مدمج.

(٥) www.undata.org.

٧ إحداثُ أثرٍ حميدٍ

مقدّمة

يعرض هذا الفصل صورة مقطعية لمشاريع اليونيدو، تشمل مناطق وأنشطة مختلفة. وهي مرتبة حسب الأولويات المواضيعية التي تتصدّى لها المنظمة أساسا، وهي: الحد من الفقر من خلال أنشطة إنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والبيئة والطاقة. والمشروع الأخير من المشاريع المعروضة يمسّ جميع الأولويات المواضيعية بنفس القدر.

ولا تزال بعض المشاريع المبيَّنة في مراحلها المبكرة، ورغم أنه لا ينبغي الحكم على نتائجها مسبقا فقد كانت هناك مؤشرات نجاح مشجعة. وبلغت غالبية المشاريع المعروضة، أو تجاوزت بقليل، منتصف الطريق في تنفيذها. وتشمل المعلومات المقدّمة عن هذه المشاريع بيانا مقتضبا لما تم إنجازه حتى الآن وكذلك الإنجازات المرتقبة في المستقبل القريب.

وبلغت مشاريع أخرى واردة في هذا الفصل مرحلة الاكتمال خلال السنة قيد الاستعراض. وهنا أيضا تشهد النتائج المحققة القابلة للقياس على أن اليونيدو تمكّنت من إحداث أثر حميد فعلي في سبل عيش السكان وفي اقتصاد البلد أو البلدان المعنية. وقد اكتمل أحد المشاريع المعروضة منذ أمد طويل يكفي للبرهان على استدامة تدخلات اليونيدو. وأكّد تقييم أُجري مؤخرا الأثر الدائم الذي تتركه المبادرات المتخذة، وأشار إلى العدد المتزايد من أصحاب المصلحة الذين استفادوا من الدينامية الاقتصادية التي أطلقها المشروع.

حرفي ماهر في نيكاراغوا

وثمة قاسم مشترك بين جميع المشاريع الوارد وصفها في هذا الفصل وهو أنها كلها، بلا استثناء، تؤتي نتائج، سواء أكانت تلك النتائج ذات استدامة أولية أو متوسطة المدى أو مبرهن عليها بالتجربة. ولا تمثل المشاريع المعروضة سوى عدد قليل من المشاريع تم اختيارها من حافظة مشاريع وبرامج اليونيدو الواسعة. ولعل القرّاء الراغبين في الاطلاع على مزيد من المعلومات يودون إلقاء نظرة على الموقع الشبكي للمنظمة (www.unido.org) الذي يحتوي على معلومات محدَّثة عن أنشطة المنظمة.

١- منظّمو مشاريع من الشباب

عنوان المشروع:	تنمية مهارات تنظيم المشاريع لدى الشباب في موزامبيق
الأولوية المواضيعية:	الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الهدف:	تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لبدء منشآتهم الخاصة أو للحصول على وظائف
النواتج المزمع تحقيقها:	اعتماد برنامج دراسي بشأن تنظيم المشاريع في المدارس الثانوية والمهنية كجزء من الإصلاحات المدرسية في البلد
النتائج:	اكتسب نحو ٣٠ ٠٠٠ طالب المهارات اللازمة لتحسين سبل عيشهم

تشكل مهارات تنظيم المشاريع القادرة على المنافسة شرطا لازما لتنمية القطاع الخاص والحد من الفقر، لأن منظمي المشاريع يؤسّسون منشآت تولِّد بدورها وظائف ودخلا وثروة. وتُجري حكومة موزامبيق إصلاحات للمدارس الثانوية من أجل تمكين التعليم من تلبية احتياجات البلد الاقتصادية والاجتماعية. وتساعد اليونيدو وزارة التعليم والثقافة على إدراج برنامج بشأن تنظيم المشاريع في المناهج التعليمية للمدارس الثانوية والمهنية على نطاق البلد، استنادا إلى الخبرات المكتسبة في مشاريع تجريبية. ويستهدف البرنامج الشباب في المناطق الريفية الذين لم تتح لهم حتى الوقت الراهن فرص كثيرة لتعلّم المهارات

أصحاب مشاريع تحت التدريب في موزامبيق

الضرورية لاستهلال منشآتهم الخاصة. وأكمل الدورة التدريبية هذه السنة ٢٥٥ ٣٠ طالبا، ملتحقون بـ٣٣ مدرسة، من بينهم ٥٠٤ ١٧ من الذكور و٧٥١ ١٢ من الإناث. وتتوقع الحكومة أن يزداد عدد المدارس المشاركة ليبلغ ٣١١ مدرسة بحلول عام ٢٠١٢. وإضافة إلى المنهاج التعليمي الأكاديمي، يقضي الطلاب ٦٠ في المائة من أوقاتهم في المشاركة في أعمال تطبيقية. وقد زاروا منشآت في مجتمعاتهم المحلية وقدّم أصحاب المنشآت المحليون مساعدة في مجال تقييم مشاريع الطلاب. واكتسب جميع المشاركين في البرنامج فهماً لدور القطاع الخاص وما ينطوي عليه من إمكانيات للحد من الفقر. وطوّروا أيضا كفاءات مثل الابتكار، والمرونة، وإدارة الوقت، وحل المشاكل، والتركيز على إنجاز المهام، واتخاذ القرارات، والكفاءات الإدارية، والقدرة على العمل الشاق. وقد أحدث البرنامج تغييراً ثقافياً في المجتمعات من خلال أسر الطلاب. ويجري ضمان أثره الكبير واستدامته من خلال إدماجه في نظام التعليم الإلزامي بالبلد.

٢- استعادة النمو

عنوان المشروع:	دعم استعادة سبل العيش المستدامة من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية وتنظيم المشاريع في المجتمعات المحلية في شمال شرق سري لانكا
الأولوية المواضيعية:	الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الهدف:	زيادة الإنتاجية وتحقيق القيمة المضافة
النواتج المزمع تحقيقها:	توفير المعدات والتدريب من أجل تحسين الإنتاجية؛ ومساعدة المنتجين على النفاذ إلى الأسواق
النتائج:	توفير معدات المزارع وتدريب المزارعين

كانت سري لانكا تُدعى في وقت من الأوقات "سلة غذاء الشرق"، بسبب تربتها الغنية الخصبة وشمسها المشرقة ومياهها الغزيرة. وألحقت عشرون سنة من الصراع المدني، مع الدمار الشامل الذي خلفته موجات التسونامي في سواحل المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤، ضررا بالغا على الإنتاج الزراعي، وخصوصا في شمال شرق الجزيرة. ولا تزال الزراعة أهم قطاع في اقتصاد سري لانكا، ويعيش حوالي ٨٠ في المائة من السكان في المناطق الريفية. وبينما تشارك وكالات أخرى في إعادة البناء وإعادة التأهيل، تدعم اليونيدو إنعاش الأنشطة الزراعية وزيادة الإنتاج الغذائي من خلال الاستثمار في صنع المعدات الزراعية الذي يستهدف صغار المزارعين، ومن بينهم النساء والفئات الضعيفة الأخرى. ويشمل المشروع المنشآت الصغيرة وكذلك نظم الدعم المحلية ومبادرات المساعدة الذاتية. وتساعد اليونيدو نحو ٣ ٠٠٠ أسرة معيشية على زيادة إنتاجها الغذائي من خلال الأخذ باستخدام الأدوات أو المعدات اليدوية أو الآلات الزراعية، بما في ذلك المعدات الأساسية الخاصة بتجهيز الأغذية. ويُشجَّع تنويع المنتجات من أجل زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية من خلال إقامة منشآت زراعية صغرى وصغيرة. وتم من خلال حلقات عمل نظّمتها اليونيدو تعريف موظفي الإرشاد الزراعي والمزارعين المحليين بأساليب الري المستدامة. وتساعد الهياكل المحلية، مثل المؤسسات الزراعية وجماعات الإنتاج الريفية والمرافق المصرفية والائتمانية، صغار المزارعين، وتشجّع منظمي المشاريع على الاستثمار في أنشطة تجهيز الأغذية. وبفضل التدريب التقني والتدريب على تنمية المشاريع،

تمكّن الأفراد والمجتمعات المحلية من اكتساب المعارف والمهارات التي من شأنها أن تحسّن الإنتاج الغذائي وتعزّز الأمن الغذائي المستدام.

تم تعريف ثلاثين امرأة في سري لانكا بالتكنولوجيات الجديدة لمنتجات الأرز

٣- بيع أفضل مكوّنات السيارات

عنوان المشروع:	تطوير صناعات التوريد لصناعة السيارات في صربيا
الأولوية المواضيعية:	الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الهدف:	تعزيز نفاذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق في مجال صناعة مكونات السيارات في صربيا
النواتج المزمع تحقيقها:	إنشاء تجمعات أقوى وأكثر فعالية
النتائج:	تحسين زمن التسليم؛ وتقليص مدد تعطُّل الماكينات؛ وتحسين الأداء البيئي

استهلّت اليونيدو في عام ٢٠٠٧ برنامجا مدته سنتان لتطوير شراكات الأعمال وتجمعات الصناعات، من أجل تعزيز تجمّع صناعة السيارات في صربيا. وكان الهدف من المشروع تعزيز أداء المورِّدين في مجال صناعة مكونات السيارات لجعلهم قادرين على المنافسة دوليا ولترقية تجمّع صناعة السيارات في صربيا من خلال تعزيز الهيكل المؤسسي وإقامة صلات مع المؤسسات ذات الصلة الداعمة للصناعة وتكوين مجموعة من المهندسين الوطنيين المدرَّبين تدريبا جيدا. وينبغي أن يتمكّن التجمّع في نهاية المطاف من النفاذ إلى سلاسل التوريد العالمية والأسواق الدولية، وخصوصا الاتحاد الأوروبي. ووفّرت اليونيدو خدمات الخبراء التقنيين الذين قدّموا التدريب داخل أماكن العمل لمدة ١٢ شهرا وقاموا بتزويد مجموعة من المستشارين ووكلاء تنمية التجمعات الصرب بالدراية والخبرة الفنية اللازمة لمساعدة المنشآت المحلية. وتلقّى موظفو الشركات تدريبا على المنهجيات والمتطلبات وأهمية التحسين المستمر. ومن خلال اجتماعات منتظمة لاستعراض التجمّعات، تعرّفت الشركات

المشارِكة على الكيفية التي يمكن بها، عن طريق تحسين التواصل، أن يستفيد بعضها من تجارب البعض الآخر وأن يتم تحديد أفضل الممارسات. واسترشد تجمّع صناعة السيارات في صربيا في صياغة رؤيته واستراتيجيته وخطة عمله بنموذج تجمّع صناعة السيارات في سلوفينيا، وأدّى ذلك إلى زيادة الارتياح في صفوف أعضائه وأرسى أسس التعاون في المستقبل. وفي المؤتمر الختامي المعقود في كانون الأول/ديسمبر، استعرض المشاركون الدروس المستفادة. وشملت التحسينات التي لوحظت حدوث انخفاض ملحوظ في زمن التسليم للعديد من المنتجات، والحد من مدد تعطّل الماكينات من خلال عمليات الصيانة الوقائية، وحدوث ازدياد في تطبيق إجراءات التشغيل المعيارية وكذلك وفورات في استهلاك الطاقة والمياه.

خط إنتاج في مصنع لمكونات السيارات في صربيا

٤- إعادة بناء لبنان

عنوان المشروع:	زيادة إمكانية نفاذ المنتجات اللبنانية إلى الأسواق وتحسين البنية التحتية للنوعية من أجل زيادة الامتثال لأحكام الاتفاقين الخاصين بالحواجز التقنية للتجارة/التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية
الأولوية المواضيعية:	الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الهدف:	دعم الانتعاش الاقتصادي وإعادة تأهيل الوحدات الصناعية في المناطق المتضررة من الحرب في لبنان، من أجل توليد العمالة والحد من الفقر
النواتج المزمع تحقيقها:	استعادة الأنشطة الاقتصادية وتنويع الأنشطة المولِّدة للدخل
النتائج:	خلق ٦٥٥ وظيفة؛ وإعادة تأهيل ١٥٥ منشأة

أدّى الصراع في عام ٢٠٠٦ إلى نزوح نسبة كبيرة من سكان لبنان وتدمير جزء كبير من البنية التحتية والصناعة في البلد، بما في ذلك ما يقدّر بحوالي ٩٠٠ منشأة تجارية و٢٥ محطة للوقود ومستودعات ومصانع

لتجهيز المنتجات الزراعية. ولحق ضرر كبير بما كان يشكل في الماضي القطاع الصناعي الزراعي الناشئ، واضطر البلد إلى الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجاته الغذائية. واستجابة لطلب من الحكومة، أطلقت اليونيدو في عام ٢٠٠٧ مشروعا للمساعدة على إعادة بناء الصناعات الزراعية في لبنان واستعادة سبل العيش. وكانت الخطوة الأولى هي تقييم الضرر والقيام، بالتعاون مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، بتحديد المجالات ذات الأولوية لتقديم المساعدة. واتُّفق على استهداف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النسيج والجلود وأعمال الخشب والأغذية والمشروبات وزيت الزيتون. وكان معظم هذه المنشآت ممتلكات أُسرية مدمَّرة كليا أو جزئيا. وقدَّم المشروع خلال السنتين الماضيتين دعما لـ ٨٦ منشأة، من بينها ثماني منشآت استفادت من أعمال إعادة تأهيل واسعة النطاق و٣٩ منشأة تلقّت آلات جديدة وتدريبا تقنيا وإداريا. وشملت أنشطة بناء القدرات التدريب المباشر والجولات الدراسية. وتم تدريب أصحاب مشاريع وممثلين حكوميين وممثلين لرابطات الأعمال وطلاب جامعيين على استخدام نموذج اليونيدو الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ، وإسداء المشورة التجارية، وإدارة الأعمال، والممارسات الصناعية الجيدة، وتحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة. ونظّمت اليونيدو جولات دراسية في الأردن والجمهورية العربية السورية وفرنسا ومصر. ومن خلال المشروع، تمكّنت المنشآت من معاودة الإنتاج وإعادة استخدام الموظفين وخلق وظائف جديدة. واستُعيدت سبل عيش الموظفين وأُسرهم، ومن بينهم أفراد الأُسر الموسّعة، ولم يعد الأمن الغذائي موضع قلق كبير.

آلات جديدة من أجل نمو جديد

٥- صُنِع في إكوادور

عنوان المشروع: التحسين المستدام للصناعات القادرة على المنافسة: تطوير تجمّعات الصناعات

الأولوية المواضيعية: الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية

الهدف:	الأخذ بنهج تكوين تجمّعات الصناعات وإقامة الشبكات بين المنشآت الصغيرة في قطاع إنتاج الملابس
النواتج المزمع تحقيقها:	تحسين التصميم والإنتاج؛ وتعزيز القدرة التنافسية
النتائج:	أبلغت منافذ البيع بالتجزئة عن زيادة في المبيعات نسبتها ٦٠ في المائة؛ ومكّن التدريب من تخفيض زمن الإنتاج بنسبة ١٥ في المائة؛ واجتذب المعرض التجاري الجديد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ زائر

تعاونت اليونيدو في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ مع وزارة التبادل التجاري والتجارة في إكوادور على القيام بإعادة تأهيل كاملة لصناعة الملابس – المتدهورة – في مدينة آتوناكي، التي تحتضنها مرتفعات إكوادور الشمالية. وبإلقاء نظرة على الوضع الذي كان سائدا في آتوناكي قبل المساعدة التي قدّمتها اليونيدو وعلى الوضع بعد أربع سنوات، يتضح الفرق بين ما كان عليه الوضع "من قبل ومن بعد". فقد شكّلت المنافسة الشديدة من جانب الصناعات الآسيوية، مقرونة بالتضخم الشديد عقب اعتماد الدولار الأمريكي عملة وطنية في عام ٢٠٠٢، ضربة قاسية على هذه الصناعة الرئيسية في المدينة. وقامت اليونيدو، بالتعاون مع غرفة التجارة، بالإيضاح العملي لفائدة تجمّعات الأعمال. فقد أدخلت في ١٦ منشأة مختارة في

استفاد مصنع "دينايي" من الانضمام إلى تجمّع آتوناكي لصناعة الملابس

إطار برنامج تجريبي تقنيات تقطيع وتصميم جديدة، اعتمدتها ١٠٠ منشأة أخرى فيما بعد. ووُفِّرت فرص تدريب للتلاميذ المهنيين الراغبين في ترقية مهاراتهم ومعارفهم. كما قامت اليونيدو بتسهيل عقد دورات تدريبية بشأن الإدارة، وعمليات الإنتاج، وتخفيض التكاليف، وتطوير المنتجات، والاستراتيجيات التجارية، مع التركيز على المنتجات التي تستجيب لمتطلبات المشترين المهتمين بشؤون الأزياء. وسجّلت المنشأة المشارِكة في التجمّع زيادة بنسبة ٦٠ في المائة في العمالة وبنسبة ١٥ في المائة في المرتّبات. وأدّى الشراء بالجملة وتقاسم طلبات الشراء الكبيرة إلى وفورات في التكاليف للشركات المنضوية إلى التجمّع. واعتُمد التصميم والتصنيع المدعّمان بالحاسوب، و لم تغيّر المنشآت السبعين التي اعتمدتهما رأيها قطّ. وتشتري

٨٠ منشأة أخرى خدمات التصميم والتصنيع المدعّمان بالحاسوب من الجامعة أو من غرفة التجارة، وبذلك يشكّل عدد منشآت صناعة الملابس "المحوسبة" في المدينة نسبة ٥٠ في المائة تقريبا. وكان الدعم الذي قدّمته اليونيدو نقطة الانطلاق لإصلاح اجتماعي واقتصادي طموح سيشمل جميع سكان آتوناكي.

٦- تحسين أمن البن والكاكاو

عنوان المشروع:	منع ومكافحة تلوّث البن والكاكاو بالأوكراتوكسين في كوت ديفوار
الأولوية المواضيعية:	بناء القدرات التجارية
الهدف:	كفالة مطابقة صادرات البن لمعايير الاتحاد الأوروبي
النواتج المزمع تحقيقها:	التدريب وبناء الوعي من أجل تجنّب التلوّث
النتائج:	تدريب ٢ ٦٠٠ قرية وتعاونية؛ وتحليل ٣ ٠٠٠ عيّنة بحثا عن وجود الأوكراتوكسين

تعتمد كوت ديفوار، بوصفها أكبر بلد منتج للكاكاو في العالم ومصدِّرا رئيسيا للكاكاو والبن، على الأسواق الأوروبية لبيع هذين المنتجين كليهما. ومنذ فترة من الزمن أصبحت محاصيل البلد مهدّدة بتوكسين

تقديم الإرشادات لعمال الحصاد

فطري، هو الأوكراتوكسين، تفرزه بعض أنواع الفطريات. وتقوم المفوضية الأوروبية برصد الحدود القصوى للأوكراتوكسين عن كثب، وربما تعتمد حدودا جديدة مخفّضة؛ وإذا حصل ذلك، فسوف يؤدي إلى رفض جزء كبير من إنتاج كوت ديفوار الزراعي. وتقدِّم اليونيدو مساعدة في مجال تحديد نقاط التلوّث الحرجة واعتماد أساليب ملائمة لأخذ العيّنات. وقد قامت بتزويد مختبر بمعدات للكشف عن الأوكراتوكسين وبتدريب الموظفين وتحسين المباني. ومُنحت أولوية أيضا لبناء الوعي والأخذ بالممارسات

الجيدة أثناء مراحل الإنتاج وما بعد الحصاد. وتم تعليم المزارعين، الذين يزرعون ما يبلغ ١,٧ مليون هكتار من الكاكاو وما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ هكتار من البن، كيفية تجنّب أو تقليل التلوّث الذي يحدث معظمه عند الغراس وأثناء الخطوات الأولى من التجهيز في المزرعة. وتم تحليل أكثر من ٣ ٠٠٠ عيّنة من الكاكاو والبن لتحديد مستويات التلوث بالأوكراتوكسين. ومن المواد الترويجية التي تم إعدادها كرّاسات، وإعلانات إذاعية جاهزة للبث، وأفلام، وكذلك مجموعة صور لتدريب الأشخاص الذين لا يقرأون. وتم تكييف برامج التدريب لتلائم العاملين في جميع مراحل سلسلة التوريد في أكثر من ٢ ٦٠٠ قرية وتعاونية، وقام بتنفيذها ٣٦ مرشدا زراعيا تم اختيارهم من الكيانات اللامركزية التابعة لوزارة الزراعة والتعاونيات وتدريبهم تدريبا تاما وتزويدهم بلوازمهم تزويدا جيدا. كما تلقى موظفو الإذاعات الريفية تعليما بشأن التلوّث بالأوكراتوكسين وبشأن نوعية إنتاج الكاكاو والبن.

٧- السعي إلى الأفضل

عنوان المشروع:	برنامج بنغلاديش لدعم النوعية
الأولوية المواضيعية:	بناء القدرات التجارية
الهدف:	المساهمة في نمو الصادرات من خلال النفاذ إلى الأسواق الدولية
النواتج المزمع تحقيقها:	تحسين القدرة التنافسية لصناعة المنسوجات والملابس وتعزيز البنية التحتية الخاصة بالنوعية لجميع القطاعات
النتائج:	تصميم الأزياء؛ واعتماد تكنولوجيات جديدة؛ وإقامة مختبرات معتمدة لمصائد الأسماك وعلم القياس

تعمل اليونيدو مع الحكومة، في إطار برنامج واسع متعدد القطاعات لدعم النوعية في بنغلاديش، على بناء القدرات في قطاع المنسوجات والملابس من أجل زيادة القدرة التنافسية من خلال تحسين النوعية والابتكار. وعلى الرغم من أن هذه الصناعة لم تترسّخ في بنغلاديش إلا منذ ٢٥ سنة فإن هذا القطاع يشكّل الآن ٨٠ في المائة من الصادرات ويتطلب جيلا جديدا من أخصائيي صناعة المنسوجات والخرّيجين في هذا الميدان. وتساعد اليونيدو رابطة بنغلاديش لأصحاب مصانع الملابس ومصدّريها على تحويل معهد الرابطة لتكنولوجيا الأزياء إلى مركز امتياز ليصبح جامعة في وقت قريب، كما نُظِّمت زيارات لخبراء من معهد لندن للأزياء بالمملكة المتحدة ومن جامعة نيدرهاين بألمانيا. ونُظِّمت جولات دراسية إلى ألمانيا والمملكة المتحدة، وقدّم المجلس الثقافي البريطاني منحة بحثية للمعهد. وأنشأت اليونيدو، في إطار برنامج دعم النوعية، معهد بنغلاديش لعلم القياس. وسوف تقوم هيئة الاعتماد في بنغلاديش باعتماد مختبرات الاختبار والمعايرة وهيئات إصدار الشهادات والتفتيش. وقد نمت مؤسسة بنغلاديش للمعايير والاختبار، التي أُنشئت في إطار البرنامج، نموا كبيرا من خلال الدعم المقدّم من اليونيدو. كما يدعم البرنامج ثانية أكبر صناعات التصدير في بنغلاديش، وهي قطاع مصائد الأسماك، الذي يولِّد الدخل لأكثر من مليون شخص. وساعدت اليونيدو إدارة مصائد الأسماك على بناء مختبرين جديدين وتزويدهما باللوازم في شيتاغونغ وكولنا. وتمّت ترقية قدرات

التفتيش والمراقبة لدى مكتب تفتيش مصائد الأسماك والنوعية والمراقبة لكي يمتثل للمتطلبات الدولية. ويجري حاليا تنفيذ نظام على نطاق البلد لتعقّب الإربيان (الجمبري).

الارتقاء بصناعة المنسوجات في بنغلاديش

٨- الأعمال التجارية المسؤولة

عنوان المشروع:	إنشاء شبكة إقليمية لكفاءات المسؤولية الاجتماعية للشركات في منطقة وسط أوروبا وجنوبها وشرقها
الأولوية المواضيعية:	بناء القدرات التجارية
الهدف:	تحسين الظروف البيئية والاجتماعية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في وسط أوروبا وجنوبها وشرقها
النواتج المزمع تحقيقها:	تحسين القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
النتائج:	تكوين فهم ووعي على نطاق واسع للمسؤولية الاجتماعية للشركات وأهميتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ ووضع أسس لبيئة سياساتية مؤاتية تعزّز المسؤولية الاجتماعية للشركات

أُوصي في منتدى اليونيدو الإقليمي المعقود في كرواتيا في عام ٢٠٠٦ بإنشاء شبكة إقليمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات. وتهدف الشبكة إلى تحسين الظروف البيئية والاجتماعية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات الصناعية في المنطقة، بما يمكّنها من زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية من خلال مزاولة الأعمال بطريقة مسؤولة اجتماعيا وبيئيا. ويتيح المنتدى منبرا لتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات، ويساعد على حفز إقامة الشراكات بين مؤسسات القطاعين العام والخاص. وحاليا يؤدي مركز كرواتيا للإنتاج

الأنظف دور المؤسسة المركزية للشبكة، وتدعمه جهات اتصال وطنية في البلدان الأخرى المشاركة (وهي حاليا أوكرانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وصربيا). وقامت المؤسسات التي تؤدي دور جهات الوصل ببحوث من المراجع الموجودة ودراسات استقصائية عن كيفية تصور المسؤولية الاجتماعية للشركات في أوساط المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أكثر من ٢٠٠ شركة، الأمر الذي وفّر صورة قيّمة عن مدى فهم المسؤولية الاجتماعية للشركات. ورسمت تلك المؤسسات كذلك خريطة للأطراف المعنية تبين المؤسسات الوطنية العامة والخاصة ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات أو بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويقدم موقع شبكي إقليمي معلومات قُطرية، وسوف يسهِّل الاتصال وتبادل الخبرة. ونظمت اليونيدو في فيينا في كانون الأول/ديسمبر دورة تدريبية إقليمية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل بناء قدرات خبراء الشركات الاستشاريين وأعضاء رابطات الأعمال بهدف توسيع نطاق خدمات إسداء المشورة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعم جميع أنحاء المنطقة. وكان التدريب يستند إلى منهجية برنامج اليونيدو الخاص بمنظمي المشاريع المتحلين بالمسؤولية.[1] ومن الأنشطة المقرر الاضطلاع بها في المستقبل إنشاء مصرف للمعارف، وتقديم الخدمات الاستشارية، والمساعدة التقنية، وإجراء التقييمات في المصانع، وبناء القدرات على الصعيد الإقليمي، وإسداء المشورة بشأن السياسات.

دورة تدريبية في مقر اليونيدو عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

٩- العمل معاً

عنوان المشروع: تطوير القدرات الوطنية من أجل تعزيز اتحادات التصدير في المغرب

الأولوية المواضيعية: بناء القدرات التجارية

الهدف: تحسين القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين النفاذ إلى أسواق الصادرات

(١) www.unido.org/reap.

النواتج المزمع تحقيقها:	اعتماد الحكومة والمؤسسات العامة سياسات واستراتيجيات لتعزيز اتحادات التصدير؛ وقبول المنشآت الصغيرة والمتوسطة نهج اتحادات التصدير
النتائج:	إنشاء ٢٠ اتحاد تصدير، والتحضير لإنشاء عشرة اتحادات أخرى؛ وتوفير التدريب؛ وإنشاء الرابطة المغربية لاتحادات التصدير

تجني المنشآت الصغيرة والمتوسطة فوائد جمة من الانضمام إلى اتحادات التصدير، من حيث قدرة المنشآت على تحديث منتجاتها وتحسينها وتسويقها بتكلفة ومخاطر أقل مما كانت ستتكبده لو كانت منفردة. وكما هو الحال في مشروعين مماثلين في الأردن وتونس، تساعد اليونيدو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المغرب على إنشاء اتحادات تصدير في قطاعات مختلفة. وتمثلت الخطوة الأولى في تحديد الأهداف ووضع خطة عمل وتعزيز اتحادات التصدير. ومن خلال تنظيم حلقات عمل وجولات دراسية، حقّقت اليونيدو إدراك مفهوم اتحادات التصدير في المؤسسات العامة والخاصة التي تعزِّز اتحادات التصدير أو تنظمها. وقد تم حتى الآن تكوين ٢٠ اتحاد تصدير تضم ١٥ ٠٠٠ وظيفة في ١٥٠ منشأة وتغطي ٩ قطاعات في ١١ مدينة؛ ويجري حاليا تكوين عشرة اتحادات أخرى. وتم في إطار المشروع أيضا بناء القدرات في المؤسسات ذات الصلة باتحادات التصدير كما تم توفير التدريب لمديري الاتحادات. وتشجع الحكومة اتحادات التصدير من خلال نظام للتمويل خاص بتلك الاتحادات. والآن كوَّنت جميع الاتحادات التي أنشئت في إطار المشروع صورتها المؤسسية الخاصة لدى الجهات الأخرى وتفاوضت مع مقدمي الخدمات على أسعار تفضيلية وعرضت منتجاتها في معارض تجارية. كما شرعت بعض التحالفات في عملية مشتركة للتحديث والترقية وأنشأت مرافق تدريب مشتركة وأعادت تشكيل الإدارات المعنية بالامتثال. وتمكّن أعضاء أحد اتحادات قطاع المنسوجات والملابس من زيادة الصادرات بمتوسط ٢٢ في المائة خلال أربع سنوات، بينما كانت الزيادة في صادرات القطاع ككل ١٠ في المائة فقط خلال نفس الفترة. وتشكِّل سبع وكالات سفر مغربية الآن، من خلال اتحادها، ثالث أكبر جهة عاملة في هذا القطاع في المغرب، كما أقامت تعاونيات النساء المنتجات المنضويات إلى اتحاد خاص بزيت الأرغان[٢] جناحا في معارض دولية.

اتحاد 'موزايك' لصناعة المنسوجات يشارك في معرض تجاري

(٢) يُنتج زيت الأرغان من نوى شجرة الأرغان، وهي شجرة موطنها المغرب.

١٠– مياه صحية = أسماك صحية

عنوان المشروع:	مكافحة استنزاف الموارد الحية وتدهور المناطق الساحلية في النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار غينيا، من خلال الأعمال الإقليمية القائمة على النظام الإيكولوجي
الأولوية المواضيعية:	البيئة والطاقة
الهدف:	التخفيف من آثار الضرر البيئي
النواتج المزمع تحقيقها:	الحد من التلوث، وتنشيط مصائد الأسماك، والتعاون الإقليمي
النتائج:	وضع برنامج عمل استراتيجي؛ وتنظيم حلقات عمل وتدريب

يمتد النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار غينيا من غينيا–بيساو إلى أنغولا. وتشارك اليونيدو منذ سنوات في مشاريع لمكافحة آثار التدهور البيئي الواسع الذي تسببه الأنشطة البحرية والبرية. وقد استُهل مؤخرا مشروع من أجل استرداد الأرصدة السمكية المستنفدة في المنطقة ومكافحة تدهور المناطق الساحلية والموائل المدمَّرة وإنشاء إطار إداري إقليمي للاستخدام المستدام للموارد الحية وغير الحية في النظام الإيكولوجي. ويتصدى هذا المشروع الكبير، المقرر أن يكتمل في عام ٢٠١٠، لمشاكل معينة حددتها البلدان الـ١٦ التي تشملها المنطقة التي يوجد فيها النظام الإيكولوجي. وتتمثل إحدى الأولويات في بناء القدرات الإقليمية، وتعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية، وكفالة التنسيق على الصعيد الإقليمي. وسوف يُطلب الدعم من القطاع الخاص من أجل ضمان الاستدامة على الأجل الطويل. ويجري في إطار المشروع

تحديد معالم الساحل بواسطة نظام عالمي عالي الدقة لتحديد المواقع من أجل رصد تآكل السواحل

حاليا إنشاء تسعة مشاريع إيضاحية لبيان التدابير التي يحتمل أن تؤدي إلى أهم التحسينات؛ ويمكن تكرار هذه المشاريع بسهولة في أماكن أخرى. ويسعى المشروع كذلك إلى الحصول على آلية تمويل مستدامة للتنفيذ في المستقبل، ويبحث السبل الكفيلة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من تآكل السواحل

وتحسين نوعية المياه. ويجري إعداد خطط عمل وطنية لتعبئة الدعم المالي الخارجي، سينتهي إعدادها في أواسط عام ٢٠١٠، وسوف تنظم اليونيدو بعد ذلك مؤتمرا للمانحين. ومن النتائج الأخرى التي تم تحقيقها حتى الآن تصديق جميع البلدان الـ١٦ في النظام الإيكولوجي على برنامج عمل استراتيجي. وعُقد عدد من حلقات العمل والدورات التدريبية بشأن قضايا مثل معالجة مياه الصرف الصحي في البلديات والإدارة المشتركة لأرصدة السمك والإربيان (الجمبري) العابرة للحدود.

١١- التجريب والاختبار والنقل

عنوان المشروع:	ترويج التكنولوجيا الأنظف في الهند
الأولوية المواضيعية:	البيئة والطاقة
الهدف:	الحد من تلوث البيئة وتحسين القدرة التنافسية للكيانات الصناعية من خلال اعتماد التكنولوجيات الأنظف
النواتج المزمع تحقيقها:	تعزيز قدرات مراكز التكنولوجيات الأنظف ومقدمي الخدمات المتعلقة بهذه التكنولوجيات في مجال تقييمات التكنولوجيات الأنظف
النتائج:	اعتمدت ٣٨ شركة التكنولوجيات الأنظف؛ والشركاء الوطنيون قادرون الآن على صوغ المشاريع في مجال التكنولوجيات الأنظف ومجال آلية التكنولوجيات الأنظف

أطلقت اليونيدو في عام ٢٠٠٢ مشروعا في الهند لتعزيز نقل التكنولوجيات الأنظف واعتمادها على نطاق أوسع. وركز المشروع في البداية على قطاعات الأصباغ والمواد الوسيطة للأصباغ، والتوريد لصناعة السيارات، والتوليد المشترك (للحرارة والطاقة)، ولكنها وسّعت تغطية المشروع لتشمل القطاع الكيماوي عقب تقييم المشروع في منتصف مدته. وأدى ذلك إلى فتح الباب أمام اعتماد آلية التنمية النظيفة، لا سيما في قطاع التبريد. وشملت الخدمات المقدمة إلى الشركات الهندية تقييمات التكنولوجيات الأنظف، وتنفيذ التكنولوجيات الأنظف، وعمليات المزاوجة أو السمسرة في مجال التكنولوجيات الأنظف مع شركات في سويسرا أو غيرها من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والهندسة المالية. وخلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بُذلت جهود خاصة لتعزيز إقامة مشاريع آلية التنمية النظيفة وتصميمها من جانب المنشآت الصغيرة. وتحقّق نقل التكنولوجيات الأنظف إما عن طريق ترقية المعدات الموجودة التي يمكن أن تُصنع محلياً، أو تعديل تلك المعدات، وإما بشراء تكنولوجيات متقدمة للعمليات الأنظف من المصادر الدولية. ورغم بعض حالات التأخر في التنفيذ التي يعود السبب فيها أساساً إلى صعوبات التمويل في البداية فقد جمع القطاع الخاص نصف رأس المال اللازم، ويُتوقَّع جمع النصف المتبقي من التمويل العمومي أو في إطار المشاريع المشتركة مع المورِّدين الأجانب. وصاغت اليونيدو المشروع على نموذج نجاحاتها السابقة في مجال نقل التكنولوجيات الأنظف، وتمكَّنت من صوغ مشاريع آلية التنمية النظيفة ذات الصلة بحيث تنطوي على إمكانيات كبيرة للحد من انبعاثات الكربون. ومن الإنجازات الجديرة بالملاحظة بصفة خاصة وضع منهجيات جديدة معتمدة لإنتاج ثلاجات منزلية تتميز بالكفاءة في استخدام الطاقة، وصنع وصيانة أجهزة التبريد المنزلية باستخدام مواد تبريد تتسم بقلة إمكانية تسبيب الاحترار العالمي.

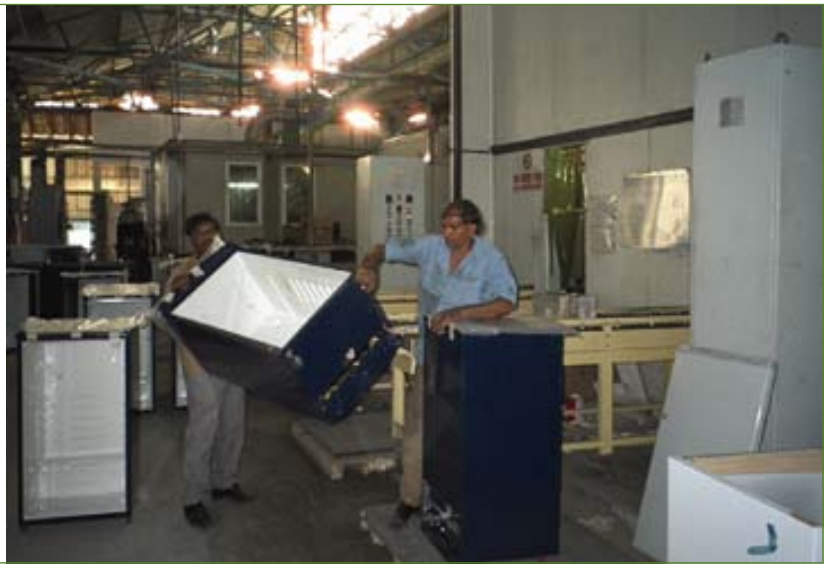

مصنع لخزائن التبريد في الهند

١٢- صناعة خضراء وبحار زرقاء

عنوان المشروع:	نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط
الأولوية المواضيعية:	البيئة والطاقة
الهدف:	اعتماد أدوات عصرية متكاملة للإدارة البيئية في المنطقة
النواتج المزمع تحقيقها:	وعي المتلقين والمانحين بالتكنولوجيا الابتكارية الخاصة بالحد من التلوث؛ وإنجاز تدابير الحد من الإجهاد البيئي، من خلال مشاريع إيضاحية، ورصدها على مستوى الأجسام المائية
النتائج:	اختيار الشركاء الوطنيين؛ وأنشطة التدريب وإذكاء الوعي، واختيار الصناعات الإيضاحية

على مر القرون، ظل البحر الأبيض المتوسط، الذي كثيراً ما يُشار إليه باعتباره أحد مراكز الحضارات القديمة، مكاناً ذا أهمية اقتصادية واجتماعية استراتيجية. ويغطي هذا البحر، الذي تحده ٢١ دولة ذات سيادة، مساحة تبلغ ٢,٥ مليون كيلومتر مربع. وقد كان وجهة مفضّلة لسوّاح أول الموسم، ولا يزال أكبر وجهة للسياح في العالم. واليوم بلغ البحر درجة كبيرة من التلوث من جراء الأنشطة البرية، بما فيها السياحة والصناعات التحويلية. ولمواجهة هذه المشكلة، تساعد اليونيدو ثلاثة بلدان في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط -هي تونس ومصر والمغرب- على اعتماد تكنولوجيات سليمة بيئيا. ومبادرة نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط هي مبادرة من اليونيدو في مجال الصناعة الخضراء يدعمها مرفق البيئة العالمية والحكومة الإيطالية لمعالجة بؤر التلوث الصناعي الهامة المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط. وقد صيغت المبادرة على النموذج الناجح لمبادرة نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا في حوض نهر الدانوب التي نفّذتها اليونيدو خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ في خمسة بلدان واقعة

في حوض نهر الدانوب. وكخطوة أولى، اختارت اليونيدو المنسِّقين القُطريين والشركاء التقنيين الوطنيين. وجرى تدريب الخبراء الوطنيين على منهجية اليونيدو لنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا في فيينا في نيسان/أبريل، حيث تم عرض نهج اليونيدو لنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً. وأُجريت استعراضات تقنية للمواقع في ٧٠ صناعة في البلدان الثلاثة. وتم تحديد ٤٢ شركة ستبدأ فيها الأنشطة التوضيحية. ومن المقرر القيام بأنشطة التدريب والمساعدة التقنية في عام ٢٠١٠ في كل موقع من المواقع الإيضاحية. وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية فقد قابلت الصناعات المحلية المبادرة برد فعل إيجابي للغاية. وذلك أمر مشجع إذ أنه يمهد الطريق أمام التحسينات. ويُعتبر التمويل المشترك مقياساً لالتزام الصناعات بتنفيذ التدابير المحددة أثناء سير المشروع.

حضر عشرون خبيرا وطنيا من ثلاثة بلدان إلى فيينا للتدريب

١٣- التخلص التدريجي من مركَّبات الكلوروفلوروكربون في الأرجنتين

عنوان المشروع:	الخطة الوطنية للتخلص التدريجي من مركَّبات الكلوروفلوروكربون
الأولوية المواضيعية:	البيئة والطاقة
الهدف:	التخلص التدريجي من مركَّبات الكلوروفلوروكربون بما يعادل ١ ٨١٠ أطنان من القدرة على استنفاد الأوزون
النواتج المزمع تحقيقها:	تمكين الأرجنتين من الامتثال لالتزاماتها بمقتضى بروتوكول مونتريال
النتائج:	وقف إنتاج واستيراد مركَّبات الكلوروفلوروكربون دون إحداث أي أثر ضار في الاقتصاد؛ وامتثال الأرجنتين لكل التزاماتها بمقتضى بروتوكول مونتريال

انخفض الطلب على مركّبات الكلوروفلوروكربون في الأرجنتين تدريجيا بمقدار النصف أثناء الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢، من خلال تنفيذ مشاريع مختلفة تتناول فيما تتناول صناعات معدات التبريد والرغاوى والهباء الجوي. وعلى الرغم من هذا النجاح، كان من الواضح أن الأرجنتين لن تتمكّن من التخلص من هذه المركّبات تماما بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ دون مزيد من المساعدة. وأعدت اليونيدو، بالتعاون مع الحكومة، خطة وطنية للتخلص من مركّبات الكلوروفلوروكربون وافقت عليها اللجنة التنفيذية لبروتوكول مونتريال في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وكان الاستهلاك الرئيسي الذي لم يتم التصدي له من هذه المركّبات يوجد في قطاع خدمات التبريد. وكخطوة أولى، تم التخلص تدريجيا من الاستهلاك الإجمالي من مركّبات الكلوروفلوروكربون في ما تبقى من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تصنع معدات التبريد. ومن خلال برنامج لتدريب ٦ ٠٠٠ من الفنيين في مجال التبريد على الممارسات الجيدة في هذا المجال والموضوعات الأخرى ذات الصلة، تم الحد من تسرّب مركّبات الكلوروفلوروكربون أثناء أعمال الصيانة والتشغيل، ووضع نظام وطني لاسترداد وإعادة تدوير مواد التبريد المشتملة على هذه المركّبات. وأصدرت الحكومة قواعد تنظيمية لمراقبة استخدام مركّبات الكلوروفلوروكربون تشمل نظاما لإصدار التراخيص لاستيراد وتصدير المواد المستنفدة للأوزون، وحصصا سنوية لإنتاج مركّبات الكلوروفلوروكربون، وحظرا لاستخدام المواد المستنفدة للأوزون، في المنشآت التي تلقت مساعدة من أجل الانتقال إلى استخدام المواد التي لا تلحق الضرر بطبقة الأوزون، ونظاما لإصدار شهادات للفنيين المشتغلين في مجال التبريد، وأنشطة لإذكاء وعي الجمهور. وشملت هذه الأنشطة الأخيرة حملات في وسائط الإعلام لإذكاء الوعي بشأن حماية طبقة الأوزون، ومشاركة في معارض وأسواق رئيسية، بهدف تحقيق استمرار زخم التخلص التدريجي في مختلف القطاعات التي تستهلك المواد المستنفدة للأوزون، وكذلك إلى تحديد المشروعات المتبقية التي تستخدم المواد المستنفدة للأوزون في البلد. ويجري حاليا استرداد مركّبات الكلوروفلوروكربون وإعادة تدويرها، بل وإعادة استخلاصها لاستخدامها من جديد في صيانة الأجهزة.

منشورات حديثة من اليونيدو تعرض أنشطة المنظمة في مجال بروتوكول مونتريال والصناعة الأكثر خضرة

١٤- تبادل المعارف في أمريكا اللاتينية والكاريبي

عنوان المشروع:	مصرف اليونيدو للمعارف الصناعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي
الأولوية المواضيعية:	شاملة
الهدف:	إنشاء أداة قليلة التكلفة وكفؤة لدعم ما تقدمه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أمريكا اللاتينية والكاريبي من طلبات للحصول على المساعدة
النواتج المزمع تحقيقها:	منصَّة لتعزيز تبادل المعارف في الوقت الحقيقي
النتائج:	خلال الأشهر الأولى من التشغيل، تطوعت عشرة بلدان لتكون بلداناً مانحة للمعارف

أنشئ مصرف اليونيدو للمعارف الصناعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي في آذار/مارس ٢٠٠٩. وهو منصَّة ثلاثية الأطراف – تشارك فيها اليونيدو والجهات المانحة للمعرفة والجهات المتلقية للمعرفة – من أجل تلبية الاحتياجات الملحة من المساعدة التقنية لأعضاء المصرف ولتسهيل تبادل المعرفة وأفضل الممارسات بين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويمكن أن يكون أعضاء المصرف مانحين للمعرفة والخبرة الفنية أو متلقين لها أو الاثنين معاً. والمؤسسة المانحة للمعرفة مسؤولة عن نوعية الخبير ونزاهته وكفاءته المهنية. وتوفر البلدان المانحة خبرتها الفنية مجانا، وتلتزم البلدان المتلقية للمعرفة بتغطية كل النفقات المحلية التي ينطوي عليها الأمر،

خبيرة من إكوادور تساعد مجموعة 'تريس بالماس' البوليفية للحرفيات

بما في ذلك نشر النتائج. وتضطلع اليونيدو بمسؤولية إدارة عروض وطلبات المساعدة وتغطي نفقات سفر الخبراء. وتحظى المنصَّة بدعم من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومنذ بداية المشروع قبل تسعة أشهر فقط، جرت عشر معاملات معرفية. فقد قدّمت غرفة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ولاية لارا بفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) مشورة بشأن أفضل الممارسات في قطاع الصناعات الزراعية إلى منظمة إنمائية غير حكومية في بيرو. وعملت مؤسسة لتكنولوجيا المعلومات في جامايكا مع وزارة الصناعة والتجارة

في سورينام في مجال السياسات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال حلقة عمل تدريبية إقليمية حول استراتيجيات التدويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وساعد أحد أهم صانعي "قبعات بنما" في إكوادور منظمة "تريس بالماس" الحرفية للنساء في بوليفيا. وأسدت وكالة المراقبة البيئية في كولومبيا مشورة إلى نظيرتها في بيرو بشأن سبل إعادة تدوير النفايات، بينما أسدت معاهد في البرازيل مشورة إلى ترينيداد وتوباغو وكولومبيا بشأن سياسات الصناعة الزراعية واستراتيجيات التنمية الصناعية.

معلومات عامة عن اليونيدو

ألف- حجم المنظمة وهيكلها

أُنشئت اليونيدو في عام ١٩٦٦، ثم أصبحت وكالة متخصّصة من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة حاليا ١٧٣ دولة عضوا. وترد في الصفحة ١٢٤ قائمة بجميع الدول الأعضاء.

ولدى اليونيدو حوالي ٦٩٠ موظفا يعملون في المقر والمكاتب الثابتة الأخرى. وقد أعاد المؤتمر العام في دورته الثالثة عشرة (٧-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) تعيين كانديه ك. يومكيلاّ (سيراليون) مديرا عاما لليونيدو لمدة أربع سنوات. ويبلغ الحجم الإجمالي المقدّر لعمليات اليونيدو ٣٧٥ مليون يورو لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بلغ مجموع قيمة برامج ومشاريع اليونيدو الجارية للتعاون التقني ٦٩٨,٥ مليون دولار. وكانت قيمة برامج التعاون التقني في عام ٢٠٠٩ أعلى قيمة لهذه البرامج منذ عام ١٩٩٢، وبلغت ١٣٩,٧ مليون دولار. ويمثل ذلك أكثر من ضعف قيمة التنفيذ مقارنة بالرقم المناظر الخاص بعام ٢٠٠٠، ويحافظ على اتجاه التزايد في خدمات التعاون التقني التي تقدمها اليونيدو.

ويرد هيكل المنظمة في الصفحة ١٢٥.

باء- هدف اليونيدو الرئيسي

هدف المنظمة الرئيسي هو تعزيز التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ولبلوغ هذه الغاية، تعزِّز اليونيدو أيضا التعاون على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والقطاعي.

جيم- أجهزة تقرير السياسات

لليونيدو ثلاثة أجهزة لتقرير السياسات، هي المؤتمر العام ومجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية.

المؤتمر العام

تجتمع الدول الأعضاء في اليونيدو مرة كل سنتين في المؤتمر العام، وهو أعلى جهاز لتقرير السياسات في المنظمة. ويحدّد المؤتمر المبادئ والسياسات التوجيهية، ويوافق على ميزانية اليونيدو وبرنامج عملها، ويعيّن المدير العام. كما ينتخب المؤتمرُ الممثّلين في مجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية. وقد عقدت دورة المؤتمر العام الثالثة عشرة من ٧ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ومن المقرّر أن تُعقد دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

مجلس التنمية الصناعية

يتألّف المجلس من ٥٣ عضوا، وهو يستعرض تنفيذ برنامج العمل والميزانيتين العادية والتشغيلية ويقدّم توصيات إلى المؤتمر العام بشأن مسائل السياسات، بما في ذلك تعيين المدير العام.

ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنوات التي ينعقد فيها المؤتمر العام ومرتين في السنوات الأخرى. وقد عُقدت دورة المجلس السادسة والثلاثون من ٢٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

ويبيّن الإطار ١ تركيبة المجلس الحالية.

الإطار ١- تركيبة مجلس التنمية الصناعية

الاتحاد الروسي	الجزائر	كازاخستان
إسبانيا	الجماهيرية العربية الليبية	الكاميرون
إكوادور	الجمهورية العربية السورية	كوبا
ألمانيا	جمهورية كوريا	كوت ديفوار
إندونيسيا	جنوب أفريقيا	كوستاريكا
أنغولا	رومانيا	كولومبيا
أوروغواي	زمبابوي	المغرب
أوكرانيا	السنغال	المكسيك
إيران (جمهورية-الإسلامية)	السودان	المملكة العربية السعودية
إيرلندا	السويد	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
إيطاليا	سويسرا	
باكستان	شيلي	ناميبيا
البرتغال	الصين	النرويج
بلجيكا	العراق	النمسا
بولندا	غانا	الهند
بيرو	غواتيمالا	هنغاريا
تركيا	فرنسا	اليابان
تونس	الفلبين	اليونان

لجنة البرنامج والميزانية

لجنة البرنامج والميزانية، التي تتألّف من ٢٧ عضوا، هي جهاز فرعي تابع للمجلس. وهي تجتمع مرة واحدة في السنة، وتساعد المجلس في إعداد ودراسة برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل المالية. وقد عُقدت دورة لجنة البرنامج والميزانية الخامسة والعشرون من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

ويبيّن الإطار ٢ التركيبة الحالية للجنة.

الإطار ٢- تركيبة لجنة البرنامج والميزانية		
الاتحاد الروسي	الجزائر	لبنان
إكوادور	جمهورية كوريا	المكسيك
ألمانيا	السودان	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
أوكرانيا	سويسرا	
إيطاليا	الصين	النرويج
باكستان	فرنسا	النمسا
البرازيل	فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)	الهند
بولندا	الكاميرون	اليابان
تركيا	كوت ديفوار	
تونس	كينيا	

دال- معالم بارزة في السياسات

- خطة الأعمال بشأن دور اليونيدو ووظائفها في المستقبل، التي اعتمدها مجلس التنمية الصناعية (م ت ص-١٧/م-٢) وأقرّها المؤتمر العام في دورته السابعة في عام ١٩٩٧ (م ع-٧/ق-١)، هي أساس عملية التحوّل التنظيمي والبرنامجي في اليونيدو. وقد ركّزت الخطة أنشطة المنظمة في مجالين هما: تعزيز القدرات الصناعية، والتنمية الصناعية الأنظف والمستدامة. وقضت خطة الأعمال بأن تضطلع اليونيدو في المجالين المذكورين بأنشطة للتعاون التقني وأنشطة بصفتها محفلا عالميا على حد سواء.

- وتسليماً بضرورة أن تكيّف اليونيدو وظائفها وأولوياتها وتوجّه أنشطتها نحو الوقائع والمتطلّبات الجديدة التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية المتغيّرة، اعتمد المجلس في دورته السادسة والعشرين المعقودة في عام ٢٠٠٢ (م ت ص-٢٦/م-٧) المبادئ التوجيهية الاستراتيجية "صوب تحسين إنجاز برنامج اليونيدو". واعتُبرت هذه المبادئ التوجيهية مساهمة هامة في الجهود المبذولة لزيادة كفاءة اليونيدو وفعاليتها ولزيادة تركيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو.

- ترد الرؤية الخاصة بمستقبل اليونيدو في بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد ٢٠٠٥-٢٠١٥، التي اعتمدت في القرار م ع-١١/ق-٤ في دورة المؤتمر العام الحادية عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٥. واستجابة للأولويات الإنمائية الدولية، تقدّم الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد رؤية مرنة للعمليات تدور حول أولويات مواضيعية ثلاث هي التالية:

الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، بتعزيز النمو الصناعي، مع التركيز على التشغيل وإدرار الدخل، علاوة على بناء القدرات المؤسسية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

بناء القدرات التجارية، بمساعدة البلدان على بناء وتطوير القدرات الإنتاجية والقدرات المتصلة بالتجارة على حدّ سواء، بما في ذلك بناء القدرات على استيفاء المعايير المطلوبة في الأسواق الدولية للمشاركة في التجارة الدولية؛

البيئة والطاقة، بالتركيز على مصادر الطاقة المتجدّدة وترويجها ودعم البرامج التي تزيد من كفاءة استخدام الطاقة الصناعية إلى الحدّ الأقصى، علاوة على الأنشطة الأخرى التي تعزّز التنمية الصناعية المستدامة وتدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية.

- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قدّم المدير العام إلى دورة المجلس الخامسة والثلاثين المقترحات الخاصة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٠-٢٠١٣.[١] ويختلف هذا الإطار كثيراً عن وثائق الإطار البرنامجي السابقة. فلأول مرة يتضمّن الإطار الجديد هدفا إنمائيا شاملا يربط التنمية الصناعية ربطا صريحا بالأولويات المواضيعية الثلاث وهي: "التنمية الصناعية من أجل تخفيف حدّة الفقر؛ والعولمة الشاملة للجميع؛ والاستدامة البيئية". ويوفّر هذا الهدف الإنمائي الإطار العام الذي تسعى ضمنه اليونيدو إلى الاضطلاع بالولاية التي أناطتها بها دولها الأعضاء والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أحاط المؤتمر العام علما بالإطار البرنامجي، مع التقدير، في دورته الثالثة عشرة، وكان هناك تسليم بأنه يمثّل أداة هامة ومرنة لتنفيذ الولايات المسندة إلى المنظمة.[٢]

هاء- اليونيدو حول العالم

- في عام ٢٠٠٩، احتفظت اليونيدو بشبكة ميدانية تتألف من ٢٨ مكتبا إقليميا وقُطريا حول العالم، بعضها يغطّي أكثر من بلد واحد. وعلاوة على ذلك، أصبح ١٧ مكتبا من مكاتب اليونيدو المصغّرة عاملاً بحلول عام ٢٠٠٩. واحتفظت اليونيدو أيضا بمكتب للممثل الخاص إلى العراق وكذلك بمركز للتعاون الإقليمي في تركيا.

- توجد شبكة من مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا ووحدات ترويج الاستثمار حول العالم تشجّع توجيه الاستثمار والتكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويوجد أيضا عدد من مراكز التكنولوجيا الدولية في مراحل مختلفة من التطوير وتعمل على نحو وثيق مع مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا.

(١) IDB.35/8/Add.1.

(٢) القرار م ع-١٣/ق-٣.

- علاوة على ما سبق، هناك العديد من المراكز والبرامج الوطنية للإنتاج الأنظف، أنشأتها اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويجري إنشاء المزيد منها.
- تحتفظ اليونيدو بمكاتب في بروكسل (الاتحاد الأوروبي) وجنيف (الأمم المتحدة) ونيويورك (الأمم المتحدة).

الدول الأعضاء في اليونيدو

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
إسبانيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية-الإسلامية)
إيرلندا
إيطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا (جمهورية-المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس

تايلند
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
تونس
تونغا
تيمور-ليشتي
جامايكا
الجبل الأسود
الجزائر
جزر البهاما
جزر القمر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
دومينيكا
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا

سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
صربيا
الصومال
الصين
طاجيكستان
العراق
عُمان
غابون
غامبيا
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا-الاستوائية
غينيا-بيساو
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)
فنلندا
فيجي
فييت نام
قبرص
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا

كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبريا
ليتوانيا
ليسوتو
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
موناكو
ميانمار
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
اليابان
اليمن
اليونان

هيكل اليونيدو التنظيمي*

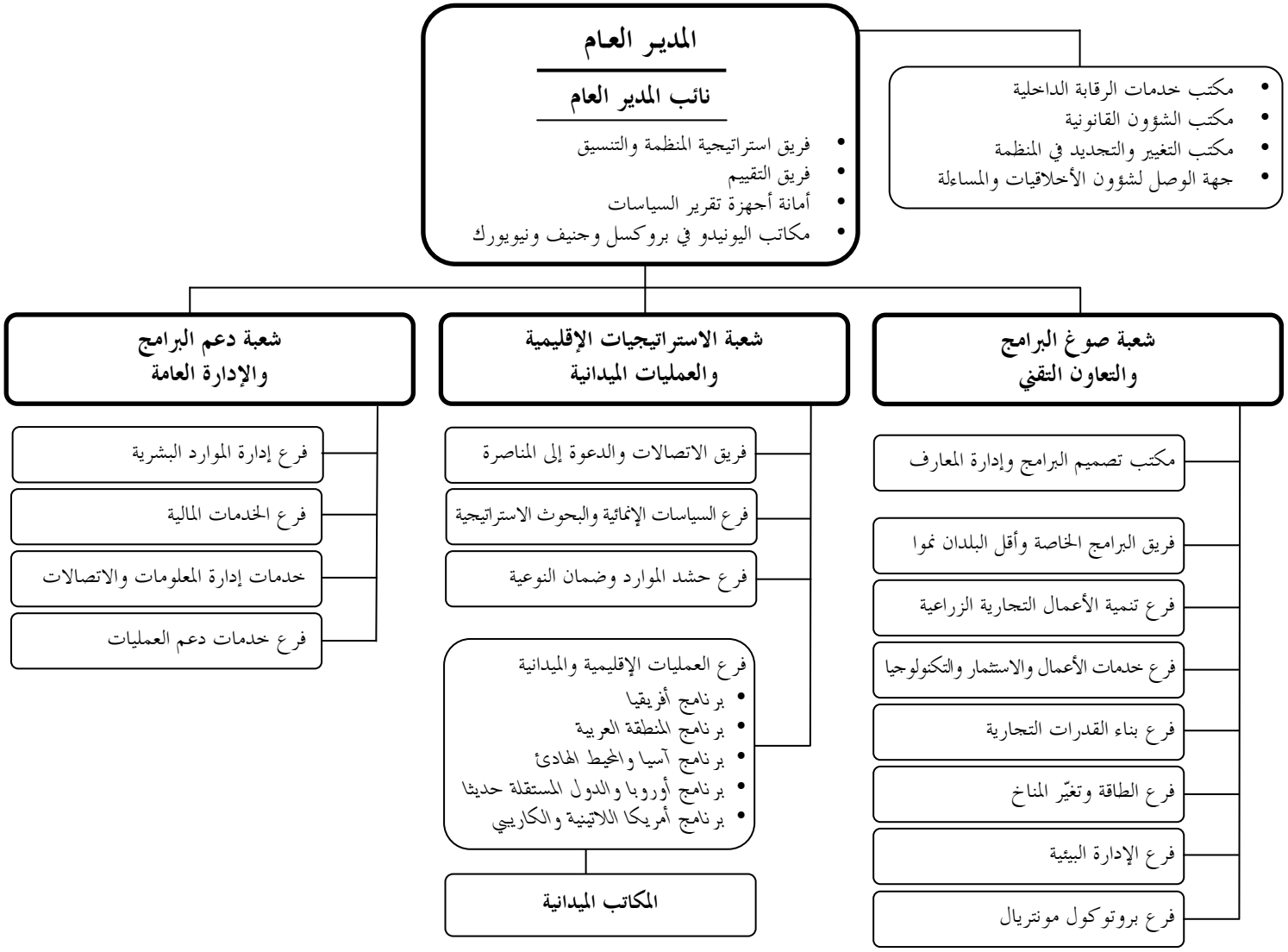

* في ١ آذار/مارس ٢٠١٠.

قائمة المختصرات

الإسكاب:	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
الآسيان:	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
الأونكتاد:	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأيدز:	متلازمة نقص المناعة المكتسب
الإيسو:	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
الإيفاد:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الإيكواس:	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
البرنامج الإنمائي (اليونديب):	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البنك الدولي:	البنك الدولي للإعمار والتنمية
دولار:	دولار الولايات المتحدة
الفاو:	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
فيروس الأيدز:	فيروس نقص المناعة البشرية
الكومفار:	النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ
مجلس الرؤساء التنفيذيين:	مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
نيباد:	الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
اليونسكو:	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
اليونيب:	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
اليونيدو:	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ISSN 1020-7708
IDB.37/2-PBC.26/2

Printed in Austria
V.10-50275—April 2010—255

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Telephone: (+43-1) 26026-0, Fax: (+43-1) 26926-69
E-mail: unido@unido.org, Internet: www.unido.org